المُدرَج في الحديث النبوى

دكتور/ رفاعى أحمد أمين محمود
قسم الحديث وعلومه كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا
جامعة الأزهر – مصر

الملخص

إن من أهم أهداف علوم الحديث تمييز ما هو من الحديث من غيره، وموضوع الحديث المُدرج هو الذى يعالج هذا التمييز ويقوم به، ولكن لابد من تمييز المصطلحات حتى لا تختلط، حيث إن من أهم فوائد المصطلحات أن تكون دلالتها على المقصود دقيقة واضحة، وأن لا تختلط ببعضها فقد تكلمت فى بحثى هذا عن المُدرَج في الحديث النبوي وأنه قد بدأ فى عهد التابعين، وبَيَّنتُ علاقة المُدرَج بزيادة الثقة، وأن الفرق الرئيسي بينهما أن زيادة الثقة لم يثبت أنها ليست من الحديث بينما دلت القرائن على أن الحديث المُدرَج ليس من الحديث، كما بَيَّنتُ أن كل مُدرَج معلول وليس العكس، وأن الحديث المُدرَج لا يخرج عن كونه شاذاً أو منكراً وقد جعلت هذا البحث فى خمسة مباحث وهي: الأول: التعريف بالمُدرَج لغةً واصطلاحاً وبيان العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي وأهمية دراسة المُدرَج، المبحث الثاني: تاريخ المُدرَج وفيه خمسة مطالب، الأول: متى بدأ الإدراج في الحديث النبوي، الثاني: تاريخ استعمال مصطلح الإدراج، الثالث: المُدرَج في صحيح البخاري، الرابع: الجهود السابقة فى التصنيف فى علم الإدراج ثم نبذة عن الخطيب البغدادي ومنهجه في كتابه (الفصل للوصل المدرج في النقل)، الخامس: المنهج النقدي عند المُحَدّثين، أما المبحث الثالث: ففيه ثلاثة مطالب: الأول: أنواع الإدراج وأقسام كل نوع، الثاني: أسباب وقوع الإدراج، الثالث: طرق الكشف عن الإدراج أما المبحث الرابع: فتكلمت فيه عن علاقة الحديث المُدرَج ببعض مباحث المصطلح الأخرى كزيادة الثقة والموضوع والمزيد فى مُتَصل الأسانيد والحديث الشاذ والحديث المنكر، وأخيراً المبحث الخامس وفيه ثلاثة مطالب: الأول: الحديث المُدرَج وأثره فى الخلافات الفقهية، الثاني: حكم الإدراج في الحديث، الثالث: أشهر المصنفات فى المُدرَج ثم الخاتمة وأهم النتائج.

الكلمات المفتاحية: الحديث النبوي – المُدرَج في الحديث النبوي – زيادة الثقة – المزيد فى متصل الأسانيد – أثر المُدرَج فى الخلافات الفقهية – الحديث الشاذ – الحديث المنكر.

The inserted in the hadith of the Prophet

Refai Ahmed Amin Mahmoud

Department of Hadith and its Sciences, College of Islamic and Arab Studies for Boys, Qena, Al-Azhar University - Egypt

Summary:

One of the most important goals of modern science is to distinguish what is from the Hadith from others, and the subject of the inserted Hadith is the one that addresses this distinction and makes it, but the terms must be distinguished so that they do not mix, as one of the most important benefits of the terms is that their indication of the intended is accurate and clear, and not They are mixed with each other. In my research, I spoke about the inserted in the Prophet's Hadith and that it started during the era of the followers. I have shown The relationship of the inserted Hadith with increasing confidence , And the main difference between them was that increased confidence did not prove that it was not from the Hadith while the indications indicated that the inserted Hadith is not from the Hadith , I also indicated that each Inserted Hadith is sick not The opposite , and that inserted Hadith does not go beyond being an irregular or denial, and I have made this research in five topics , The first one is: "the definition of the inserted Hadith in the language and terminology and the relationship between the linguistic and idiomatic meaning and the importance of studying the inserted Hadith", the second topic: "the history of the inserted Hadith" , and it includes five subjects , the first one: "when did the insertion begin in the Hadith of the Prophet" , the second: "the date of the use of the insert term" , the third: "the inserted Hadith in (Sahih Al-Bukhari)", fourth: "previous efforts in classification in the science of insertion then a brief about (al-Khatib al-Baghdadi) and

his method in book It is similar to (Alfasl Le-Alwasl Al-Moudrag Fi Al-Naql)", the fifth: "the critical approach of almuhadithun" , and the third topic: it has three subjects: the first one is: "the types of insertion and the sections of each type" , the second one is: "the reasons for the occurrence of insertion" , the third one is: "the methods for disclosing insertion", and in the fourth topic I spoke about it On the relationship of the inserted hadith with some of the other topics of the term, such as increasing confidence , subject matter, and more in connection with the foundations, irregular Hadith and denier Hadith , and finally the fifth topic which has three subjects: the first one is: "the inserted Hadith and its effect on jurisprudence differences" , the second one is: "the judgement on inserted Hadith, the third one is: "the most famous compilations in the insert Hadith" and then Conclusion and the most important results.

Key words: the Hadith of the Prophet - insertion in the hadith of the Prophet - increased confidence - more in the chain of evidence - the effect of the inserted Hadith in jurisprudence differences – irregular Hadith - The denier Hadith.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلي آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد ....

فإن من أهم أهداف علوم الحديث تمييز ما هو من الحديث من غيره، وموضوع المدرج هو الذي يعالج هذا التمييز ويقوم به، ولكن لابد أولاً من تمييز المصطلحات عن بعضها حتي لا تختلط، فإن من أهم فوائد المصطلحات أن لا تختلط ببعضها، وأن تكون دلالتها علي المقصود دقيقة واضحة، ولعل الإدراج قد بدأ في عهد التابعين، ولعل أول من استعمل هذا المصطلح علي بن المديني، وبينت علاقة المدرج بزيادة الثقة، وأن الفرق الرئيسي بينهما أن زيادة الثقة لم يثبت أنها ليست من الحديث بينما دلت القرائن علي أن المدرج ليس من الحديث، كما بينت أن كل مدرج معلول وليس العكس، وأن المدرج لا يخرج عن كونه شاذاً أو منكراً، وأن المدرج إما أن يكون موضوعاً إن كان الإدراج عمداً، أو شبه موضوع إن كان الإدراج شبه متعمد .

وقد أردت في هذا البحث تمييز مصطلح المدرج عن المصطلحات الأخرى التي ربما التبست به ولذلك رأيت أن أعرفه وأن أُبين أهمية دراسته وتاريخه وعلاقته بالمصطلحات الأخرى إلى غير ذلك مما يتعلق بموضوع البحث وقد جعلته في خمسة مباحث وهي:

المبحث الأول: تعريف المدرج لغة واصطلاحاً وبيان العلاقة بين المعني اللغوي والاصطلاحي وأهمية دراسة المدرج.

المبحث الثاني: تاريخ المدرج وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: متي بدأ الإدراج في الحديث؟

المطلب الثاني: تاريخ إستعمال مصطلح الإدراج.

المطلب الثالث: المدرج في صحيح البخاري وأهمية دراسة الإدراج في الصحيح.

المطلب الرابع: الجهود السابقة في التصنيف في علم الإدراج، ثم نبذة عن الخطيب البغدادي صاحب كتاب الفصل للوصل، مع ذكر نبذة عن منهج الخطيب البغدادي في كتابه (الفصل للوصل المدرج في النقل).

المطلب الخامس: المنهج النقدي عند المحدثين.

المبحث الثالث: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أنواع الإدراج وأقسام كل نوع.
المطلب الثاني: أسباب وقوع الإدراج.
المطلب الثالث: طرق الكشف عن الإدراج.
المبحث الرابع: علاقة المدرج ببعض مباحث المصطلح الأخرى وفيه خمسة مطالب:
المطلب الأول: علاقة المدرج بزيادة الثقة.
المطلب الثاني: علاقة المدرج بالمزيد في متصل الأسانيد.
المطلب الثالث: علاقة المدرج بالمعلول.
المطلب الرابع: علاقة المدرج بالشاذ والمنكر.
المطلب الخامس: علاقة المدرج بالموضوع.
المبحث الخامس: وفيه ثلاثة مطالب:
المطلب الأول: المدرج وأثره في الخلافات الفقهية.
المطلب الثاني: حكم الإدراج في الحديث.
المطلب الثالث: أشهر المصنفات في المدرج.
ثم الخاتمة وأهم النتائج.

المبحث الأول

المدرج لغة: المدرج بضم الميم وفتح الراء اسم مفعول، من أدرج تقول: أدرجت الكتاب إذا طويته، وتقول: أدرجت الميت في القبر إذا أدخلته فيه، وتقول: أدرجت الشئ في الشئ إذا أدخلته فيه وضمنته إياه قال ابن منظور: الإدراج لف الشئ في الشيء[1].
وقال ابن فارس[2]: الدال والراء والجيم أصل واحد يدل علي مضي الشئ والمضي في الشئ .

وأدرج الكتيب في الكتاب: جعله في درجه أي في طيه ونيته، ومنه الدرجة وهي المرقاة، لأنها توصل إلي الدخول في الشئ حسياً أو معنوياً، ومنه قول الصرفيين:الإدغام إدراج أول المثلين في الآخر فالإدراج لغة: الإدخال، والمُدرج: ما أُدخل، والحديث المدرج: ما وقع فيه الإدراج .

المدرج اصطلاحا: لم تذكر المصادر الأولي في علوم الحديث أو المصادر المتأخرة تعريفاً جامعاً للمدرج شاملاً لقسميه – مدرج الإسناد ومدرج المتن، وإنما اقتصر بعضها علي تعريف مدرج المتن، وعرف بعضها الآخر كل قسم علي حدة ومنها: علوم الحديث لابن الصلاح والموقظة للذهبي واختصار علوم الحديث لابن كثير، والنكت علي ابن الصلاح والنخبة وشرحها لابن حجر، وتدريب الراوي للسيوطي وغيرها .

ومن التعريفات التي اقتصرت علي مدرج المتن:

١–تعريف الإمام الحاكم النيسابوري حيث قال: (وهذا النوع هو معرفة المدرج في حديث رسول الله ﷺ من كلام الصحابة وتخليص كلام غيره من كلامه ﷺ) [3]

---

[1] – محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب ٢٦٩/٢ ط دار صادر بيروت .

[2] – تاج العروس ٥٥٥/٥ (درج)، حاشية توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار – محمد محي الدين عبد الحميد ٥٠/٢ مكتبة الخانجي – مصر ط ٢ – ١٣٦٦ هـ، تدريب الراوي ٢٦٨/١، فتح المغيث للعراقي ص١١١، الوسيط في علوم الحديث ص ٣١٢، الشذي الفياح من علوم ابن الصلاح ص٢١٦، فتح المغيث للسخاوي ٢٦٢/١، مقدمة ابن الصلاح ص٢٧٤، النكت علي نزهة النظر ص١٢٤، علوم الحديث لابن الصلاح ص٩٥، معرفة علوم الحديث للحاكم ص٣٩ التقييد والإيضاح ص١٢٥ .

[3] – معرفة علوم الحديث للإمام الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري ص٣٩ دار الكتب العلمية بيروت ط ٢–١٣٩٧ هـ–١٩٧٧م.

قلت: وليس المدرج خاصاً بما يدرج في الحديث من كلام الصحابي كما يظهر، ولا يظن بالإمام الحاكم أنه يريد بهذا تعريف المدرج بمعناه الشامل، وإنما يريد التنويه بنوع منه وهو ما كان من كلام الصحابة ليدل علي أن المدرج من كلام غيرهم له نفس الحكم، فإذا لزم تخليص كلامهم من كلام النبي ﷺ فتخليص كلام غيرهم منه آكد وألزم، ولعل في بقية كلامه (وتخليص كلام غيره من كلامه) ما يدل علي هذا، فلو أراد بالمدرج ما كان من قول الصحابة خاصةً لقال: وتخليص كلامهم من كلامه، والأمثلة التي ساقها تؤكد هذا، فقد ذكر مثالين:

الأول: ما كان مدرجاً من قول الصحابي وهو حديث ابن مسعود في التشهد.

الثاني: ما كان مدرجاً من قول من بعد الصحابي وهو حديث قتادة في الإستسعاء [١] ونص حديث قتادة فيما يرويه عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: (من أعتق نصيباً له في عبد أو شقيصاً فخلاصه عليه في ماله إن كان له مال وإلا قُوم العبد قيمة عدل ثم استُسعي في قيمته غير مشقوق عليه) [٢] قال الحاكم: حديث العتق ثابت صحيح وذكر الاستسعاء فيه من قول قتادة، وقد وهم من أدرجه في كلام رسول الله ﷺ.

٢–تعريف الذهبي: (ألفاظ تقع من بعض الرواة متصلة بالمتن، ولا يبين للسامع إلا أنها من صلب الحديث)[٣].

٣–تعريف ابن كثير: (أن تزاد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي، فيحسبها من يسمعها مرفوعة في الحديث فيرويها كذلك)[٤].

فهذه التعريفات قد اقتصرت علي تعريف المدرج في المتن، والأفضل أن يشمل التعريف المدرج بقسميه.

ومن التعريفات التي عرفت كلاً منهما على حدة:

---

[١]– معرفة علوم الحديث للحاكم ص٣٩–٤٠، يقال سعى المكاتب في عتق رقبته سعايةً أيضاً واستسعيت العبد في قيمته، مختار الصحاح ص ٢٩٠.

[٢]– أخرجه البخاري في صحيحه كتاب العتق باب إذا أعتق نصيبا في عبد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه ٤٧٥/١ ح رقم ٢٥٦٨.

[٣]– الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي بعناية عبد الفتاح أبو غدة ص٥٣ المطبوعات المصرية، حلب –سوريا.

[٤]– اختصار علوم الحديث وبهامشه الباعث الحثيث لأحمد شاكر ص٧٣ مكتبة ومطبعة محمد علي صُبيح وأولاده ط٣ / القاهرة.

١-تعريف ابن الصلاح حيث قال: (وهو أقسام: منها ما أدرج في حديث رسول الله ﷺ من كلام بعض رواته بأن يذكر الصحابي أو من بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلاماً من عند نفسه فيرويه من بعده موصولاً بالحديث غير فاصل بينهما بذكر قائله، فيلتبس الأمر فيه علي من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع عن رسول الله ﷺ) ثم ذكر أنواعاً من مدرج الإسناد .

وقد تبع ابن الصلاح في التقسيم ثم التعريف كثير ممن اختصر كتابه أو شرح مختصره أو علق عليه وغيرهم كالنووي والعراقي وابن حجر والسيوطي والقاسمي ويؤخذ علي هذا التعريف:

* أنه لا يشمل مدرج الإسناد .
* أنه لا يشمل الإدراج في وسط الحديث أو أوله .
* أنه عرف الشئ بنفسه، حيث قال: المدرج: ما أدرج ....
* أنه تعريف طويل، والأصل في التعريفات أن تكون وجيزة .

قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد معلقاً علي تعريف النووي الذي تبع فيه ابن الصلاح[١]: (وفي هذا التعريف قصور من جهتين الأول: أنه لا يشمل مدرج الإسناد ومنشأ ذلك أنه قسمه أولاً ثم عرف مدرج المتن وحده، وقد عُرف أن التعريف ينبغي أن يتقدم علي التقسيم ما دام من الممكن أن يكون ثمة تعريف ينطبق علي جميع الأقسام)[٢] .

وهذا اعتراض منهجي سديد ، ولعل هذا كان جرياً علي الغالب في وقوع المدرج .

أما تعريف المدرج في كتب المعاصرين فقد جاء محرراً جامعاً لقسميه، وجاءت عباراتهم فيه متقاربة، وإن كان بعضها أدق من بعض، وأحسن التعريفات فيما أري:

١-تعريف الشيخ طاهر الجزائري "رحمه الله" حيث قال: (هو ما أُدرج في الحديث مما ليس منه، علي وجه يوهم أنه منه)[٣].

ويُلاحظ عليه أنه عرف المدرج بأنه ما أدرج ... فكأنه عرف الشيء بنفسه.

---

[١]- علوم الحديث لابن الصلاح ص٩٥ بتحقيق د/ نور الدين عتر ط دار الفكر دمشق.

[٢]- حاشية توضيح الأفكار محمد محيي الدين عبد الحميد ٥١/٢.

[٣]- توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري ٥٧٥/٢ تحقيق عبد الفتاح أبوغدة مكتبة المطبوعات الإسلامية ط أولى حلب ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٢-تعريف الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد "رحمه الله" حيث قال: (الحديث المدرج ما كانت فيه زيادة ليست منه)[١] ويلاحظ عليه أنه لم يبين أن الزيادة ينبغي أن توهم السامع أنها من الحديث .

تعريف الدكتور نور الدين عتر حيث قال: (ما ذُكر ضمن الحديث متصلاً به من غير فصل وليس منه) [٢] وهو أقرب من سابقيه إلى الدقة.

وهذه التعريفات جميعها تتفق في بيان معني المدرج بقسميه (السند والمتن) وتتفق في بيان شرط تسمية المدرج وهو أن يكون مما ليس من الحديث، احترازاً من زيادة الثقة، وكذلك تتفق في عمومها في اشتراط اتصال اللفظ المدرج بالحديث اتصالاً يوهم أنه منه، فتحصل لنا ثلاثة معانٍ مجتمعة:

الأول: أن المدرج يكون في الإسناد والمتن .

الثاني: أن لا يكون اللفظ المدرج من الحديث الذي أدرج فيه .

الثالث: أن يُساق سياقاً واحداً مع الحديث بلا فصل بحيث يوهم أنه منه .

وقيل هو: الحديث الذي يُعرَف أن في سنده أو متنه زيادة ليست منه، وإنما من أحد الرواة من غير توضيح لهذه الزيادة .

أو هو: ما غُير سياق اسناده أو أُدخِل في متنه ما ليس منه بلا فصل، أو بمعني آخر: ما كانت فيه زيادة ليست منه سواءً أكانت الزيادة في السند أو المتن[٣] .

التعريف المختار: (ما أدخل في الحديث وليس منه، موهماً أنه منه).

فهذا التعريف يخلو من الملاحظات السابقة – فيما أري – فهو مختصر لا حشو فيه شامل لمدرج المتن والسند، يشترط أن تكون الزيادة ليست من الحديث، وأن تكون روايته توهم بأن الزيادة من الحديث، ولا يستعمل في التعريف لفظاً من المعرف به، والله أعلم.

العلاقة بين المعني اللغوي والاصطلاحي:

معني الفعل الثلاثي المجرد (درج) يدور علي أمرين:

---

[١]- حاشية توضيح الأفكار محمد محيي الدين عبد الحميد ٥١/٢ .

[٢]- منهج النقد في علوم الحديث د / نور الدين عتر ص٤٣٩ دار الفكر المعاصر ودار الفكر دمشق ط ٣ / ١٤١٨ هـ -١٩٩٧ م.

[٣]- توضيح الأفكار ٥٠/٢، فتح المغيث للعراقي ص١١١، الوسيط في علوم الحديث ص٣١٢، فتح المغيث للسخاوي ٢٦٢/١، بلوغ الآمال لأستاذنا أ. د / بكار ١٨٩/٢.

١- طي الشيء .

٢- إدخال الشيء في الشيء .

وكأن المدرِج طوي البيان، فلم يوضح تفصيل الأمر في الحديث أو كأنه أدخل الحديث في الحديث، فالاستعمال الاصطلاحي باقٍ علي الوضع اللغوي الأول، ولم يخرج إلي المجاز .

أهمية دراسة المدرج:

علم الحديث الشريف ومصطلحه من أجل العلوم بعد كتاب الله تعالي، ومن هنا جاء الاهتمام البالغ من العلماء بهذا العلم الشريف علي مختلف العصور، وفي شتي الميادين .

وإن المشتغل بعلوم الحديث الشريف ليجد أمامه نوافذ هامة متعلقة بهذا العلم ابتداء من تدوين الحديث في باكورة عهده، منذ طليعة عصر الإسلام، حتي نضج هذا العلم واستوي علي سوقه، إلي عصرنا الذي نعيش . ومن هذه النوافذ التي تعد جزءاً أساسياً من موسوعة علوم الحديث: موضوع (الإدراج في الحديث النبوي الشريف) الذي يعد علماً مستقلاً له خصوصيته ولونه الذي حدا بطائفة من علماء هذا الشأن أن يفردوا له مصنفات، ويفصلوا فيه، وفي أنواعه وأقسامه، ويضربوا لذلك أمثلة من كتب السنة، ولا يخفي ما لموضوع الإدراج من أهمية بالغة يدركها المشتغلون في هذا العلم، تنطوي علي إدراك منهج النقد عند علماء الحديث، ذلك المنهج العلمي الدقيق، الذي انبري لتحريره ثلة من أساطين هذا العلم، وأبرزوه كعلم أساسي لا يمكن أن ينفك عن جسد علم الحديث، والحكم علي الحديث صحة وضعفاً، فليس الحكم علي الأحاديث متوقفاً علي دراسة الإسناد فحسب، بل علي دراسة المتون أيضاً .

المبحث الثاني

تاريخ المدرج

المطلب الأول: متي بدأ الإدراج في الحديث؟

إن ظاهرة الإدراج في الحديث لا تكاد تُعرف في الزمن الأول – في عصر الصحابة علي الخصوص – ذلك أنهم كانوا يروون الحديث كما هو، وربما تجوز بعضهم فروي بالمعني، لكنهم لم يكونوا يخرجون عن ذكر المرفوع إلي إدخال كلامهم الخاص فيه، وقد عُرفوا بشدة تحريهم في نقل الأخبار عن رسول الله صلي الله عليه وسلم . قال الخطيب البغدادي: (وقد كان في الصحابة رضوان الله عليهم من يتبع رواياته الحديث عن النبي صلي الله عليه وسلم بأن يقول: أو نحوه أو شكله أو كما قال رسول الله صلي الله عليه وسلم والصحابة أرباب اللسان، وأعلم الخلق بمعاني الكلام، ولم يكونوا يقولون ذلك إلا تخوفاً من الزلل لمعرفتهم بما في الرواية من معني الخطر)[1] وممن عرف بهذا النهج عبد الله ابن مسعود وأبو الدرداء وأنس ابن مالك رضي الله عنهم ولم أقف علي مثال أدرج فيه الصحابي كلامه في الحديث، وما ورد في بعض كتب مصطلح الحديث من إدراج بعض الصحابة كلامهم في الأحاديث فإنه لم يثبت أنه من تصرفهم، وإنما هو من تصرف من بعدهم كما في حديث ابن مسعود في التشهد وحديث أبي هريرة في إسباغ الوضوء وغيرها من الأحاديث .

لكن إن كان وقع شيء من ذلك في عصرهم فإنه نادر جداً (مثل أن يتكلم الصحابي بأمر يذهب إليه ثم يحتج عليه بلفظ حديث، ثم يقول: هكذا قال رسول الله صلي الله عليه وسلم وهو يعني ما احتج به لا ما احتج عليه، فيتوهم السامع أن الجميع مرفوع) [2] قال الصنعاني: وقد يقع ذلك الإدراج في الأول مع فصل الصحابي لكلامه على جهة الوهم من السامع مثل حديث أبي هريرة (أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار).

وفي عصر التابعين كان الحديث ينقل إليهم بواسطة الصحابة، وقد جعلهم قربهم منهم يميزون بين أقوالهم وأقوال النبي صلي الله عليه وسلم ولا يكاد يعرف في التابعين

---

[1]– الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ٩٠/٢ مكتبة الفلاح – الكويت –، بتحقيق د/ محمد رأفت سعيد – الطبعة الأولي ١٤٠١ هـ –١٩٨١ م.

[2]– توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني ٥٥/٢ ط دار الفكر بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

من كان يدرج غير أفراد قليلين، كالإمام الزهري فإنه ربما ألحق بعض كلامه بالحديث لكن هذا كان في زمانهم مميزاً معلوماً، إذ كان غالبه في تفسير الألفاظ، وعامة الأحاديث التي جاءت هكذا كانت معلومة، لأن أسلوب الحديث لا يأتي هكذا بهذه السياقات، وإن التبس على من بعده. ثم زاد الإدراج بعد عصر التابعين، وبرز أكثر من ذي قبل، ووقع فيه غير واحد من الرواة الثقات، إذ وهموا فأدرجوا في الأخبار ما ليس منها، ولعل هذا راجع إلى اتساع نطاق الرواية وكثرة الرواة، وتطاول الزمان، مع اتساع دائرة الاستنباط والاجتهاد في عصرهم وعصر التابعين، وكثرت أقوالهم ونقلهم عن الصحابة، فربما كان هذا سبباً في وهم بعض من كان يروي عنهم في إدراج بعض أقوالهم أو أقوال الصحابة في الأخبار.

المطلب الثاني: تاريخ استعمال مصطلح الإدراج

مصطلح الإدراج أو المدرج مصطلح قديم، وقد ورد على ألسنة الحفاظ الكبار بالمعني الذي مر في التعريف، ومن ذلك:

قال الإمام علي بن المديني: حديث أبي هريرة عن النبي صلي الله عليه وسلم (منزلنا غداً إن شاء الله بالخيف عند الضحى)[1] رواه الزهري، فاختلف علي الزهري في إسناده، فرواه الأوزاعي وإبراهيم بن سعد ومعمر بن راشد وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع كلهم عن الزهري عن أبي أسامة عن أبي هريرة، إلا أن معمراً أدرجه في حديث علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد (وهل ترك لي عقيل منزلاً) فأدرج الكلام فيه: منزلنا غداً، وقد رواه محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة ولم يذكر فيه (منزلنا بالخيف)[2].

وقول الإمام البخاري في حديث الأوزاعي، وفيه قول الزهري: فاتعظ الناس بذلك فلم يكونوا يقرؤون فيما يُجهر . قال البخاري: (أدرجوه في حديث

[1]- الخيف: من حضر عن غلظ الجبل، وارتفع عن مسيل الماء ومنه خيف منى انظر مختار الصحاح ص ١٩٦ والمعجم الوجيز ص ٢١٧.

[2]- العلل لعلي بن المديني ص٨١-٨٢ بتحقيق د / مصطفي الأعظمي ط المكتب الإسلامي بيروت ١٣٩٢ -هـ ١٩٧٢ م.

النبي ﷺ وليس هو من حديث أبي هريرة، والمعروف عن أبي هريرة أنه كان يأمر بالقراءة)[1] .

ومن ذلك أيضاً ما حكاه عنه الترمذي قال: سألت محمداً عن حديث عبد الله بن الزبير أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير عند رسول الله ﷺ في شراج الحرة[2]... الحديث، فقال: رواه شعيب وغيره عن الزهري عن عروة مرسلاً ولا يذكرون فيه عبد الله بن الزبير . قال محمد: (كأن حديث يونس عن الزهري مدرج وكل شيء عن ابن وهب مدرج فليس بصحيح[3].

وقال الإمام مسلم: في حديث سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: يا رسول الله ذهب أهل الدثور [4] بالدرجات العلا والنعيم المقيم ... بمثل حديث قتيبة عن الليث إلا أنه أدرج في حديث أبي هريرة قول أبي صالح: ثم رجع فقراء المهاجرين .... إلى آخر الحديث، وزاد في الحديث يقول سُهيل: إحدى عشرة إحدى عشرة فجميع ذلك كله ثلاثة وثلاثون [5].

فهذه جملة من نصوص الأئمة الحفاظ التي تدل على معني الإدراج الواقع في الحديث (إسناده أو متنه) كما هو في التعريف المذكور سقناها لبيان الارتباط بين التعريف الاصطلاحي والتطبيق للمصطلح، ولغرض آخر هو: بيان تاريخ استعمال هذا المصطلح وأنه استعمال قديم.

المطلب الثالث: المدرج في صحيح البخاري

أولاً: نبذة عن الإمام البخاري وصحيحه: هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي البخاري، ولد في بخاري يوم الجمعة في الثالث عشر

---

[1]- التاريخ الأوسط للبخاري ٣١٢/١٠ برقم ٦٦٢ بتحقيق محمد بن ابراهيم اللحيدان ط ١ دار الصميعي – الرياض ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

[2]- الحرة: أرض ذات حجارة سود كأنها أحرقت وموضع بظاهر المدينة وبه كانت وقعة الحرة أيام يزيد بن معاوية معجم البلدان لياقوت الحموي ٢٤٥/٢ ط دار صادر بيروت وانظر مختار الصحاح ص ١٣٥ والمعجم الوجيز ص ١٤٤.

[3]- العلل الكبير لمحمد بن عيسى الترمذي بترتيب أبي طالب القاضي ص٢٠٩-٢١٠ عالم الكتب – بيروت ومكتبة النهضة العربية ط ١ ١٤٠٩ هـ -١٩٨٩ م.

[4]- الدثار: بالكسر كل ما كان من الثياب فوق الشعار وقد تدثر أى تلفف فى الدثار انظر مختار الصحاح ص ١٩٩ والمعجم الوجيز ص ٢٢٠-٢٢١ .

[5]- صحيح مسلم بشرح النووي كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته ٧٧/٥ برقم ٥٩٥ ط دار الفكر .

من شوال سنة ١٩٤ هـ في بيت علم وتقوي، فكان عالماً ورعاً نبيلاً، وصفه الحافظ بن حجر بجبل الحفظ، وإمام الدنيا، وثقة الحديث فأفاد وأجاد، فقد نشأ يتيماً وطلب العلم، وحفظ كتاب الله ولم يتجاوز العاشرة من عمره، ورحل في طلب العلم، وتنقل في بلاد كثيرة، وكتب عن أكثر من ألف شيخ، وكتب كثيراً، وأجود ما كتب كتابه الصحيح المسمي (الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) .

ويعد أصح كتب السنة علي الإطلاق باتفاق أهل العلم، وفيه يقول الإمام الذهبي:(وأما جامع البخاري الصحيح فأصح كتب الإسلام، وأفضلها بعد كتاب الله تعالي، فلو رحل الشخص لسماعه من ألف فرسخ لما ضاعت رحلته) .

توفي البخاري رحمه الله ليلة السبت، ليلة عيد الفطر سنة ٢٥٦ هـ وكان عمره حوالي ٦٢ سنة ودفن في قرية (خرتنك) عندما قفل راجعاً من بخاري متوجهاً إلي سمرقند رحمه الله رحمة واسعة[١].

أهمية دراسة الإدراج في صحيح البخاري:

لعلو كعب الإمام البخاري في هذا الفن، وتضلعه منه، وثقة أهل العلم به وبكتابه الصحيح، يظن البعض أن البخاري ما كان ليضمن كتابه حديثاً إلا وقد درسه دراسة وافية، مبينا لفظه بشكل دقيق وموضحا إن كان فيه إدراج أو غير ذلك .

لكن الإمام البخاري كغيره ساق أحاديثه بأسانيد غاية في الصحة، وليس من مهمة البخاري ولا غيره أن يبينوا الإدراج، فجاء العلماء من بعده وتناولوا صحيحه بالشرح والعناية، فكشفوا لنا عن بعض الأحاديث التي لحق بها الإدراج ولو أنني تتبعت جميع أحاديث البخاري التي ورد بها إدراج لطال البحث ولكنني اكتفيت بنماذج هامة تشير إلي هذه الظاهرة في صحيح البخاري، كما هي في غيره من مصنفات أهل الحديث .

وقد يستبعد أو يستغرب البعض وجود إدراج عند البخاري في صحيحه، معتبرين ذلك أمرا قادحا للصحيح، والحق عكس ذلك تماما، فلا يعد الإدراج الحاصل في صحيح البخاري علة قادحة، وذلك أن مدرجات الإمام البخاري يمكن القول أنها تندرج تحت الجوانب التالية .

---

[١]- الحديث والمحدثون بتصرف ص٣٥٣، السنة ومكانتها في التشريع د / مصطفي السباعي ص٣٩٩-٤٠١ الأنساب للسمعاني ٢٩٣/١ ط دار الجنان، الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين لشيخنا أ.د / أحمد محرم ١٣٥/٢ ط ٣ ١٤٢٤ هـ -٢٠٠٤ م .

إن البخاري يخرج – أحيانا – حديثا مدرجا ويخرجه في مكان آخر خارج الصحيح موضحا الإدراج، كما فعل في حديث أبي هريرة يرفعه: (للعبد المملوك ...)[1] فقد فصل البخاري في الرواية خارج الصحيح بين المرفوع والمدرج مما يؤكد علمه القطعي بذلك .

إن غالب الروايات التي وقع فيها إدراج عند البخاري إنما هي لتفسير غريب وبيان لمعني لفظة أثناء النص، فهو يخرجها دون بيان لموضع الإدراج، وذلك أن الحديث النبوي له سياق خاص، وبصمة معينة، وورود التفسير لكلمة أثنائه أمر واضح أصلا فلا مؤاخذه في ذلك للبخاري .

ربما أخرج البخاري الحديث وبين موطن الإدراج فيه، فلا يعاب عليه حين ذلك ومثاله ما أخرجه البخاري من حديث سهل بن سعد في قصة عويمر في اللعان قال فيه: (قال سهل: فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ فلما فرغا من تلاعنهما قال عويمر: كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ. قال ابن شهاب: فكانت سنة المتلاعنين .

فنبه البخاري "رحمه الله" آخر الحديث أن جملة (فكانت سنة المتلاعنين) هي من كلام ابن شهاب، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح: ثم وجدت في نسخة الصاغاني في آخر الحديث: (قال أبو عبد الله: قوله: (ذلك تفريق بين المتلاعنين، من قول الزهري وليس من الحديث) ثم قال: فكأن المصنف رأى أنه مدرج فنبه عليه[2] وكثيرا ما يخرج البخاري الحديث مدرجا في مكان، ثم يخرجه في مكان آخر من صحيحه مقتصرا علي القدر المرفوع فقط، مما يقطع بإحاطة البخاري بهذا الأمر فلا مطعن عليه إذن .

قد يترجم البخاري للباب بحديث ويدرج فيه من كلامه استنباطا أو تقريرا لمسألة فقهية أو غير ذلك، مما يوهم أن كلام البخاري هذا من صلب الحديث ومثاله: قول البخاري: باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل[3] وقال النبي ﷺ: من باع نخلا بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع وللبائع الممر والسقي حتي يرفع، وكذلك

---

[1]– أخرجه البخاري في صحيحه كتاب العتق باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده ٤٧٦/١ح رقم ٢٥٨٨وانظر فتح البارى ٤٨٢/٥–٤٨٤ ح رقم ٢٥٤٨.

[2]– أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الطلاق باب اللعان ومن طلق بعد اللعان ١١١١/٣ح رقم ٥٣٦٥ انظر فتح البارى ٥٥٩/١٠–٥٧٦ح رقم ٥٣٠٨.

[3]– فتح الباري بشرح صحيح البخاري باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل ٣٢٦/٥.

رب العرية، فقوله: وللبائع الممر ... إلخ ليس من حديث الرسول ﷺ إنما هو من كلام البخاري .

قال الحافظ ابن حجر [١]: وهذا كله من كلام المصنف، استنبطه من الأحاديث المذكورة في الباب، وتوهم بعض الشراح أنه بقية الحديث المرفوع فوهم في ذلك وهما فاحشا، فأي ذنب للإمام البخاري "رحمه الله" إذا كان غيره قد وهم ونسب إليه مالم يفعله، وأمثلة ذلك كثيرة في البخاري وربما حكم بعضهم علي لفظ ثابت لرسول الله ﷺ بأنه مدرج من كلام غيره دون دليل، وقد حصل مثل هذا للبخاري كما في حديث جابر بن عبد الله قال: قضي النبي ﷺ بالشفعة في كل مالم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة[٢] .

هكذا أخرجه البخاري مرفوعا كله إلي رسول الله ﷺ ومع ذلك قال الحافظ ابن حجر: حكي ابن أبي حاتم عن أبيه أن قوله: فإذا وقعت الحدود ...إلخ مدرج من كلام جابر وفيه نظر، لأن الأصل أن كل ما ذكر في الحديث فهو منه حتي يثبت الإدراج بدليل، وقد نقل صالح بن أحمد عن أبيه أنه رجح رفعها[٣] .

المطلب الرابع: الجهود السابقة في التصنيف في علم الإدراج

أول من صنف في هذا الفن الخطيب البغدادي [٤]كتابه المسمى (الفصل للوصل المدرج في النقل) وقد اعتني بهذا الكتاب وحققه محمد بن مطر الزهراني، وطبع في مجلدين سنة ١٩٩٧ م وأشار إليه جماعة من أهل العلم منهم الحافظ ابن كثير[٥] ووصفه بأنه مفيد جدا، وسماه (فصل الوصل لما أدرج في النقل) ومنهم الحافظ ابن حجر[٦] والحافظ الذهبي[٧] وأبو عمرو بن الصلاح[٨] والحافظ السيوطي[٩] .

---

[١]- الفتح ٣٢٧/٥.

[٢]- أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب الشفة باب الشفعة فى ما لم يقسم ٤١٦/١ح رقم ٢٣٠١وانظر فتح البارى ١٩٢/٥ح رقم ٢٢٥٧.

[٣]- الفتح ١٩٣/٥.

[٤]- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن احمد بن مهدي البغدادي صاحب تاريخ بغداد وغيره ولد سنة ٣٩٢ هـ وتوفي سنة ٤٦٣ هـ وقد اثني عليه جماعة من العلماء (الذهبي في سير أعلام النبلاء ٢٧٠/١٨).

[٥]- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير ص٧٤.

[٦]- النكت علي نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر /علي ابن الحسن الحلبي الاثري ص ١٢٤ ط دار ابن الجوزي.

[٧]- الموقظة في علم الحديث ص ٥٤.

[٨]- مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح ص٢٧٤ د/عائشة بنت عبد الرحمن (بنت الشاطئ) ط دار المعارف، علوم الحديث لابن الصلاح تحقيق نور الدين عتر ص٩٥ ط دار الفكر.

[٩]- تدريب الراوي ٢٧٤/١.

هذا وقد اشتمل كتاب الخطيب علي مائة واحد عشر حديثاً، منها في مدرج الإسناد، وغالبها في مدرج المتن، لكن الذهبي قال: وكثير منه غير مسلم له إدراجه.

ثم جاء الحافظ ابن حجر فعمد إلي كتاب الخطيب هذا فرتبه وزاد عليه وسماه: (تقريب المنهج بترتيب المدرج) قال: وقد لخصته ورتبته علي الأبواب والمسانيد وزدت علي ما ذكره الخطيب أكثر من القدر الذي ذكره وقال مرة: وزدت عليه قدر ما ذكر مرتين أو أكثر[١]

ثم جاء الحافظ السيوطي فلخص كتاب الحافظ ابن حجر مقتصرا علي مدرج المتن، وحذف الأسانيد، قال في مقدمته: هذا جزء لطيف سميته: المدرج – بفتح الميم – إلي المدرج – بضم الميم – لخصته من تقريب المنهج بترتيب المدرج لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر، إلا إنني اقتصرت فيه علي مدرج المتن، دون مدرج الإسناد، لأن العناية بتمييز كلام الرواة من كلام النبوة أهم وعوضته من مدرج الإسناد زوائد مهمة من مدرجات المتون خلا عنها كتابه وهي مسطورة في كتب النقاد .

وقد طبع كتاب السيوطي هذا بتحقيق السيد صبحي السامرائي في حوالي ٣٠ صفحة وقد تضمن ٧٠ حديثا كلها في مدرج المتن .

ثم كتاب تسهيل المدرج إلي المدرج للسيد عبد العزيز الغماري وهو عبارة عن ترتيب لكتاب السيوطي علي المسانيد وحروف المعجم .

نبذة عن الخطيب البغدادي صاحب كتاب (الفصل للوصل المدرج فى النقل):

١–التعريف بمؤلف الكتاب:

هو أبو بكر أحمد بن على بن ثابت بن أحمد البغدادي من أصل عربي، ولد سنة ٣٩٢هـ، ونشأ فى بيت من بيوت العلم والصلاح، إذ والده رجلاً صالحاً محباً للعلم والعلماء، ولذا حرص على تنشئة ابنه تنشئة علمية مبنية على تقوى الله عز وجل وطلب العلم لوجه الله تعالى، فأخذه من الصغر إلى مؤدب يؤدبه ويقرئه القرآن ثم وجهه بعد ذلك إلى حلقات العلم ومجالس العلماء[٢].

[١]– النكت علي نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر / لعلي بن حسن الحلبي الاثري ص ١٢٥ ط دار ابن الجوزي.

[٢]– انظر موارد الخطيب البغدادى فى تاريخ بغداد ص ٢٩ لأكرم ضياء العمرى الناشر دار طيبة ١٤٠٥هـ .

٢-طلبه للعلم وحياته:

بدأ الخطيب "رحمه الله" بالجلوس إلى حلقات العلم فى وقت مبكر وأخذ يتنقل من حلقة إلى حلقة يسمع من هذا الشيخ ويقرأ على ذاك، فسمع الحديث وأخذ الفقه والنحو وغير ذلك على كبار علماء بغداد فى وقته حتى إذا صلب عوده أخذ يتطلع إلى طلب العلم على العلماء المقيمين خارج بغداد وخاصة المحدثين منهم فرحل فى سبيل ذلك إلى الحجاز والشام ومصر، وبعض هذه البلدان كرر الرحلة إليها رغبة فى سماع العلم من علمائها، واهتم الخطيب كثيراً بالرحلة ولذلك أكثر من الرحلة فى طلب العلم بل وألف فى ذلك كتاباً سماه (الرحلة فى طلب الحديث) .

٣-مكانته العلمية[١]:

وثقه الكثير من العلماء من معاصريه كعبدالعزيز الكتانى وابن ماكولا وابن الأكفانى ومن بعدهم كالسمعانى وابن النجار والحافظ ابن عساكر والسبكى وغيرهم .

وقد أثنى عليه هؤلاء العلماء جميعاً ونوهوا بفضله وعلمه كثيراً، حتى اعتبره الكثير منهم خاتمة الحفاظ .

قال الحافظ ابن حجر: قال الحافظ ابن نقطة[٢]: من أنصف علم أن أهل الحديث بعد الخطيب عيال على كتبه .

٤-عقيدته ومذهبه:

كان "رحمه الله تعالى" حسن المعتقد يذهب فى معتقده مذهب السلف من أهل السنة والجماعة، وقد نص على ذلك الحافظ الذهبى فى كتاب العلو للعلى الغفار، والإمام ابن القيم فى كتاب اجتماع الجيوش الإسلامية وله رسالة صغيرة فى بيان عقيدته فى الأسماء والصفات وهى على صغر حجمها من أنفس ما كتب فى هذا الموضوع[٣] .

أما مذهبه فى الفقه فكان يذهب مذهب الشافعى "رحمه الله" إلا أنه كان من العلماء المجتهدين الذين يدورون مع الدليل حيث دار، يعينه على ذلك ما رزقه الله من سعة الاطلاع على الأحاديث والآثار، وتمييز الصحيح من السقيم .

---

[١]- لمزيد التفصيل فى ذلك انظر تذكرة الحفاظ ١١٣٥/٣، وموارد الخطيب البغدادى ٤٩.

[٢]- انظر (نزهة النظر) ونص عبارة ابن نقطة فى التقييد ١٧٠/١: ولاشبهة عند كل لبيب أن المتأخرين من أصحاب الحديث عيال على أبى بكر الخطيب.

[٣]- انظر مختصر العلو للعلى الغفار للألبانى ص ٣٧٣ الناشر المكتب الإسلامى ١٤٠١هـ ١٩٨١م .

٥-آثاره العلمية [١]:

الخطيب "رحمه الله" ممن أكثر التأليف فى فنون كثيرة إلا أنه ألف فى الحديث وعلومه أكثر من أى فن آخر حتى إنه أفرد كل باب من أبواب المصطلح فى كتاب مستقل كالمتفق والمفترق والمشتبه والسابق واللاحق والمدرج والمراسيل وغيرها .

وقد اشتهرت كتبه وانتشرت وخاصة تاريخ بغداد، والكفاية فى علم الرواية والجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع وغير ذلك .

وكان بحق الناس بعد الخطيب عيال عليه فى هذا الفن كما قال ابن نقطة هذا وقد توفى الحافظ الخطيب "رحمه الله" سنة ٤٦٣هـ .

ثم رأيت أنه من باب الفائدة أن أتحدث عن منهج الخطيب البغدادي في كتابه (الفصل للوصل المدرج في النقل): فإنه لم يسبق الخطيب "رحمه الله" إلي التأليف في هذا الموضوع، ومن هنا جاءت أهمية هذا الكتاب الفريد في بابه ولاسيما أنه لا يوجد في هذا الموضوع سواه، لأن كتاب تقريب المنهج بترتيب المدرج في حكم المفقود إلي هذه الساعة، وكتاب السيوطي مختصر جداً، وفائدته في هذا الباب قليلة جداً .

وبهذا يتبين نفاسة كتاب الخطيب وما حواه من المتون والأسانيد وبيان عللها الذي لا يوجد عند غيره أو هو مفرق في عدة كتب عند من سبقه "رحمه الله" .

وهذا بيان لبعض ملامح منهجه في هذا الكتاب:

بدأ الخطيب كتابه بمقدمة قال فيها: هذا كتاب ذكرت فيه أحاديث يشكل شأنها علي جماعة من أصحاب الحديث والأثر، ويخفي مكانها علي غير واحد من أهل المعرفة والبصر .

فمنها ما يلتبس علي العالم الجليل القدر فضلاً عن المتعلم القليل الخبر:

١- منها أحاديث وصلت متونها بقول رواتها وسيق الجميع سياقة واحدة، فصار الكل مرفوعاً إلي النبي ﷺ .

٢-ومنها ما كان متن الحديث عند راويه بإسناد غير لفظة منه أو ألفاظ فإنها عنده بإسناد آخر، فلم يبين ذلك بل أدرج الحديث وجعل جميعه بإسناد واحد .

٣-ومنها ما ألحق بمتنه لفظة أو ألفاظ ليست منه، وإنما هي من متن آخر .

---

[١]- انظر موارد الخطيب ص ٥٥-٨٤ .

٤- ومنها ما كان بعض الصحابة يروي متنه عن صحابي آخر عن رسول الله ﷺ، فوصل بمتن يرويه الصحابي الأول عن رسول الله ﷺ.

٥- ومنها ما كان يرويه المحدث عن جماعة اشتركوا في روايته فاتفقوا غير واحد منهم خالفهم في إسناده، فأدرج الإسناد وحمل علي الاتفاق .

هذه أقسام المدرج عند الخطيب في هذا الكتاب وهي خمسة أقسام .

هذا وقد اشتمل كتاب الخطيب علي مائة واحد عشر حديثاً موزعة علي الأقسام كما يلي:

الباب الأول: مدرج المتن ذكر فيه سبعة وأربعين حديثاً .

كما اشتمل الباب الثاني: القسم الأول من مدرج الإسناد علي ستة وعشرين حديثاً .

ثم ذكر في الباب الثالث: القسم الثاني من مدرج الإسناد ستة عشر حديثاً .

ولم يورد في الباب الرابع: القسم الثالث من مدرج الإسناد إلا حديثين فقط كما حوا الباب الخامس والأخير: القسم الرابع من مدرج الإسناد عشرين حديثاً .

أما عن مصادر الكشف عن الإدراج في هذا الكتاب: فيمكن أن يقسم ذلك إلي ثلاثة أقسام:

الأول: ما نقله الخطيب عمن سبقه .

اعتمد الخطيب في كشف الإدراج علي من قبله اعتمادا كبيرا، أولاً: أصحاب الروايات الذين رووا الحديث مفصلا مبينا ثانيا: أصحاب المصنفات سواء بالنص علي كتبهم التي نقل منها أو بذكره أصحاب المصنفات في اسانيده او اسناد القول اليهم مباشرة كقوله (قال فلان) .

فمن امثلة التصريح بالمؤلفات التي نقل منها:

١- حديث ٢٩ قال: ذكر ذلك أبو جعفر الطحاوي عن النسائي في مشكل الحديث .

٢- حديث ٤٤ قال: (ذكر البخاري محمد بن إسماعيل هذا الحديث في كتاب رفع اليدين فساق منه ما يتعلق بالرفع خاصة) .

٣-كتاب الموطأ لمالك بن أنس هذا ذكره كثيرا حيث يقول: (هكذا رواه جماعة الرواة عن مالك في الموطأ ...) انظر مثلا حديث ٢٥، وغيره ...

٤-كتاب الغريب لأبي عبيد القاسم بن سلام انظر حديث ٣١ وغير ذلك من الكتب .

ومن أمثلة ذكر المصنفين في اسانيده او اسناد القول اليهم بدون اسناد، ولم يصرح بأسماء المصنفات التي ذكروا فيها هذا الكلام: انظر حديث رقم ٢١،٤٤ حيث قال: (قال موسي بن هارون الحمل) .

وحديث رقم ٢٥: حيث ذكر في إسناده أبا الحسن الدارقطني، وهو يكثر من النقل عن الدارقطني من كتاب الغرائب والأفراد أو غريب مالك وكتاب السنن والعلل وغيرها .

الثاني: قسم ذكره الخطيب وكشف فيه الإدراج وقد وجد عن غيره، انظر مثلاً حديث رقم ٢٤ عن أبي هريرة: (انصرف رسول الله ﷺ ... الحديث) وفيه: فانتهي الناس عن القراءة: قال الخطيب: والصحيح إن جملة فانتهي الناس من قول الزهري.

هذا الحكم قد سبق الخطيب فيه الامام البخاري في كتابه جزء القراءة خلف الامام وغير ذلك كثير وخاصة الدارقطني في السنن وفي العلل .

الثالث: قسم كشفه الخطيب بنفسه ولم أجد أحداً سبقه إليه وكل من جاء بعده ونقله عن كتابه عزاه إلي الخطيب .

وهذا القسم غطي مساحة كبيرة من الكتاب، ولقد ظهر فيه مدي معرفة الخطيب بعلل الأحاديث وسعة باعه في تخريج الطرق وجمعها من مظانها، وتفننه في استنباط الحكم أو العلة .

ويمكن أن يدخل في هذا القسم ما استفاده من شيوخه مباشرة أو من كتبهم لأنه كثيرا ما يرد عليهم أو يصحح ما في كتبهم إذ تبين له أن ذلك خطأ .

انظر أمثلة هذا القسم في الأرقام ١٦-٤٤-٧٥-٩٠-٩٤-١٠٠-١٠٧-١٠٨ وغيرها .

فمثلاً في حديث رقم (١٠٠) حديث البراء وابن أبي أوفى أنهم أصابوا حمراً يوم خيبر ...

قال أبو الحسن الدارقطني: (لم يصنع أبو محمد – يعني ابن صاعد – "رحمه الله" شيئاً لأن الهجرى لا يحدث عن البراء) قال الخطيب: (لعمري إن أبا إسحاق الهجري لا يحدث عن البراء، ولكنه يحدث عن ابن أبي أوفى، وأبو إسحاق المذكور في حديث عفان هو السبيعي إلا أن عفان خلط في رواية هذا الحديث عن شعبة) .

وهذا الجانب أعني تضلع الخطيب في معرفة الحديث، رجاله وعلله ومعرفة طرقه المعرفة التامة قد شهد له به فحول العلماء من معاصريه كابن ماكولا ومن بعده كابن الجوزي رغم عداءه له، ثم ابن نقطة والذهبي وابن حجر وغيرهم .

وقد اشتهر عن الخطيب أنه أول من فتق علوم الحديث وألف في كل نوع منها كتابا مستقلا، وعرف عنه الإبداع والابتكار في كل مصنفاته رحمه الله وأن الخطيب البغدادي رحمه الله لم يكن أبدا مجرد ناقل بل كان ينقد ويحلل ويستنبط رحمه الله رحمة واسعة وجزاه الله عن خدمته لسنة المصطفي صلي الله عليه وسلم وأصحابه الكرام .

مما لا شك فيه أن الخطيب البغدادي له قصب السبق في التأليف في المدرج، وأنه أول من ابتكر التأليف فيه، و أنه أبدع فيه بما ساقه من الطرق والروايات الكثيرة التي توجها ببيان عللها، لا شك أن هذا منه عمل جليل وعظيم، ولكنه عمل بشري وعمل البشر قد يعتريه النقص والخطأ، وكفي بالمرء شرفا أن تعد معايبه، ولذا سأذكر بعون الله ومشيئته كلام العلماء علي كتاب الخطيب من حيث استدراكهم عليه أو ملاحظاتهم عليه:

أولا: قال الذهبي رحمه الله: (وقد صنف فيه الخطيب تصنيفا، وكثير منه غير مسلم له إدراجه)[1].

ثانيا: قال الحافظ زين الدين العراقي[2]: (وقال الخطيب: تفرد عبد الحميد بذكر الأنثيين و الرفغ وليس من كلام النبي صلي الله عليه وسلم) .

قلت: لم يتفرد به عبد الحميد فقد رواه الطبراني في المعجم الكبير من رواية أبي كامل الجحدري عن يزيد ابن زريع عن أيوب عن هشام ....، ورواه الدارقطني أيضا من رواية ابن جريج عن هشام ... أ هـ ملخصا .

ثالثا: ساق الحافظ ابن حجر في النكت[3] استدراك شيخه العراقي علي الحافظ الخطيب ثم قال: وهو كما قال إلا أنه مدرج أيضا من كلا الطريقين .

ثم قال: وله طريقان – يعني حديث بسرة – آخران عن هشام بن عروة مدرجان يستدرك به ما علي الخطيب أيضا، ثم ساقهما .

---

[1] – انظر الموقظة للذهبي ص٥٤، وكلامه هذا فيه نظر، لأن العلماء موافقون للخطيب في حكمه إلا في النزر اليسير.

[2] – شرح التبصرة والتذكرة ٢٥١/١-٢٥٢.

[3] – النكت علي ابن الصلاح ٨٢٩/٢-٨٣٠

هذا وقد استدرك الحافظ ابن حجر في كتابه في المدرج علي الخطيب أحاديث كثيرة تبلغ ضعف ما ذكره الخطيب أو أكثر .

رابعا: قال السيوطي[1]: بعد ذكره لكتاب الخطيب في المدرج ... علي ما فيه من إعواز .

خامسا: لوحظ علي الخطيب وجود بعض النصوص في بيان الإدراج ولم يعزها لأحد وقد سبقه إليها احد الحفاظ وخاصة الدارقطني وغيره مع انه غالبا اطلع علي كلامهم بدليل نقله عنهم في مواضع أخري كثيرة .

سادسا: ترك أحاديث كثيرة فيها إدراج ولم يذكرها في كتابه وهو الذي جعل الحافظ ابن حجر يستدرك عليه كثيرا .

سابعا: قد يذكر الحديث ويبين الإدراج فيه ويكون في الحديث إدراج آخر لا ينبه عليه انظر مثلا حديث (زكاة الفطر) الذي ساق فيه جميع الطرق عن مالك وذكر الإدراج فيه وفيه إدراج آخر وهو زيادة لفظة (من المسلمين) . في رواية مالك عن نافع عن ابن عمر، وقد جاءت من طريق آخر ليس فيه هذه الزيادة كما جاءت من طريق أخري مبينة أنها من كلام ابن عمر .

ثامنا: قال الحافظ في النكت[2]: (وربما وقع الإدراج ويكون ذلك اللفظ المدرج ثابتا من كلام النبى ﷺ ولكن من رواية أخرى ثم ذكر حديث أبى موسى الهرج: القتل ثم ذكره من طرق مرفوعا صحيحا .

وقد ذكر الخطيب أحاديث من هذا القبيل ولم يشر أو ينبه إلي أنها جاءت من طرق صحيحة مرفوعة انظر مثلا حديث ابن مسعود قال رسول الله صلي الله عليه وسلم: (من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة) وأقول أنا (من مات يشرك بالله دخل النار...الحديث، وقد جاء هذا من حديث جابر عند مسلم مرفوعا. وكذلك حديث أبي هريرة: (أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار) .

جاء في صحيح مسلم مرفوعا من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وكذلك من حديث عائشة بنحوه، وغير ذلك من الأمثلة .

---

[1]- تدريب الراوي ٢٧٤/١

[2]- النكت ٨١٩/٢

تاسعا: هناك أحاديث ذكرها وبين فيها الإدراج ولها علل أخري غير الإدراج ولم يبين ذلك وأحيانا العكس أن يكون لها طرق صحيحة بينت أن الإدراج غير ثابت والصواب صحة الرفع والسلامة من الإدراج فلم يشر رحمه الله إلي ذلك انظر مثلا حديث أبي سعيد الخدري (نهي رسول الله صلي الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالذهب...) وحديث عثمان بن عفان: (خيركم من تعلم القرآن وعلمه) .

وبعد: فهذه ملحوظات في الحقيقة ليست بشئ أمام ما قدمه لنا الخطيب رحمه الله في هذا السفر العظيم فضلاً عن جهوده في سائر كتبه رحمه الله وأجزل مثوبته يوم لقائه سبحانه[1]

موارد الخطيب فى كتابه (الفصل للوصل المدرج فى النقل):

تنقسم موارد الخطيب البغدادى فى هذا الكتاب إلى ثلاثة أقسام:

الأول: كتب الحديث وهى الأكثر .

الثانى: كتب الرجال .

الثالث: كتب متنوعة .

وبما أن مادة كتابه هى فى الحديث ومتونه وأسانيده لذا نلحظ أن كتب الحديث أعنى المتون هى الموارد الرئيسة عنده ثم تليها كتب الرجال كما لاحظت أن كثيراً من موارده يكون إما من أجزاء حديثية أو من كتب شيوخه، أما مصادره من الكتب المعروفة فإنها لا تتجاوز فى جملتها أربعة وثلاثين مصدراً منها ثلاثة من كتب الرجال، والباقى فى الحديث أو العلل .

١- مالك بن أنس ت ١٧٩هـ: كتاب الموطأ – مطبوع ويرويه الخطيب عن كافة الرواة عن مالك بإسناده إلى كل منهم وقد أكثر من الرواية عن موطآت مالك وذلك فى أكثر من ثلاثين حديثاً وفى كل حديث يسوق عن كل رواة الموطأ بأسانيده إليهم .

٢- عبدالله بن المبارك ت ١٨١هـ: اقتبس منه الخطيب عدة نصوص .

٣- وكيع بن الجراح ت ١٩٧هـ: اقتبس منه الخطيب نصاً واحداً من كتاب الزهد مطبوع من رواية على بن القاسم البصرى عن على بن إسحاق المآدرائى عن على بن حرب عنه .

[1] - كتاب الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ بتحقيق د/ محمد بن مطر الزهراني الناشر دار الهجرة الطبعة الأولى ١٤١٨هـ /١٩٩٧م .

٤-أبو داوود سليمان بن داوود الطيالسى ت ٢٠٤هـ:اقتبس منه الخطيب أكثر من ثلاثين نصاً كلها من المسند وهو مطبوع .

٥-عبدالرزاق بن همام الصنعانى ت ٢١١هـ: اقتبس منه الخطيب أكثر من ستين نصاً أغلبها بواسطة أبى نعيم الأصبهانى عن أبى القاسم الطبرانى عن إسحاق الدبرى عنه .

٦- أبوبكر عبدالله بن الزبير الحميدى ت ٢١٩هـ: له كتاب المسند مطبوع اقتبس منه الخطيب نصين وهما من طريق أبى نعيم الأصبهانى عن محمد بن أحمد بن الحسن الصواف عن بشر بن موسى عنه .

٧- أبو عبيد القاسم بن سلام ت ٢٢٤هـ: اقتبس منه الخطيب أربعة نصوص منها اثنين من كتاب الأموال ونقل منه نصين من كتاب الغريب .

٨- على بن الجعد الجوهرى ت ٢٢٤هـ: اقتبس منه الخطيب أكثر من ثمانية نصوص .

٩- يحيى بن معين ت ٢٣٣هـ: نقل عنه الخطيب أربعة نصوص .

١٠- أحمد بن محمد بن حنبل ت ٢٤١هـ: اقتبس منه الخطيب أكثر من اثنين وثمانين نصاً كلها كان يرويها الخطيب من طريق الحسن بن على التميمى عن أحمد بن جعفر القطيعى عن عبدالله بن أحمد عنه .

١١- هناد بن السرى بن مصعب التميمى الكوفى ت ٢٤٣هـ: اقتبس منه الخطيب نصاً واحداً من كتاب الزهد .

١٢- محمد بن إسماعيل البخارى ت ٢٥٦هـ: اقتبس منه الخطيب أكثر من سبعة نصوص صرح الخطيب بأنها من:

أ- الجامع الصحيح من ثلاث طرق .

ب- كتاب رفع اليدين فى الصلاة من طريق محمد بن أبى نصر النرسى عن محمد بن أحمد بن محمد الملاحى البخارى عن محمد بن إسحاق بن محمود الخزاعى عنه .

ت- كتاب التاريخ الكبير: حيث أسند إليه مباشرة بقوله: ذكر البخارى فى التاريخ الكبير والنص يتعلق بترجمة محمد بن أبى سفيان الثقفى .

١٣- مسلم بن الحجاج النيسابورى ت ٢٦١هـ: اقتبس منه الخطيب نصاً واحداً وصرح أنه من الصحيح فقال: رواه مسلم فى صحيحه ثم ساق إسناده فالتقى مع مسلم فى شيخه .. حرملة بن يحيى المصرى على طريقة الاستخراج

١٤- يعقوب بن شيبة السدوسى ت ٢٦٢هـ: اقتبس منه الخطيب أكثر من أربعة نصوص .

١٥- أبو داوود سليمان بن الأشعث السجستانى ت ٢٧٥هـ: اقتبس منه الخطيب أربعون نصاً كلها من السنن يرويها الخطيب عن القاضى أبى بكر القاسم بن جعفر بن عبدالواحد الهاشمى عن أبى على محمد بن أحمد اللؤلؤ عنه .

١٦- إبراهيم بن إسحاق الحربى ت ٢٨٥هـ: اقتبس منه الخطيب عدة نصوص .

١٧- أبوعمران موسى بن هارون الحمال ت ٢٩٤هـ: اقتبس منه عشرون نصاً أكثرها من طريق محمد بن سلامى القضاعى عن محمد بن الحسين النيسابورى عن أبى طاهر القاضى وبعضها بأسانيد أخرى مختلفة .

١٨- أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائى ت ٣٠٣هـ: اقتبس من الخطيب أربعة نصوص وكلها بلفظ رواه النسائى عن فلان .

١٩- أحمد بن على بن المثنى الموصلى ت ٣٠٧هـ: اقتبس منه الخطيب ثمانية نصوص بأسانيد مختلفة .

٢٠- محمد بن إسحاق بن خزيمة ت ٣١١هـ: اقتبس منه الخطيب أكثر من ثمانية نصوص بعضها من طريق الحسن بن أبى بكر عن دعلج بن أحمد عنه وبعضها بأسانيد مختلفة وكلها تتعلق بروايات أحاديث .

٢١- محمد بن إسحاق أبو العباس السراج ت ٣١٣هـ: اقتبس منه الخطيب عشر نصوص أكثرها من طريق أبو بكر البرقانى عن محمد بن محمد الحجاجى عنه .

٢٢- أحمد بن عمير بن جوصاء ت ٣٢٠هـ: اقتبس منه الخطيب ست نصوص بواسطة الحسين بن محمد بن إبراهيم الحنائى عن عبدالوهاب بن حسن الكلابى عنه .

٢٣- أبو جعفر محمد بن أحمد بن سلامة الطحاوى ت ٣٢١هـ: اقتبس منه الخطيب نصاً واحداً حيث قال: ذكر ذلك أبو جعفر الطحاوى عن النسائى فى كتاب مشكل الحديث .

٢٤- أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلى ت ٣٢٢هـ: اقتبس منه الخطيب نصاً واحداً ذكر فيه عدم سماع عبدالله بن لهيعة من يحيى بن سعيد وإنما هو كتاب وجده، وهذا النص أخرجه الخطيب من طريق شيخه أحمد بن أبى جعفر محمد العتقى القطيعى عن يوسف بن أحمد الصياد عنه .

٢٥- أبوالقاسم سليمان بن أحمد الطبرانى ت ٣٦٠هـ: اقتبس منه الخطيب عدة نصوص بأسانيد مختلفة منها نص واحد من المعجم الصغير وثلاثة من الأوسط وأكثر من ثمانية من المعجم الكبير وأغلب مروياته من طريق أبى نعيم الأصبهانى .

٢٦- محمد بن المظفر بن موسى الحافظ ت ٣٧٩هـ:اقتبس منه الخطيب كثيراً .

٢٧- أبو الحسن على بن عمر الدارقطنى الحافظ ت ٣٨٥هـ:اقتبس منه الخطيب روايات كثيرة بواسطة عدة من شيوخه .

المطلب الخامس: المنهج النقدى عند المحدثين

قد ختم الله رسله وأنبيائه بسيدنا محمد ﷺ كما ختم برسالته جميع الرسالات السماوية، وأنزل عليه القرآن الكريم الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وجعله منهج حياة ومشعل هدى للناس منذ أنزل إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، كما آتاه مع القرآن مثله من السنة المطهرة التى هى المبينة للقرآن والمفصلة لما أجمل فيه .

وقد تكفل الله تعالى بحفظ كتابه فقال عز وجل (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)[1] كما وفق بمنه وفضله أئمة الهدى وقدوة الأنام من الصحابة الكرام وتابعيهم بإحسان ممن جاء بعدهم من أهل السنة والجماعة لخدمة السنة النبوية الشريفة وذب الكذب عنها، فبذلوا جهدهم وكل ما فى وسعهم لذب الكذب عن رسول الله ﷺ وبيان الصحيح من السقيم مما ينسب إليه من الأحاديث .

وقعدوا لذلك قواعد لنقد الأسانيد والمتون وفق منهج علمى دقيق لا مثيل له عند الأمم الأخرى إن هذا المنهج المتفرد الذى لم يكن لأمة من الأمم قبل أمة محمد ﷺ صار ميزة لها بين الأمم كما ميزة من قبل بعقيدة وشريعة لم تكن فى كمالها وصفائها وسماحتها لأمة من الأمم .

---

[1]- سورة الحجر آية ٩.

هذا المنهج العلمى الدقيق قد شرق به أعداء هذه الأمة من اليهود والنصارى والمجوس كما شرقوا من قبل بعقيدتها وشريعتها .

فذهبوا يطعنون على هذه الأمة فى دينها وفى عقيدتها وأخيراً فى منهج خير القرون فى تلقى السنة النبوية المطهرة قاصدين بذلك النيل من هذا الدين فقالوا: إن المحدثين صبوا جل اهتمامهم فى النقد الخارجى للحديث – يعنى الأسانيد– وهذا أمر شكلى، وقالوا: إن المحدثين لم يكن لهم منهج محدد دقيق فى نقد متون الحديث إذ نجدهم يروون أحاديث فى كتبهم ويتناقلونهما فيما بينهم وهى إما تتعارض مع الواقع وتتعارض مع العقل أو تتعارض مع نصوص أخرى إلى غير ذلك من الاعتراضات التى سودوا بها كتبهم .

وهذا المقالة التى رددها فى هذا العصر المستشرقون من اليهود والنصارى وعلى رأسهم شيخهم وإمامهم جولد تسيهر المستشرق المجرى اليهودى .

وقلدهم فى ذلك أذنابهم من أبناء جلدتنا الذين تربوا فى أحضان أولئك المستشرقين ثم جاءوا إلينا ليدسوا السم فى العسل، فيطعنوا فى عقيدتنا ويطعنوا فى منهج خير القرون .

وعلى رأس هؤلاء طه حسين وأحمد أمين ومحمود أبو ريه [1] وغيرهم من أضرابهم.

وهذه المقولة ليست وليدة فكر جولد تسيهر وأمثاله من المستشرقين بل هى دسيسة يهودية قديمة قدم الصراع بين هذه الرسالة الخاتمة وأعدائها من اليهود والنصارى والمجوس، فاليهود حملوا راية العداء لهذا الدين منذ فجره الأول فشككوا فى رسالة سيدنا محمد ﷺ وأثاروا الشبه الباطلة حول رسالته .

ولما انتشر الإسلام وتوسعت الفتوحات الإسلامية فى عهد الخلفاء الراشدين شرق اليهود والمجوس بهذه الانتصارات العظيمة التى حققها هذا الدين الحنيف فأخذوا يحيكون الدسائس والفتن للإسلام وأهله وعلى أيديهم نشأت الرافضة والخوارج والجهمية والمعتزلة وغيرهم من الفرق الكلامية .

[1] – انظر ما سطره طه حسين فى كتابه الشعر الجاهلى وأحمد أمين فى فجر الإسلام وضحى الإسلام وأبوريه فى كتابه أضواء على السنة المحمدية .

فالروافض والخوارج من نتاج فتنة ابن سبأ اليهودى إذ هو مؤسس مذهب الرفض وكانت فتنته سبب فى ظهور الخوارج المعارضين له ولأتباعه، والجهمية والمعتزلة وغيرهم من الفرق الكلامية وليدة سلسلة التعطيل للجهم بن صفوان عن الجعد بن درهم عن طالوت اليهودى عن خاله لبيد بن الأعصم اليهودى السامرى .

فهذه الفرق يجمعها قاسم مشترك الا وهو تحكيم عقولهم فى دين الله وعبادتها من دون الله عز وجل .

حكموا عقولهم فى تلقى السنة المطهرة، فردوا نصوصاً صحيحة كثيرة بدعوى تعارضها مع عقولهم والحقيقة تعارضها مع أهوائهم .

هؤلاء حكموا عقولهم فى دين الله فضلوا وأضلوا، وعين ما فعله أولئك فعله هؤلاء المستشرقون وأذنابهم من فلول المعتزلة المعاصرين .

ومنهج خير القرون فى النقد – سنداً ومتناً – مرتبط ارتباطا وثيقاً بمنهجهم فى العقيدة .

ومن أصول منهجهم فى العقيدة الإيمان بأن القرآن كلام الله عزوجل نزل به الروح الأمين على رسول الله ﷺ .

ومن أصولهم الاعتقاد بأن رسول الله ﷺ معصوم فى أقواله وأفعاله، لأنه لا ينطق عن الهوى، وتجب طاعته فيما أمر وتصديقه فيما أخبر .

ويعتقدون أن الله قد أجرى على يدى نبيه ﷺ بعض المعجزات وخوارق العادات، بل ومن أصول اعتقاد خير القرون أن العقل ليس له الوصاية على شرع الله بل هو تبع للشرع خاضع له .

ولا يمكن أن يعارض الشرع الصحيح الثابت عن الله ورسوله ﷺ العقل السليم[1]من الهوى والزيغ .

أما المستشرقون من اليهود والنصارى فهم ابتداء ينكرون نبوة محمد ﷺ وبالتالى ينكرون كل ما يترتب على ذلك من وحى ومعجزات .

ومن هنا جاء نقد المستشرقين لمناهج أئمة الحديث، وقولهم لقد توسع علماء الحديث فى نقد أسانيد الحديث وأهملوا متونها .

---

[1]– انظر ما كتبه ابن تيمة رحمه الله فى كتابه درء تعارض العقل والنقل بتحقيق د/ محمد رشاد سالم ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١١هـ /١٩٩١م.

وإنه ليعجب المسلم من دعوى تقصير المحدثين فى نقدهم للمتن، واعتمادهم على السند تلك الدعوى التى أطلقها بعض المستشرقين[1] الحاقدين للنيل من ديننا، ومن هذا العلم الشريف الذى خص الله به هذه الأمة على سائر الأمم وهى دعوى باطلة تبناها من سار على هديهم من دعاة الفتنة وتأثر بها بعض المسلمين[2].

ولكن كيف يهملون ضبط المتن وما قام علم الحديث دراية، إلا لخدمة علم الحديث رواية وبتعبير آخر ما كانت علم الحديث بأثرها، إلا لضمان ضبط المتن والتأكد من صحة نسبته إلى النبى ﷺ .

ولا نبالغ إذا قلنا أن الشروط الخمسة التى وضعها علماء الحديث لصحة الخبر كلها شروط لضبط المتن، وما يبدو من ظاهر الشروط لضبط السند هو فى حقيقة الأمر يتعلق بالمتن ظاهراً وباطناً .

فالشروط الثلاثة الأولى لصحة الخبر وهى:

١-اتصال السند.

٢-عدالة الراوى.

٣-ضبط الراوى هى فى الظاهر شروط خاصة بضبط السند، وفى الحقيقة أن فقدان أى شرط منهم يخل بضبط المتن .

لأن عدم اتصال السند ينتج عنه أنواع من الحديث الضعيف: المنقطع والمعضل والمعلق والمدلس والمرسل وكلها تخل بصحة المتن .

وفقدان عدالة الراوى ينتج عنها من الحديث الضعيف المخل بضبط المتن: الموضوع والمتروك والمنكر .

وفقدان ضبط الراوى ينتج عنه من أنواع الضعيف المخل بضبط المتن: المدرج والمقلوب والمضطرب والمصحف والمحرف وغير ذلك .

فماذا بقى من شروط صحة الخبر سوى شرطى عدم الشذوذ وعدم العلة؟ وفقدهما ينتج عنهما الحديث الشاذ والمعلل وهما يخلان بضبط المتن .

---

[1] - ينظر دائرة المعارف الإسلامية ٣٣٥/٧-٣٣٧.

[2] - ينظر أضواء على السنة ص ٢٨٨ وما بعدها، وفجر الإسلام ص ٢١٧-٢١٨، وضحى الإسلام ١٣٠/٢-١٣٢، وظهر الإسلام ٤٨/٢، وحياة محمد للدكتور محمد هيكل ص ٥٥.

فأين من كل هذا ما يفترى كذباً على المحدثين من عدم اهتمامهم بنقد المتن عشر معشار السند ؟

إن علمائنا لم يفرقوا هذا التفريق الظاهر بين نقدهم لسند الحديث، ونقدهم للمتن وليس أدل على ذلك ما قرروه من أنه لا تلازم بين صحة السند وصحة المتن .

فصحت السند لا يلزم منها صحة المتن، إذ قد يكون شاذاً أو معلاً أو موضوعاً معناه باطلاً، كما أنه لا يلزم من ضعف السند، ضعف المتن إذ يجئ بسند آخر صحيح ومن هنا قيدوا فى حكمهم على الحديث بالصحة أو بالحسن أو الضعف بالإسناد دون متن الحديث فيقولون: إسناد صحيح دون حديث صحيح، وإسناد حسن، أو إسناد ضعيف، دون حديث حسن، أو حديث ضعيف .

والحاصل أنه لا تلازم بين الإسناد والمتن، إذ قد يصح السند أو يحسن لاستجماع شرائطهما ولا يصح المتن لشذوذ أو علة، وقد لا يصح السند ويصح المتن من طرق أخرى[١]

ولبيان أن المحدثين لم يفرقوا بين السند والمتن التفريق الظاهر فى مباحثهم، وأن كلامهم على السند هو كلام عن المتن ومن أجله أذكر بعض الأمثلة على ذلك:

١-زيادة الثقة:فزيادة الثقة لا يخفى أنها ترتبط بالمتن لأنها زيادة تطرأ عليه من راو ثقة.

قال الحافظ ابن حجر: وزيادة راويهما – أى الصحيح والحسن – مقبولة مالم تقع منافية لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة، لأن الزيادة إما أن تكون لا تنافى بينها، وبين رواية من لم يذكرها فهذه تقبل مطلقاً، لأنها فى حكم الحديث المستقل الذى ينفرد به الثقة، ولا يرويه عن شيخه غيره .

وإما أن تكون منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى فهذه التى يقع الترجيح بينها وبين معارضها، فيقبل الراجح ويرد المرجوح[٢] .

---

[١]- توضيح الأفكار للصنعانى ٢٣٤/١ .

[٢]- ينظر نزهة النظر ص ٣٠.

ومثل لذلك بحديث عبدالله بن مسعود "رضى الله عنه" قال: سألت رسول الله ﷺ أى العمل أفضل ؟ قال: (الصلاة لوقتها)[1] زاد الحسن بن مكرم وبندار بن بشار فى روايتهما فى أول وقتها وصححها الحاكم[2] وغيره وهى مقبولة .

فهل الكلام على السند هنا إلا لضبط المتن ولأجله ؟ .

٢-المصحَّف: المصحَّف هو الذى وقع فيه تصحيف ويكون فى الإسناد والمتن .

ومن التصحيف فى المتن حديث: (احتجر رسول الله ﷺ فى المسجد)[3] أى اتخذ حجرة صحفه بعضهم بقوله: (احتجم) وهذا القسم من تصحيف اللفظ، وقد يكون فى المعنى كمن سمع خطيباً يروى حديث: (لا يدخل الجنة قتات)[4] فبكى وقال: ماالذى أصنع وليست لى حرفة سوى بيع القت ؟ يعنى الذى يعلف الدواب[5].

٣- عدم جواز رواية الحديث بالمعنى لمن لم يكن عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها[6]: من أوسع المباحث المتعلقة بنقد المتن، والتى تفوق فيها أصحاب الحديث، وجوب تحرى نص الحديث ولفظه والأمانة فى نقله حتى وجد منهم من أبى أن يقوّم اللحن أو أن يصلح الخطأ، واكتفى بإبداء رأيه على الهامش[7].

فأرباب هذا الفن اشترطوا عدم جواز الرواية بالمعنى إن لم يكن الراوى عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها بصيراً بمقادير التفاوت بينها.

---

[1]- أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب مواقيت الصلاة باب فضل الصلاة لوقتها ١٠٦/١ح رقم ٥٢٦ وانظر فتح البارى ١٢/٢ح رقم ٥٢٧ وأخرجه مسلم فى صحيحه بشرح النووى كتاب الإيمان باب كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال ٣٥٠/١-٣٥١ح رقم ١٣٧.

[2]- أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب الصلاة باب فى مواقيت الصلاة ٣٠٠/١ح رقم ٦٧٤-٦٧٥ وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبى وينظر: تدريب الراوى ٢٤٨/١.

[3]- أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب الآذان باب صلاة الليل ١٤٠/١ح رقم ٧٣٧وانظر فتح البارى ٢٥١/٣ح رقم ٧٣١ومسلم بشرح النووى كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب استحباب صلاة النافلة فى بيته ٣٢٥/٣-٣٢٦ح رقم ٧٨١من حديث زيد بن ثابت " رضى الله عنه".

[4]- أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب الأدب باب ما يكره من النميمة وقوله: هماز مشاء بنميم ١٢٣٧/٣ ح رقم ٦١٢٥ . وأخرجه مسلم فى صحيحه بشرح النووى كتاب الإيمان باب غلظ تحريم النميمة ٣٨٩/١ ح رقم ١٦٩من حديث حذيفة "رضى الله عنه" .

[5]- القت: جنس نباتات عشبية كلئية، فيه أنواع تزرع وأخرى تنبت برية في المروج والحقول انظر المعجم الوجيز ص ٤٩٠ .

[6]- ينظر فتح المغيث للسخاوى ٦٩/٣، وعلوم الحديث للدكتور صبحى الصالح ص ٢٥٤-٢٦٢.

[7]- ينظر ضوابط الرواية عند المحدثين ص ٤٦.

ففى هذه الحالة يتعين على الراوى الرواية باللفظ الذى سمعه، ولا تجوز له الرواية بالمعنى بلا خلاف[١] .

وهل كل ذلك إلا حفاظاً من المحدثين على سلامة المتن ؟

٤-مخالفة الحديث للعقل أو المشاهدة والحس: وليس أدل على عناية المحدثين بنقد المتون من جعلهم من أمارة الحديث الموضوع مخالفته للعقل أو المشاهدة والحس، مع عدم إمكان تأويله تأويلاً قريباً محتملاً، وأنهم كثيراً ما يردون الحديث لمخالفته للقرآن أو السنة المشهورة الصحيحة أو التاريخ المعروف مع تعذر التوفيق[٢].

ومن نماذج سبر المحدثين المتن فى نقدهم للحديث خبر وضع الجزية عن يهود خيبر وهو حكاه غير واحد من العلماء كالحافظ السبكى وابن كثير والسخاوى[٣] أن بعض اليهود أظهروا كتاباً وادعوا أنه كتاب رسول الله ﷺ بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة بعض الصحابة "رضى الله عنهم" وذكروا أن خط على "رضى الله عنه"عليه وحمل الكتاب فى سنة سبع وأربعين وأربعمائة إلى رئيس الرؤساء أبى القاسم على بن الحسن وزير القائم بأمر الله الخليفة العباسى، فعرضه رئيس الرؤساء على الحافظ الخطيب البغدادى فتأمله ثم قال: هذا مزور .

فقيل له: من أين لك هذا ؟ قال: فيه شهادة معاوية وهو إنما أسلم عام الفتح سنة ثمان من الهجرة وفتح خيبر كان فى سنة سبع ولم يكن معاوية مسلماً فى ذلك الوقت، ولا حضر ما جرى فى خيبر . وفيه شهادة سعد بن معاذ وهو قد مات فى سنة خمس فى يوم بنى قريظة قبل فتح خيبر بسنتين فاستحسن ذلك منه رئيس الرؤساء واعتمده وأمضاه ولم يجز اليهود على ما فى الكتاب لظهور تزويره وبطلانه.

وقد سبق الحافظ الخطيب البغدادى إلى كشف كذب هذا الكتاب وتزويره الإمام ابن جرير الطبرى، كما حكاه الحافظ ابن كثير فى البداية والنهاية[٤].

---

[١]- تدريب الراوى ٩٨/٢.

[٢]- ينظر دفاع عن السنة للدكتور أبو شهبة ص ٣١.

[٣]- طبقات الشافعية الكبرى ٣٥/٤، البداية والنهاية ١٠٨/١٢-١٠٩،الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص ٢٤-٢٥.

[٤]- البداية والنهاية ١٠٩/١٢.

وتعرض الحافظ ابن قيم الجوزية لهذا الكتاب المزور بأيدى اليهود فى كتابيه أحكام أهل الذمة والمنار المنيف فى الصحيح والضعيف[1]وبين كذبه وتزويره من عشرة وجوه .

ثم قال: وأحضر هذا الكتاب بين يدى شيخ الإسلام ابن تيمية، وحوله اليهود يزفونه ويجلونه وقد غشى بالحرير والديباج، فلما فتحه وتأمله بذق عليه وقال: هذا كذب من عدة أوجه وذكرها، فقاموا من عنده بالذل والصغار[2].

بكل ما سبق تسقط دعوى تقصير المحدثين فى نقدهم للمتن .

ومن ثم جاء اعتقاد المستشرقين بأن كل حديث يخالف عقولهم غير صحيح، مع أن عقولهم ليست عقلاً واحداً فيحتكم إليه بل إنها متناقضة ولا يضبطها ضابط والغريب أن هؤلاء المستشرقين – يهود ونصارى – يؤمنون بخرافات وأوهام لا يقبلها دين ولا عقل .

وليس هذا مجال الحديث عن تناقضات المستشرقين، فقد كفانا فى ذلك وفصله جيداً الدكتور مصطفى السباعى فى كتابه السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى وكتاب الاستشراق والمستشرقون، وكذلك الدكتور مصطفى الأعظمى فى كتابه دراسات فى الحديث النبوى، وكتاب منهج النقد عند المحدثين، وغير ذلك من الكتب التى كتبت فى هذا المجال .

ومن هذا أيضاً انطلق فلول المعتزلة وتلامذة المستشرقين يرددون قولهم يجب تقديم العقل على النقل – أى الحديث النبوى الذى ثبتت صحته – عند التعارض وبشكل أكثر وضوحاً يجب تقديم أهوائهم وبدعهم على ما صح من حديث رسول الله ﷺ .

والقضية من أساسها ليست قضية توسع فى نقد أسانيد الأحاديث وإهمال لنقد متونها .

وإنما هى قضية العقيدة الإسلامية التى شرق بها أعدائها من يهود ونصارى ومجوس ومن استن بسنتهم من أبناء جلدتنا .

القضية تكمن فى تقديس المستشرقين وفلول المعتزلة المعاصرين للعقل وعبادتهم له من دون الله، وتقديمه على وحى الله إلى رسوله ﷺ .

---

[1]– أحكام أهل الذمة ١/٧–٩. والمنار المنيف فى الصحيح والضعيف ص ١٠٢–١٠٥.وينظر لمحات من تاريخ السنة للأستاذ عبدالفتاح أبوغدة ص ١٧٠–١٧٢.

[2]– المنار المنيف فى الصحيح والضعيف ص ١٠٥.

أما خير القرون من أهل السنة والجماعة فلم يجعلوا لعقولهم الوصاية على وحى الله بل عرفوا للعقل حقه ومهمته التى خلقه الله لها فأعملوه فى مهمته تلك ولم يهملوه ويلغوه ولم يقدسوه كما فعل أهل الكلام من جهمية ومعتزلة وغيرهم .

منهج النقد عند المحدثين:

لقد توسع علماء الحديث فى نقد الأسانيد حقاً وهذه مفخرة من مفاخر ديننا وميزة امتاز بها المسلمون عن غيرهم من الأمم حتى شهد بذلك الأعداء قبل الأصدقاء، ولكن دعوى تقصيرهم فى نقد المتون أو عدم التوسع فيها، هذه دعوى يعوزها الدليل، ولعلى آتى بعد قليل على ذكر إشارات ونماذج لجهود المحدثين وغيرهم فى هذا المجال على قدر ما يسمح به المجال فى هذه العجالة، وإلا فالموضوع أوسع من ذلك[1].

وقد كتب فى منهج نقد المتون عند المحدثين كل من:

١-الدكتور نورالدين عتر فى كتابه (منهج النقد فى علوم الحديث) .

٢-الدكتور مصطفى الأعظمى فى كتابه (منهج النقد عند المحدثين) .

٣-الدكتور مسفر غرام الله الدمييني فى كتابه (مقاييس نقد متون السنة).

٤-الدكتور محمود الطحان فى رسالة صغيرة بعنوان (عناية المحدثين بمتن الحديث كعنايتهم بإسناده) .

وليس هذا مجال عرض ما كتب فى هذه الكتب لبيان إيجابيات أو سلبيات كل كتاب منها لكننى لاحظت أموراً مشتركة عند هؤلاء المؤلفين، قد تكون عند بعضهم أوضح منها عند البعض الآخر ومن هذه الأمور.

أولاً: عدم ربط هذا النقد الموجه إلى منهج المحدثين بدافعه الحقيقى عند هؤلاء المنتقدين، وهو الطعن على عقيدة خير القرون – أهل السنة والجماعة – والمراد من ذلك الطعن فى هذا الدين الذى اختاره الله أن يكون دين البشرية إلى يوم الدين .

فالقضية ليست فى قصور المنهج العلمى عند المحدثين أو عدم وضوحه ومعرفة هذا الدافع لا يكلف اكتشافه أكثر من الاطلاع على ما كتبوه فى هذا المجال أو غيره،

[1]- ينظر ما كتبه الدكتور أكرم العمرى فى مقدمة كتابه المجتمع المدنى -الجهاد ضد المشركين ص ٩-١٢ففيه أمثلة لعناية المحدثين بنقد المتون .

وخصوصاً كتابتهم فى السيرة والتاريخ الإسلامى وعلى وجه أخص تاريخ الفرق والطوائف .

ثانياً: عدم ربط هذا النقد بجذوره التاريخية، فهذه الشبه التى يثيرها المستشرقين وغيرهم ليست جديدة، وليسوا هم أول من اتخذها مطية للطعن فى عقيدة المسلمين ومن أراد الاطلاع على هذه الجذور التاريخية فعليه بالاطلاع على كتاب (الروض الباسم فى الذب عن سنة أبى القاسم) لأبى عبدالله محمد بن إبراهيم الوزير اليمانى المتوفى سنة ٨٤٠هـ، بل عليه بالاطلاع على أصله الكبير (العواصم والقواصم) وكذلك كتابه (إيثار الحق على الخلق) .

فما أثاره المستشرقون وأتباعهم من فلول المعتزلة المعاصرين حول روايات الزهرى وأبى هريرة وعائشة وسائر الصحابة وما قيل فى ذلك، كل ذلك قد أثاره من قبل، الروافض والمعتزلة والجهمية والزنادقة وغيرهم، وقد رد عليهم علماء أهل السنة والجماعة فى ذلك الوقت ومن هؤلاء العلماء (ابن الوزير).

وكذلك ما قاله هؤلاء المنتقدون حديثاً من انتقاد المحدثين فى إهمال العقل فى نقل الروايات، وغفلتهم وجمودهم على الظاهر، وانشغالهم بالأسانيد عن إمعان النظر فى المتون، كل هذه الطعون وغيرها قد وجدت قديماً، وقد رُدّ عليها فى حينها ومن أعظم هذه الردود ما ذكره (ابن الوزير) فى كتبه الآنفة الذكر .

بل قد سبقه علماء فى ذلك منهم ابن قتيبة فى تأويل مختلف الحديث وابن تيمية فى مواضع من كتابه وفتاواه منها درء تعارض العقل والنقل، ومنهاج السنة وغيرها إذاً القضية جديدة قديمة لها جذورها التاريخية والعقدية .

وما اعتناء المستشرقين ومقلديهم من فلول المعتزلة بطبع كتب الفرق والطوائف المنحرفة كالمعتزلة وسائر الفرق الباطنية المنحرفة عن عقيدة أهل السنة والجماعة إلا دليل على هذه الجذور التاريخية التى تربطهم جميعاً .

ثالثاً: إن جميع ما كتبه هؤلاء الأساتذة الكرام وغيرهم فى هذا الموضوع بل وفى كثير من المواضيع المماثلة له، اتخذوا فيه موقف الدفاع، وهذا موقف ضعيف وخصوصاً أمام عدو كاسر له جذوره التاريخية فى العداء لهذا الدين .

إن هؤلاء المنتقدين لمنهج المحدثين ليس هدفهم الحقيقى البحث العلمى بل وليس غايتهم نقد منهج المحدثين فى نقد المتون كما هو ظاهر كلامهم، إنما ذلك وسيلة إلى

الغاية الحقيقية وهى الطعن على الدين الإسلامى الحنيف، وبالتالى اشغالنا بالردود، والأخذ والرد معهم لننشغل بالمعارك الجانبية عن مهمتنا الأساسية وهى حمل رسالة الإسلام إلى البشرية جمعاء والتى أصبحت تتخبط اليوم تبحث عن منقذ ولا منقذ لها سوى الإسلام، فإذا انشغلنا بالمعارك الجانبية – وهذا ما يريده أعداؤنا – فمن يبلغ رسالة الإسلام إلى الناس ويجاهد فى سبيل تبليغها ؟

ما مدى صحة دعوى تقصير المحدثين فى نقد المتون ؟

هذا السؤال لا يكفى فى الإجابة عليه ما سأشير إليه هنا من الأمثلة والأدلة على بطلان هذه الدعوى، وبيان ضخامة جهود علماء المسلمين فى هذا الميدان .

إن ما كتبه علماء الحديث فى كتب المصطلح وبينوا فيه الأنواع المتعلقة بالإسناد والاتصال والانقطاع وضبط الراوى وعدالته ونحو ذلك والأنواع المتعلقة بالمتن كالناسخ والمنسوخ و مشكل الحديث ومحكمه والمعلل وغير ذلك، وكذلك الأنواع المشتركة بين السند والمتن كالإدراج والاضطراب والشذوذ والنكارة وغيرها، وكذلك ما كتبه هؤلاء فى كتب العلل ومعرفة الرجال، وكتب الموضوعات وشروح الحديث وغيرها، كل ذلك دليل على تكامل مناهج المحدثين فى نقدهم للروايات سنداً ومتناً .

كذلك لا ينسى فى هذا المجال ما سطره علماء الفقه وأصول الفقه، فكتب الفقه قد ركزت على المتون تفسيراً وإعراباً وتوضيحاً واستنباطا، وفق قواعد علمية .

وتتضح فى كتب أصول الفقه المحاكمات الدقيقة للمتون التى تكشف عن عقلية نقدية فذه[1].

وجهود علماء المسلمين يكمل بعضها بعضاً ما قصر فيه هذا يكمله ذاك، ومن هنا رأينا تكامل أعمال المحدثين والفقهاء فى عنايتهم بالسنة النبوية .

هذه إشارات قصيرة لتلك الجهود الضخمة التى بذلها علماء الإسلام – محدثين وفقهاء– فى العناية بالسنة المطهرة سنداً ومتناً .

وبعد:

فإنى أرفض أن يكون دافعنا فى الكتابة فى هذه الموضوعات هو (رد الفعل) وأرى أن الواجب علينا جميعاً أن يكون دافعنا فى ذلك هو إحياء المنهج العلمى الإسلامى عند المسلمين – محدثين وفقهاء ومفسرين ومؤرخين وغيرهم – كما يجب أن

[1]– الدكتور أكرم العمرى: المجتمع المدنى – الجهاد ضد المشركين ص ١١.

ننتبه إلى أن المنهج العلمى عند المسلمين يحكمه عقيدة تقوم على الإيمان بالله واليوم الآخر والإيمان بالغيب والإيمان برسول الله ﷺ وبما جاء به من كتاب الله والسنة المطهرة بما فى ذلك المعجزات التى جاءت بها السنة الصحيحة، وأن هذه العقيدة تقوم على التوازن فى حياة الإنسان بين روحه وعقله وعواطفه وتفكيره وما فطره الله عليه.

هذا ويجب أن تتسم كتابتنا فى هذا الموضوع بالإبداع والتجديد وخصوصاً فى مناهج التفكير التى اتسمت فى العصور المتأخرة بالجمود والتقليد والتعصب إلا من النذر اليسير من العلماء الأفذاذ المبدعين الذين كانوا فى أوقات متفاوتة من هذه العصور كابن تيمية وتلميذه ابن القيم وكالمزى والذهبى وابن كثير ثم تلاهم الحافظ ابن حجر " رحمهم الله جميعاً " .

وعلوم الحديث من العلوم التى قد نضجت كثيراً والإضافات تكون فيها قليلة جداً إلا ممن يسلك مسلك التجديد والإبداع والدقة فى الاستنباط ولا أنسى هنا أن أنوه بما كتبه الحافظان الجليلان الإمام ابن القيم، والحافظ ابن رجب فى كتابيهما المنار المنيف وشرح علل الترمذى إذ أضافا فى هذين الكتابين إضافة قيمة وجددا نوعاً ما فى طريقة تناول علوم الحديث ولم يكونا ناقلين مقلدين لمن سبقهما بل كانا ناقدين مبدعين كما يبرز أيضاً من المعاصرين الشيخ عبدالرحمن المعلمى اليمانى " رحمه الله " فى كتابه التنكيل وخاصة ما سطره فى طليعته .

المبحث الثالث

المطلب الأول: أنواع الإدراج وأقسام كل نوع

المدرج نوعان: مدرج المتن، ومدرج الإسناد .

النوع الأول: الإدراج في المتن:

وهو أن تقع الزيادة في متن الحديث دون إسناده، وهو ما أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل أو بمعني آخر هو: أن يدخل في حديث رسول الله شئ من كلام بعض الرواة[1] ويمكن تقسيم هذا النوع باعتبار مكان وقوعه من المتن إلي ثلاث أقسام:

١- أن يقع الإدراج في أول المتن وهو قليل لكنه أكثر من وقوعه في وسطه .

٢- أن يقع الإدراج في وسط المتن وهو أقل من الأول، وهذا النوع قد يكون الدافع إليه تفسير كلمة غريبة في الحديث وقد يكون الدافع إليه استنباط الراوي حكما من الحديث قبل أن يتم فيدرجه .

٣- أن يقع الإدراج في آخر المتن وهو الغالب وهذا بسبب إدماج الموقوف من كلام الصحابة بالمرفوع من كلامه ﷺ من غير فصل بينهما .

فمثال ما وقع الإدراج في أول المتن حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ: (أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار) فرواه الخطيب في كتابه (الفصل)[2] من طريق أبى قطن وشبابة – فرقهما – عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة ... به .

فقوله (أسبغوا الوضوء) مدرج من كلام أبى هريرة، نص علي هذا الخطيب وغيره فقال: وهم أبو قطن عمرو بن الهيثم وشبابة بن سوار في روايتهما هذا الحديث عن شعبة علي ما سقناه وذلك أن قوله: (أسبغوا الوضوء) كلام أبي هريرة، وقوله: (ويل للأعقاب من النار) كلام النبي ﷺ وقد روي هذا الحديث عن شعبة عامة أصحابه فبينوا أن هذه الزيادة من كلام أبي هريرة وهم:

أ- أدم بن أبي إياس عند البخاري .

ب- حجاج بن محمد عند أحمد.

---

[1] - تدريب الراوي ٢٦٨/١.

[2] - الفصل ص ١٣١، تدريب الراوي ٢٧٠/١، توضيح الأفكار للصنعاني ٥٥/٢-٥٦ والحديث عند البخاري في كتاب الوضوء باب غسل الأعقاب .

ت – أبو داوود الطيالسي، كما في مسنده[١].
ث– عاصم بن علي[٢] عند الخطيب[٣].
ج– علي بن الجعد عند الخطيب[٤] .
ح– عيسي بن يونس[٥]عند الخطيب[٦] .
خـ – غندر[٧]عند أحمد[٨]
د–معاذ بن معاذ [٩] عند الخطيب [١٠].
ذ–النضر بن شميل[١١]، عند الخطيب[١٢].
ر–هاشم بن القاسم عند الدارمي [١٣].
ز–هشيم بن بشير، عند الخطيب [١٤].

---

[١]– مسند الطيالسي ٢٢٩٠.

[٢]– عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب أبو الحسين ويقال أبو الحسن القرشي التيمي الواسطي قال العجلي: شهدت مجلس عاصم بن علي فحرز من شهده فكانوا مائة ألف وستين ألفا وكان ثقة ووثقه ابن سعد التهذيب ٤٩/٥، الكاشف ٥٢٠/١ (٢٥٠٨) هدي الساري ٥٧٩.

[٣]– الفصل ص ١٣٢.

[٤]– الفصل ص١٣١.

[٥]– عيسي بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني الكوفي وثقه العجلي وابن سعد وقال ابن حجر: ثقة من الثامنة رجال صحيح البخاري ٥٨٠/٢ (٩١٨) تهذيب الكمال ٥٦٦/٥ (٥٢٦٢) الكاشف ١١٤/٢.

[٦]– الفصل ص١٣٣.

[٧]– محمد بن جعفر أبو عبد الله الهذلي مولاهم البصري، صاحب الكرابيس يقال له غندر سمع شعبة ومعمرا وعنه علي بن المديني وإسحاق الحنظلي وبندار وغيرهم، كان ربيب شعبة لذا فقد روي عنه فاكثر وكان من أثبت الناس في حديثه قال ابن حجر في التقريب: ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة التقريب ١٥١/٢، التهذيب ٦٩/٩ رجال صحيح البخاري ٦٤١/٢ (١٠١٩) الكاشف ١٦٢/٢ (٤٧٧١).

[٨]– مسند احمد ٤٠٩/٢

[٩]– معاذ بن معاذ بن نصر العنبري، أبو المثني البصري القاضي: ثقة متقن توفي سنة ١٦٩ هـ الكاشف ٢٧٣/٢ (٥٥٠٧) التقريب (٦٧٤٠).

[١٠]– الفصل ص ١٣٢.

[١١]– النضر بن شميل بن خرشة أبو الحسن المازني البصري سكن مرو سمع شعبة وهشام بن عروة وابن عون وهشام بن حسان وروي عنه إسحاق بن منصور ومحمد بن مقاتل ومحمود بن غيلان مات سنة ٢٠٤ هـ وقيل سنة ٢٠٣ هـ وثقه ابن المديني والنسائي وابن معين وقال أبو حاتم ثقة صاحب سنة التقريب ٣٠١/٢ التهذيب ٤٣٧/١٠ رجال صحيح البخاري ٧٤٨/٢ (١٢٥٣).

[١٢]– الفصل ص ١٣٣.

[١٣]– الدارمي في سننه (٧١٣).

[١٤]– الفصل ص ٣٣.

س–وكيع بن الجراح عند أحمد [١] ومسلم [٢] والخطيب[٣].
ش–وهب بن جرير عند الخطيب في الفصل[٤].
ص–يحيي بن سعيد عند أحمد[٥].
ض– يزيد بن زريع[٦]عند النسائي[٧]وقد رواه البخاري – كما مضي – من طريق آدم بن أبي إياس، عن شعبة عن محمد بن زياد[٨]،عن أبي هريرة، قال: أسبغوا الوضوء، فإن أبا القاسم ﷺ قال: (ويل للأعقاب من النار) فهؤلاء خمسة عشر نفساً من أصحاب شعبة اتفقوا علي جعل قوله: (أسبغوا الوضوء) من كلام أبي هريرة في حين أخطأ أبو قطن وشبابة[٩] فأدرجاه في الحديث .

ومثال ما وقع الإدراج في وسطه ما رواه الدارقطني في سننه[١٠] من طريق عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن بسرة بنت صفوان قالت: سمعت رسول ﷺ يقول: (من مس ذكره أو أنثييه أو رفغيه[١١] فليتوضأ)

---

[١]– المسند ٤٧١/٢.

[٢]– مسلم بشرح النووي كتاب الطهارة باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما ١٠٦/٣ (٢٩)

[٣]– الفصل ص١٣٣.

[٤]– الفصل ص١٣١–١٣٢.

[٥]– المسند ٤٣٠/٢.

[٦]– يزيد بن زريع أبو معاوية العيشي يقال: من بني عائش، من بكر بن وائل البصري قال أبو حاتم: ثقة إمام وقال ابن سعد: ثقة حجة كثير الحديث وقال النسائي: ثقة التقريب ٣٦٤/٢ التهذيب ٣٢٥/١١ الكاشف ٢٤٣/٣ رجال صحيح البخاري ٨٠٧/٢.

[٧]– النسائي في سننه كتاب الطهارة باب ايجاب غسل الرجلين ١٨/١ حديث رقم ١١٠ ط المكنز الإسلامي.

[٨]– محمد بن زياد القرشي الجمحي مولاه، أبو الحارث المدني، نزيل البصرة ثقة ثبت ربما أرسل تهذيب الكمال ٣١١/٦–٣١٢ (٥٨١٢) الكاشف ١٧٢/٢(٤٨٥٤).

[٩]– شبابة بن سوار أبو عمرو الفزاري مولاهم المدائني سمع شعبة وورقاء وإسرائيل روي عنه علي بن المديني وعبد الله بن محمد المسندي ومحمود بن غيلان قال ابن حجر في هدي الساري قال أحمد: تركته للإرجاء فقيل له: فأبو معاوية كان مرجئا فقال: كان شبابة داعية وقال أبو حاتم: صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به وقال ابن حجر أيضا: وثقه ابن معين وابن المديني وأبو زرعة وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم انظر التقريب ٣٤٥/١، التهذيب ٣٠٠/٤، رجال صحيح البخاري ٣٥٦/١ (٥٠٥).

[١٠]– سنن الدارقطني ١٤٣/١ والطبراني في الكبير ١٥٧/٢٤ (٥١١)، البيهقي ١٣٧/١.

[١١]– الأنثيان: الخصيتان والأذنان يقال ضربه تحت انثييه ورفغيه: تثنية رفغ بضم الراء وتفتح وسكون الفاء فغين معجمة وهو واحد الأرفاغ وهو أصول المغابن وقيل: الرفغ ما بين الذكر والدبر ولعله قول فانهم قالوا في نواقض الوضوء ولا ينتقض بمس الرفغين وهما في اخر البطن وقال الجوهري: الأرفاغ المغابن من الإباط وأصول الفخذين وقيل الرفغ ما حول الفرج وقد يطلق على الفرج وكذلك ما يجتمع فيه الوسخ والعرق انظر تدريب الراوي ٢٧٠/١، توضيح الافكار ٥٦/٢ المعجم الوجيز ص٢٦،٢٧.

فقد أدرج عبد الحميد بن جعفر ذكر الأنثيين والرفغ في الحديث المرفوع، قال الدارقطني: والمحفوظ أن ذلك من قول عروة غير مرفوع[١].

وقال الخطيب البغدادي: وذكر الأنثيين والرفغين ليس من كلام رسول الله ﷺ وإنما من قول عروة بن الزبير فأدرجه الراوي في متن الحديث وقد بين ذلك حماد بن زيد وأيوب السختياني في روايتهما عن هشام[٢].

ومثال ما وقع الإدراج في آخر الحديث ما رواه زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر[٣] عن القاسم بن مخيمرة[٤]عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ علمه التشهد في الصلاة، فقال: قل التحيات لله ...فذكر الحديث وفي آخره (أشهد أن لا اله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد)[٥] فزيادة: (فإذا قلت هذا ...) إلي نهاية الرواية، مدرجة من قول ابن مسعود، أدرجها زهير بن معاوية في روايته عن الحسن بن الحر، نص علي هذا جمع من الحفاظ منهم: الدارقطني[٦]

والحاكم[٧] والبيهقي[٨]والخطيب البغدادي[٩]، ونقل النووي في (الخلاصة) اتفاق الحفاظ علي إدراجه .

---

[١]- سنن الدارقطني ١٤٨/١.

[٢]- الفصل ص٢٣٣-٢٣٥.

[٣]- الحسن بن الحر بن الحكم الجعفي أو النخعي الكوفي أبو محمد ولد بدمشق ثقة فاضل توفي سنة ١٣٣ هـ الكاشف ٣٢٢/١ (١٠١٩) تهذيب الكمال ١١٠/٢ (١١٩٧).

[٤]- القاسم بن مخيمرة أبو عروة الهمداني الكوفي سكن الشام حدث عن أبي بردة بن أبي موسي قال ابن معين: ثقة وقال أبو حاتم: صدوق وذكره ابن حبان في الثقات التقريب ١٢٠/٢ التهذيب ٣٣٧/٨ الكاشف ٣٣٩/٢ رجال صحيح البخاري ٨٨٠/٢ (١٥٠٧) .

[٥]- اخرجه الطيالسي في مسنده (٢٧٥) وأحمد في مسنده ٤٢٢/١ والدارمي ١٣٤٧ وأبو داود في سننه كتاب الصلاة باب التشهد ٣٦٦/١-٣٦٧ حديث رقم ٩٧٠ قال الخطابي: قد اختلفوا في هذا الكلام هل هو من قول النبي صلي الله عليه وسلم أو من قول ابن مسعود، فإن صح مرفوعا إلي النبي صلي الله عليه وسلم ففيه دلالة علي أن الصلاة علي النبي صلي الله عليه وسلم في التشهد غير واجبة .

[٦]- الدارقطني في سننه ٣٥٣/١.

[٧]- الحاكم فى معرفة علوم الحديث ص ٣٩.

[٨]- البيهقي في السنن الكبري ١٧٤/٢.

[٩]- الفصل للوصل ص ١٠٤.

النوع الثاني: أن يقع الإدراج في السند دون المتن: ويمكن أن يجعل هذا النوع علي خمسة أقسام[1].

القسم الأول:أن يكون المتن مختلف الإسناد إلي إفراد روايته، فيرويه راو واحد عنه، فيحمل بعض رواياتهم علي بعض ولا يميز بينها، أو بمعني أن يكون الراوي سمع الحديث بأسانيد مختلفة فيرويه عنه راو آخر فيجمع الكل علي إسناد واحد من غير أن يبين الخلاف .

مثال ما رواه الترمذي وغيره من طريق عبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن كثير العبدي عن سفيان الثوري، عن منصور والأعمش وواصل الأحدب[2]، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل[3]، عن ابن مسعود قال: قلت: (يا رسول الله أي الذنب أعظم؟ قال: أن تجعل لله ندا وهو خلقك، قال: قلت: ثم ماذا ...، قال أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك، قال: قلت: ثم ماذا، قال: أن تزني بحليلة جارك ...)[4] فقد أدرج عبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن كثير في هذا السند، إذ أن منصورا والأعمش يرويانه عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود، أما واصل فيرويه عن أبي وائل، عن ابن مسعود مباشرة لا يذكر فيه عمرو بن شرحبيل .

وهكذا رواه شعبة وغيره عن واصل وقد رواه يحيي القطان عن الثوري بالإسنادين مفصلا وروايته أخرجها البخاري[5]

القسم الثاني: أن يكون متن الحديث عند الراوي بإسناد إلا طرفا منه فإنه عنده بإسناد آخر، فيدرجه من رواه عنه علي الإسناد الأول ويسوق المتن تاما، ولا يذكر الإسناد الثاني .

---

[1]- النكت علي نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ١٢٤، النكت علي كتاب ابن الصلاح ٨٣٢/٢، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ٣١٣-٣١٤.

[2]- واصل بن حيان الأحدب الأسدي الكوفي ثقة، ثبت توفي سنة ١٢٠ هـ رجال صحيح البخاري ٧٦٤/٢ ترجمة ١٢٨٣، التقريب ٣٢٨/٢، التهذيب ١٠٣/١١ الكاشف ٢٠٤/٣ التاريخ الكبير ١٧١/٨، الثقات ٥٥٨/٧.

[3]- عمرو بن شرحبيل الهمداني أبو ميسرة الكوفي ثقة عابد مخضرم توفي سنة ٦٣ هـ تهذيب الكمال ٤٢١/٥ (٤٩٧٢)، الكاشف ٧٨/٢، التقريب ترجمة رقم ٥٠٤٨، رجال صحيح البخاري ٥٤٣/٢ ترجمة ٨٥٢.

[4]- رواية عبد الرحمن بن مهدي عند احمد ٤٣٤/١، سنن الترمذي كتاب التفسير تفسير سورة الفرقان ٨١٢/٢-٨١٣ حديث رقم ٣٤٨٢ قال أبو عيسي: حديث سفيان عن منصور والأعمش أصح من حديث شعبة عن واصل لأنه زاد في إسناده رجلا ط المكنز الإسلامي.

[5]- الرواية أخرجها البخاري في صحيحه (فتح الباري بشرح صحيح البخاري كتاب التفسير باب والذين لا يدعون مع الله الها اخر من سورة الفرقان) ٤٣٨/٩ حديث رقم ٤٧٦١.

مثاله ما رواه سفيان بن عيينة وزائدة بن قدامه، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر ــ وذكر حديث صفة صلاة النبي صلي الله عليه وسلم وفي آخره: (ثم جئتهم بعد ذلك في زمان فيه برد شديد فرأيتهم يحركون أيديهم من تحت الثياب)[1] فقوله: (ثم جئتهم بعد ذلك) ليس هو بهذا الإسناد وإنما أدرج عليه إذ هو من رواية عاصم بن كليب، عن عبد الجبار بن وائل، عن بعض أهله، عن وائل بن حجر، وممن رواه علي هذه الشاكلة فميز بين جزئي المتن:

١-زهير بن معاوية وميز قصة تحريك الأيدي وفصلها عن الحديث وذكر إسنادها ورجحه موسي بن هارون الحمال وقضي علي جمعها بالسند الواحد بالوهم وصوبه ابن الصلاح[2]: وروايته عند: أحمد[3] والطبراني[4] والخطيب[5].

٢- شجاع بن الوليد: عند الخطيب[6] .

القسم الثالث: أن يكون المتنان مختلفي الإسناد، فيدرج بعض الرواة شيئا من أحدهما في الآخر ولا يكون ذلك الشئ من رواية ذلك الراوي أو أن يدرج الراوي بعض حديث في حديث آخر مخالف له في السند.

مثاله: ما رواه أبو محمد سعيد بن أبي مريم الحكم بن محمد المصري[7]عن مالك عن الزهري عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: (لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا وكونوا عباد الله إخوانا ... الحديث) رواه من هذا الطريق: الخطيب[8] وابن عبد البر[9].

---

[1]- المقدمة مع شرحها ص ١٢٩.

[2]- رواية سفيان بن عيينة عند النسائي ٢٣٦/٢ والدارقطني ٢٩٠/١ والخطيب في الفصل ص٢٧٩ أما رواية زائدة فأخرجها النسائي أيضا في كتاب الافتتاح باب موضع اليمين من الشمال في الصلاة ١٤٤/١ حديث رقم ٨٩٧ واحمد في المسند ٣١١/٤-٣١٨ وأبو داود في سننه كتاب الصلاة باب رفع اليدين في الصلاة ٢٧٧/١ حديث رقم ٧٢٧ والطبراني في المعجم الكبير ٢٢/(٨٢) والبيهقي ٢٧/٢-٢٨ والخطيب في الفصل ص٢٧٩.

[3]- أخرجه احمد في المسند ٣١٨/٤-٣١٩.

[4]- الطبراني في المعجم الكبير ٣١/٢٢ (٨٤)

[5]- الفصل ص٢٨٤

[6]- الفصل ص ٢٨٤

[7]- سعيد بن الحكم بن محمد بن أبي مريم الجمحي بالولاء أبو محمد المصري: ثقة ثبت فقيه توفي سنة ٢٢٤ هـ تهذيب الكمال ١٤٩/٣ (٢٢٣٧) الكاشف ٤٣٣/١ (١٨٦٨).

[8]- الفصل ص ٤٤٣.

[9]- التمهيد ١١٦/٦.

قال الحافظ حمزة بن محمد الكناني[١]: (لا أعلم أحدا قال في هذا الحديث عن مالك (ولا تنافسوا) غير سعيد بن أبي مريم[٢]فسعيد أدرج لفظ (ولا تنافسوا) من متن حديث آخر، رواه مالك عن أبي الزناد[٣]عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا: (إياكم والظن، فان الظن اكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا) وكلا الحديثين متفق عليه من طريق مالك وليس في الأول (ولا تنافسوا) وهو في الثاني وهكذا الحديثان عند رواة الموطأ [٤].

القسم الرابع: أن يكون المتن عند راو إلا جزء منه، فإنه لم يسمعه من شيخه فيه، وإنما سمعه من واسطة بينه وبين شيخه، فيدرج الرواة الجزء من الحديث من غير تفصيل[٥].

مثاله: الحديث الذي رواه إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير[٦]، عن حميد الطويل، عن أنس في قصة العرنيين، وأن رسول الله ﷺ قال لهم: (لو خرجتم إلي إبلنا فشربتم من ألبانها و أبوالها)[٧] فلفظة (و أبوالها) لم يسمعها حميد من أنس مباشرة، وإنما سمعها من قتادة عن أنس، فأدرجها إسماعيل في المتن الأول بإسناد الحديث الأول من غير تفصيل، قال الحافظ الخطيب البغدادي: (هكذا روي إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري جميع هذا الحديث عن حميد الطويل عن أنس بن مالك وفيه لفظة واحدة لم يسمعها حميد عن أنس، وإنما رواها عن قتادة عن أنس وهي قوله: (و أبوالها)[٨].

---

[١]– هو الحافظ حمزة بن محمد بن علي أبو القاسم الكناني المصري صاحب جزء البطاقة ولد سنة ٢٧٥ هـ وتوفي سنة ٣٥٧ هـ الانساب ٩٨/٥ ط دار الجنان سير أعلام النبلاء ١٦/ ١٧٩ شذرات الذهب ٢٣/٣ .

[٢]– التمهيد ١١٦/٦.

[٣]– عبد الله بن ذكوان القرشي أبو عبد الرحمن المدني المعروف بأبي الزناد: ثقة فقيه توفي سنة ١٣٠ هـ تهذيب الكمال ١٢٥/٤ (٣٢٤١) الكاشف ٥٤٩/١ (٢٧١٠) رجال صحيح البخاري ٤٠٤/١ ترجمة ٥٧٤.

[٤]– انظر الروايتين عند مالك في الموطأ في كتاب حسن الخلق باب ما جاء في المهاجرة ص٣٥٧ حديث رقم ١٥،١٤ ط المكنز الإسلامي .

[٥]– للفرق بينه وبين النوع الثاني أن الطرف المدرج في النوع الثاني هو عن شيخ مغاير لشيخه في بقية المتن، وهنا فإن شيخه في كليهما واحد .

[٦]– إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري أبو إسحاق القارئ ثقة ثبت توفي سنة ١٨٠ هـ تهذيب الكمال ٢٢٤/١ (٤٢٦) الكاشف ٢٤٤/١ (٣٦٣)

[٧]– أخرجه النسائي ٩٧/٧ وفي الكبرى (٣٤٩٢)، (٧٥٦٩) .

[٨]– الفصل ٦١٢/٢.

القسم الخامس: أن يسوق المحدث إستناده فقط من غير أن يذكر المتن، ثم يقطعه قاطع فيذكر كلاما فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن الإسناد أو هو: إن يحدث الراوي فيسوق الإسناد فيعرض له عارض فيقول كلاما من عند نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد السابق فيرويه عنه كذلك .

مثاله: الحديث الذي رواه ثابت بن موسي الزاهد، عن شريك القاضي، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر مرفوعاً: (من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار)[1].

قال الحاكم: هذا ثابت بن موسي الزاهد[2] دخل علي شريك بن عبد الله القاضي والمستملي بين يديه وشريك يقول: حدثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ ولم يذكر المتن فلما نظر إلي ثابت بن موسي قال: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار، وإنما أراد بذلك ثابت بن موسي لزهده وورعه فظن ثابت بن موسي أنه روي الحديث مرفوعا بهذا الإسناد، فكان ثابت بن موسي يحدث به عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، وليس لهذا الحديث أصل إلا من هذا الوجه، وعن قوم من المجروحين سرقوه من ثابت بن موسي فرووه عن شريك[3].

---

[1]- أخرجه ابن ماجة في سننه كتاب إقامة الصلاة باب ما جاء في قيام الليل ٥٠٢/١ حديث رقم ١٣٣٣ قال البوصيري في الزوائد: معني الحديث ثابت بموافقة القرآن وشهادة التجربة، لكن الحفاظ علي أن الحديث بهذا اللفظ غير ثابت وأخرج البيهقي في الشعب عن محمد بن عبد الرحمن بن كامل قال: قلت لمحمد بن عبد الله بن نمير: ما تقول في ثابت بن موسي ؟ قال: شيخ له فضل وإسلام ودين وصلاح وعبادة قلت: ما تقول في هذا الحديث ؟ قال: غلط من الشيخ وإما غير ذلك فلا يتوهم عليه وقد تواردت أقوال الأئمة علي عد هذا الحديث في الموضوع علي سبيل الغلط لا العمد وخالفهم القضاعي في مسند الشهاب فمال إلي ثبوت الحديث أ هـ السندي . السنن ١٧٥/١ وصحة الأمر إن شريكا كان يحدث فذكر سند الحديث فقط ثم سكت ليكتب تلاميذه سند الحديث فجاء ثابت وقت سكوته فنظر شريك إليه وكان ثابت حسن الوجه فقال شريك: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار بيانا لحال ثابت فظن ثابت إن هذا الكلام هو متن السند السابق الذي كان يكتبه التلاميذ فجعل يحدث الناس به حتي اكتشف ذلك الباحثون من علماء الحديث . قال ابن حبان: إنما هو قول شريك قاله عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعا: (يعقد الشيطان علي قافية رأس أحدكم) فأدرجه ثابت في الخبر ثم سرقه منه جماعة من الضعفاء وحدثوا به عن شريك وهذا القسم ذكره ابن الصلاح في نوع الموضوع وجعله شبه وضع من غير تعمد وتبعه علي ذلك النووي والسيوطي وذكره في المدرج أولي وهو به أشبه كما صنع الحافظ ابن حجر العسقلاني (المقدمة مع التقييد ص١٣٢ التقريب مع التدريب ٢٨٧/١) .

[2]- ثابت بن موسي الزاهد بن عبد الرحمن الضبي أبو يزيد الكوفي الضرير العابد ضعيف الحديث توفي سنة ٢٢٩ هـ تهذيب الكمال ٤١٠/١ (٨١٨) الكاشف ٢٨٣/١ (٦٩٩).

[3]- المدخل إلي الإكليل ص٥٥.

قال الحافظ العراقي: فعلي هذا هو من أقسام المدرج وقد أشار إلي هذه الأقسام الحافظ العراقي في ألفيته[1].

المطلب الثاني: أسباب وقوع الإدراج

أن الباعث للراوي علي الإدراج يختلف من شخص لآخر، ومن حديث إلي حديث غيره، ما بين بيان لتفسير كلمة، أو استنباط لحكم، أو قلة ضبط .

ويمكننا أن نجمل سبب وقوع الإدراج فيما يأتي[2]:

١- أن يريد الراوي تفسير بعض الألفاظ الغريبة الواردة في متن الحديث، فيحملها عنه بعض الرواة من غير تفصيل لتفسير تلك الألفاظ .

مثاله: حديث عقيل[3]عن ابن شهاب الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة أم المؤمنين في قصة بدء الوحي وفيه: (وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه – وهو التعبد..)[4].

---

[1]- فقال:

ومنه جمع ما أتي كل طرف ... منه بإسناد واحد سلف
كوائل في صفة الصلاة قد ... أدرج ثم جئتهم وما اتحد
ومنه أن يدرج بعض مسند ... في غيره مع اختلاف السند
نحو (ولا تنافسوا) في متن ... (لا تباغضوا) فمدرج قد نقل
من متن (لا تجسسوا) أدرجه ... ابن أبي مريم إذ أخرجه
ومنه متن عن جماعة ورد ... وبعضهم خالف بعضا في السند
فيجمع الكل بإسناد ذكر ... كمتن (أي الذنب أعظم) الخبر
فان عمرا عند واصل فقط ... بين شقيق وابن مسعود سقط
وزاد الأعمش كذا منصور ... وعمد الإدراج له محظور

انظر الألفية مع شرحها للسخاوي ٢٦٢/١، فتح المغيث للعراقي ص١١٦-١١٧.

[2]- انظر تدريب الراوي ٢٧٠/١

[3]- عقيل بن خالد بن عقيل الايلي أبو خالد الأموي مولاهم ثقة ثبت توفي سنة ١٤٤ هـ وقيل سنة ١٤٢ هـ وقيل سنة ١٤١ هـ (تهذيب الكمال ٢٠٥/٥ (٤٥٩٠) الكاشف ٣٢/٢ (٣٨٦٠) رجال صحيح البخاري ٥٩٦/٢ (٩٤٨).

[4]- أخرجه البخاري في صحيحه كتاب بدء الوحى ٣٢/٨-٣٣ ح رقم ٣ وفى (فتح الباري) كتاب بدأ الوحي ٣٢/١ حديث رقم ٣ حيث قال ابن حجر بعد قوله فيتحنث وهو التعبد: هذا مدرج في الخبر وهو من تفسير الزهري كما جزم به الطيبي ولم يذكر دليله نعم في رواية المؤلف من طريق يونس عنه في التفسير ما يدل علي الإدراج حيث قال: في كتاب التفسير باب سورة اقرأ ٧٣٣/٩ حديث رقم ٤٩٥٣ عقب قوله (قال: والتحنث: التعبد) هذا ظاهر في الإدراج، إذ لو كان من بقية كلام عائشة لجاء فيه قالت: وهو يحتمل ان يكون من كلام عروة أو من دونه ولم يأت التصريح بصفة تعبده، لكن في رواية عبيد بن عمير عند ابن إسحاق (فيطعم من يرد عليه من المساكين) وجاء عن بعض المشايخ أنه كان يتعبد بالتفكر، ويحتمل أن تكون عائشة رضي الله عنها أطلقت علي الخلوة بمجردها تعبدا فإن الإنعزال عن الناس ولا سيما من كان علي باطل من جملة العبادة كما وقع للخليل=

فقوله: (وهو التعبد) مدرج من كلام الزهري في الحديث .

٢- أن يقصد الراوي إثبات حكم ويستدل عليه بالحديث المرفوع .

ومثاله: ما سبق في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار) .

٣- أن يريد الراوي بيان حكم يستنبط من كلام النبي ﷺ .

ومثاله: ما تقدم في حديث بسرة بنت صفوان رضي الله عنها: (من مس ذكره أو رفغه أو أنثييه فليتوضأ) قال السيوطي: فعروة لما فهم من لفظ الخبر أن سبب نقض الوضوء مظنة الشهوة جعل حكم ما قرب من الذكر كذلك فقال ذلك، فظن بعض الرواة أنه من صلب الخبر فنقله مدرجا فيه، وفهم الآخرون الحال ففصلوا[1].

٤-اختصار الحديث والرواية بالمعني .

٥- الخطأ الناشئ عن عدم ضبط الراوي لمروياته .

المطلب الثالث: طرق الكشف عن الإدراج

لم يكن النقد الحديثي في وقت من أوقاته عبارة عن إلقاء للكلام علي عواهنه بل هو أمر في غاية العسر، تحكمه القرائن وتقويه المرجحات وتسنده أقوال أئمة هذا الشأن.

ولا ريب أن الكشف عن الحديث المعل بأية علة يفتقر إلي اطلاع واسع وخبرة بالرجال ودراية بأقوال النقاد وملاحظة مواضع كلامهم، ومن هنا كان الحكم علي حديث ما بالإدراج شيئا ليس بالهين . لذا نجد الإمام ابن دقيق العيد يضعف الحكم

=عليه السلام حيث قال: (إني ذاهب إلي ربي) وهذا يلفت إلي مسألة أصولية وهو أنه صلي الله عليه وسلم هل كان قبل أن يوحي إليه متعبدا بشريعة نبي قبله ؟ قال الجمهور: لا، لأنه لو كان تابعا لاستبعد ان يكون متبوعا، ولأنه لو كان لنقل من كان ينسب إليه وقيل: نعم واختاره ابن الحاجب، واختلفوا في تعيينه علي أقوال: احدها: ادم حكاه ابن برهان الثاني: نوح حكاه الآمدي الثالث: إبراهيم ذهب إليه جماعة واستدلوا بقوله تعالي (أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا) الرابع: موسي الخامس: عيسي السادس: بكل شئ بلغه عن شرع نبي من الأنبياء وحجته (أولئك الذين هدي الله فبهداهم اقتده) السابع: الوقف واختاره الآمدي ولا يخفي قوة الثالث ولاسيما مع ما نقل من ملازمته للحج والطواف ونحو ذلك مما بقي عندهم من شريعة إبراهيم والله اعلم . وفي سبل الهدي والرشاد للعلامة الصالحي قال: هذا التفسير للزهري وأدرجه في الخبر، كما جزم به الطيبي، ورواية البخاري في التفسير تؤيده انظر سبل الهدي والرشاد ٣٣٠/٢.

[1]- تدريب الراوي ٢٧١/١

بالإدراج علي الحديث إذا كان اللفظ المدرج في أثناء متن الحديث، ويضعف أكثر إذا كان قبل اللفظ المرفوع، أو معطوفا عليه بواو العطف[١] .

ويعلل هذا الضعف بقوله: (لما فيه من اتصال هذه اللفظة بالعامل الذي هو من لفظ الرسول ﷺ)[٢].

والحق أنه إذا قامت قرائن ومرجحات تقوي في نفس الناقد الحكم علي تلك اللفظة بالإدراج فلا مانع من ذلك، وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر: (وفي الجملة إذا قام الدليل علي إدراج جملة معينة بحيث يغلب علي الظن ذلك، فسواء كان في الأول أو الوسط أو الآخر فإن سبب ذلك الاختصار من بعض الرواة بحذف أداة التفسير أو التفصيل، فيجئ من بعده فيرويه مدمجا من غير تفصيل فيقع ذلك)[٣].

وقد وضع العلماء جملة من القواعد التي يعرف بها كون الحديث مدرجا، يمكننا حصرها فيما يأتي:

١- أن يكون لفظه مما تستحيل إضافته للنبي ﷺ:

قال السخاوي[٤]: وأعلم أن الطريق لمعرفة الإدراج إما باستحالة إضافته إلي النبي ﷺ .

مثاله: حديث عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلي الله عليه وسلم: (للعبد المملوك أجران ، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك)[٥]. فقوله: (والذي نفسي بيده ... إلخ الحديث)، مما

---

[١]- انظر الاقتراح: ٢٢٤-٢٢٥.

[٢]- المصدر السابق.

[٣]- النكت علي كتاب ابن الصلاح ٨٢٨/٢ -٨٢٩.

[٤]- فتح المغيث للسخاوي ٢٦٥/١-٢٦٦.

[٥]- أخرجه البخاري في صحيحه كتاب العتق باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده ٤٧٩/١ ح رقم ٢٥٨٨ وفى (فتح الباري كتاب العتق باب العبد اذا احسن عبادة ربه ونصح سيده ٤٨٢/٥-٤٨٣ حديث رقم ٢٥٤٨، مسلم بشرح النووي كتاب الايمان باب ثواب العبد واجره اذا نصح لسيده ١١٤/١١ حديث٤٤قال الحافظ ابن حجر في الفتح: عقب قوله (والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك) ظاهر هذا السياق رفع هذه الجملة إلي آخرها وعلي ذلك جري الخطابي فقال: لله أن يمتحن أنبياءه وأصفياءه بالرق كما أمتحن يوسف، وجزم الداودي وابن بطال وغير واحد بأن ذلك مدرج من قول أبي هريرة ويدل عليه من حيث المعني قوله: وبر أمي فإنه لم يكن للنبي صلي الله عليه وسلم حينئذ أم يبرها، ووجهه الكرماني فقال: أراد بذلك تعليم أمته، أو أورده علي سبيل فرض حياتها أو المراد امه التي أرضعته . وفاته=

تستحيل نسبته إلي النبي ﷺ إذ لا يجوز في حقه أن يتمني الرق، وأيضا لم تكن له أم يبرها، ولما فتشنا وجدناه مدرجا من كلام أبي هريرة . فقد أخرجه البخاري عن بشر بن محمد، عن عبد الله بن المبارك، عن يونس، عن الزهري، عن أبي هريرة ... به .

فإدراج كلام أبي هريرة في المرفوع ومثاله أيضاً حديث: (الطيرة شرك وما منا إلا ...)[1] فإن العبارة الأخيرة زادها الراوي الصحابي ابن مسعود إذ لا يصح أن يضاف إلي النبي ﷺ شئ من الشرك .

٢- أن يرد التصريح من الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة من النبي ﷺ:

مثاله: ما رواه أحمد بن عبد الجبار العطاردي، عن أبي بكر بن عياش عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ: (من مات وهو لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، ومن مات وهو يشرك بالله شيئا دخل النار) فأحمد بن عبد الجبار وهم في هذا الحديث فأدرج الجملة الثانية في المرفوع من الحديث وهو الجملة

=التنصيص علي إدراج ذلك فقد فصله الإسماعيلي من طريق أخري عن ابن المبارك ولفظه: (والذي نفس أبي هريرة بيده) وكذلك أخرجه الحسين بن الحسن المروزي في كتاب البر والصلة عن ابن المبارك وكذلك أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن وهب وأبي صفوان الأموي والمصنف في الأدب المفرد من طريق سليمان بن بلال والإسماعيلي من طريق سعيد بن يحيي اللخمي وأبو عوانة من طريق عثمان بن عمر كلهم عن يونس زاد مسلم في آخر طريق ابن وهب قال: يعني الزهري . وبلغنا أن أبا هريرة لم يكن يحج حتي ماتت أمه لصحبتها ولأبي عوانة وأحمد من طريق سعيد عن أبيه عن أبي هريرة أنه كان يسمعه يقول: (لولا أمران لأحببت أن أكون عبدا، وذلك أني سمعت رسول الله صلي الله عليه وسلم يقول: ما خلق الله عبدا يؤدي حق الله عليه وحق سيده إلا وفاه الله أجره مرتين) فعرف بذلك أن الكلام المذكور من استنباط أبي هريرة، ثم استدل له بالمرفوع، وإنما استثني أبو هريرة هذه الأشياء لأن الجهاد والحج يشترط فيهما إذن السيد، وكذلك بر الأم فقد يحتاج فيه إذن السيد في بعض وجوهه، بخلاف بقية العبادات البدنية ولم يتعرض للعبادات المالية إما لكونه كان إذ ذاك لم يكن له مال يزيد علي قدر حاجته فيمكنه صرفه في القربات بدون إذن السيد، وإما لأنه كان يري أن للعبد أن يتصرف في ماله بغير إذن السيد، انظر فتح الباري كتاب العتق باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده (٥/٤٨٣-٤٨٤ حديث ٤٥٤٨) وقال النووي في شرح مسلم: فيه أن المملوك لا جهاد عليه ولا حج لأنه غير مستطيع، وأراد ببر أمه القيام بمصلحتها في النفقة والمؤن والخدمة ونحو ذلك مما لا يمكن فعله من الرقيق . قوله: وبلغنا أن أبا هريرة لم يكن يحج حتي ماتت أمه لصحبتها المراد به حج التطوع لأنه قد كان حج حجة الإسلام في زمن النبي صلي الله عليه وسلم فقدم بر الأم =

= علي حج التطوع لأن برها فرض مقدم علي التطوع، ومذهبنا ومذهب مالك أن للأب والأم منع الولد من حجة التطوع دون حجة الفرض مسلم بشرح النووي كتاب الإيمان باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده وأحسن عبادة الله ١١/١١٤ حديث رقم ٤٤ ط دار الفكر .

[1]- الحديث أخرجه أبو داود في سننه كتاب الطب باب في الطيرة ٣/٤٠٠ حديث رقم ٣٩١٠، والترمذي في سننه كتاب السير باب ما جاء في الطيرة ١/٤٣٦ ح رقم ١٧١٢، وابن ماجة في كتاب الطب باب من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة ٣/٢٥٠ حديث رقم ٣٥٣٨، والبيهقي في السنن ٨/٣٩ قال عبد الباقي: قوله (شرك) إذا اعتقد لها تأثيرا أو معناه أنها من أعمال أهل الشرك أو مفضية إليه باعتقاده مؤثرة او المراد الشرك الخفي (وما منا إلا) أي وما منا أحد إلا ويعتريه به شئ ما منه في أول الأمر قبل التأمل . وقد ذكر كثير من الحفاظ أن جملة وما منا ... الخ من كلام ابن مسعود مدرج في الحديث ولو كان مرفوعا كان المراد وما منا أي من المؤمنين من الأمة وأخرجه أحمد في المسند ١/٣٨٩-٤٣٨-٤٤٠ وتتمة الحديث (ولكن الله يذهبه بالتوكل) .

الأولي، قال الخطيب: هكذا روي هذا الحديث أحمد بن عبد الجبار العطاردي عن أبي بكر بن عياش، ووهم في إسناده وفي متنه .

أما الوهم في إسناده فان عاصما إنما كان يرويه عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن عبد الله لا عن زر، وقد رواه كذلك عن أبي بكر: اسود بن عامر شاذان، وأبو هشام بن يزيد الرفاعي، وأبو كريب محمد بن العلاء الهمذاني، ووافقهم حماد بن شعيب والهيثم بن جهم والد عثمان بن الهيثم المؤذن فروياه عن عاصم عن أبي وائل كذلك .

أما الوهم في متن الحديث: فإن العطاردي في روايته جعله كله كلام النبي ﷺ وليس كذلك، وإنما الفصل في ذكر من مات مشركاً قول رسول الله ﷺ والفصل الثاني في ذكر من مات غير مشرك قول عبد الله بن مسعود .

٣- أن يفصل بعض الرواة فيبينوا المدرج ويفصلوه عن المتن المرفوع، ويضيفوه إلي قائله:

مثاله: ما رواه عبد الله بن خيران، عن شعبة، عن أنس بن سيرين أنه سمع ابن عمر رضي الله عنهما يقول: طلقت امرأتي وهي حائض، فذكر عمر رضي الله عنه ذلك للنبي ﷺ فقال: مره فليراجعها، فإذا طهرت فليطلقها . قال : فتحتسب بالتطليقة ؟ قال: فمه[1] .

قال الخطيب: (والصواب أن الاستفهام من قول أنس بن سيرين، وأن جوابه من قول ابن عمر) .

٤- وروده منفصلا في رواية أخري:

مثاله: حديث أبي هريرة السابق (ويل للأعقاب من النار) .

٥- أن ينص علي ذلك بعض الأئمة المطلعين المتقنين للحديث فيميز الكلام المدرج من الأصل وذلك بجمع الروايات ومقارنته بين أسانيدها ومتونها:

ومثال ذلك: قول ابن مسعود بعد روايته حديث النبي ﷺ في التشهد: (فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد)[2].

---

[1]- أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب الطلاق باب إذا طلقت الحائض يتعتد بذلك الطلاق٣/١٠٩٩ ح رقم ٥٣٠٧ وفى فتح البارى ١٠/٤٤٢ حديث رقم ٥٢٥٢.

[2]- اخرجه ابو داود في سننه كتاب الصلاة باب التشهد ١/٣٦٦-٣٦٧ حديث رقم ٩٧٠ قال الخطابي: قد اختلفوا في هذا الكلام، هل هو من قول النبي صلي الله عليه وسلم او من قول ابن مسعود ؟ فان صح مرفوعا الي النبي صلي الله عليه وسلم ففيه دلالة علي ان الصلاة علي النبي صلي الله عليه وسلم في التشهد غير واجبة.

قال العلماء: هذه العبارة مدرجة وقد قطعت بإدراجها رواية شبابة بن سوار عن ابن مسعود إذ قال: قال عبد الله: فإذا فعلت ذلك ... الحديث . رواه الدارقطني وقال: شبابة ثقة[1].

[1]- انظر الحديث في سنن الدارقطني ٣٥٣/١ حديث رقم ١١ وكلام الدارقطني عليه هناك.

المبحث الرابع

علاقة المدرج ببعض مباحث المصطلح الأخرى

المطلب الأول: علاقة المدرج بزيادة الثقة

لعل من المناسب تصنيف أقسام ما ينفرد به الراوي من الزيادة تمهيدا لبيان العلاقة بين المدرج وزيادة الثقة، وأعني ما ينفرد به الراوي من زيادة علي أصل الحديث سواء من جهة الإسناد أو من جهة المتن[1]، ولا أعني التفرد بأصل الحديث، وهذا من الفرق بين زيادة الثقة والتفرد بأصل الحديث، والمدرج زيادة علي أصل الحديث لكنه يختلف عن زيادة الثقة في بعض الوجوه، كما سيأتي إن شاء الله تعالي .

أما أقسام ما ينفرد به الراوي من الزيادة بشكل عام فهي أربعة:

ا- ما ينفرد به الثقة فيزيد في الحديث ولم يثبت الإدراج فيه فهذه زيادة الثقة .

ب- ما ينفرد به الضعيف فيزيد في الحديث ولم يثبت الإدراج فيه كذلك فهي زيادة الضعيف.

ت- ما ينفرد به الثقة فيزيد في الحديث، ويثبت الإدراج فيه بأن يضاف الكلام إلي قائله.

ث- ما ينفرد به الضعيف فيزيد في الحديث ويثبت الإدراج فيه بأن يضاف الكلام إلي قائله.

وهذان القسمان الأخيران من المدرج .

ويمكن تقسيم هذه الأقسام كالآتي: زيادة الثقة، زيادة الضعيف، مدرج الثقة، مدرج الضعيف .

أما العلاقة بين المدرج وزيادة الثقة فيمكن تقسيمه إلي قسمين:

أولاً: العلاقة بينهما في المتن، وهي كما يلي:

١- أن زيادة الثقة زيادة لم يثبت دليل من وجه من الوجوه أنها مدرجة مزيدة من قول غير النبي ﷺ بينما المدرج هو زيادة تبين بالأدلة والقرائن إنها ليست من المرفوع وإن

---

[1]- وقد حدد الحافظ ابن رجب الحنبلي صورة زيادة الثقة تحديدا دقيقا في قوله (صورتها: أن يروي جماعة حديثا واحدا بإسناد واحد ومتن واحد فيزيد بعض الرواة فيه زيادة ولم يذكرها بقية الرواة) شرح علل الترمذي ٤٢٥/١ بعناية د/ نور الدين عتر دار الملاح للطباعة ط الاولي ١٣٩٨ هـ - ١٩٧١ م .

الأئمة يحكمون علي الزيادة بالإدراج إذا علم باليقين صاحب الكلام المدرج أو تبين بصورة عامة أنه ليس من كلام النبي ﷺ وهذا هو الفارق الرئيسي بينهما .

والقاعدة في هذا أن الأصل هو: إن ما ورد في الحديث فهو منه، إلا إذا ورد دليل علي أنه مدرج ليس منه، وقد قرر العلماء هذه القاعدة ومنهم البيهقي وأبو الوليد الباجي وابن القطان الفاسي وابن حجر العسقلاني .

قال البيهقي: (والأصل ما كان موصولا بالحديث يكون منه وخاصة إذا روي من وجهين إلا أن يقوم دليل علي التمييز)[1] .

وقال أبو الوليد الباجي في حديث النهي عن الشغار في تفسيره (الظاهر أنه من جملة الحديث، وعليه يحمل حتي يتبين أنه من قول الراوي وهو نافع)[2].

وقال القطان في رده علي عبد الحق الأشبيلي دعواه في إدراج قوله (وما منا إلا) في حديث ابن مسعود في الطيرة (وهذا لا يقبل منه ولا من غيره إلا أن يأتي في ذلك بحجة، كما التزم في ما يدعي في ذلك)[3].

وقد تكررت هذه القاعدة عند الحافظ ابن حجر في أكثر من موضع منها قوله: (الأصل ما كان في الخبر فهو منه حتي يقوم دليل علي خلافه)[4] وقال في موضع آخر (ما ذكر في الحديث فهو منه حتي يثبت الإدراج بدليل)[5].

وبهذا يتميز المدرج عن زيادة الثقة هذا باعتبار المصدر، فالمدرج ما علم بالدليل مصدره، وهو أنه من قول من دون النبي ﷺ، أو من قوله ﷺ أدرج في حديث آخر، بينما زيادة الثقة لم يعلم فيها ذلك فيحمل الأمر فيها علي استصحاب الأصل وهو إنها من الحديث حتي يثبت الدليل بخلافه .

٢- أما من جهة الحكم والعمل فيختلف المدرج عن زيادة الثقة كذلك، فإن زيادة الثقة إن ثبتت وصحت صارت حجة ودينا لازما باعتبار أنها من الحديث، أما المدرج ففيه بعض التفصيل فإن كان من قول النبي وصح من طريق آخر فهو حجة من طريقه

---

[1]- انظر معرفة السنن والآثار لأحمد بن الحسين البيهقي ٣٦٥/٢ ط دار الكتب العلمية بيروت ط١ ١٤١٢هـ-١٩٩٧ م.

[2]- انظر فتح الباري لابن حجر العسقلاني ٢٠٣/١٠ ط دار الفكر بيروت .

[3]- انظر بيان الوهم والايهام الواقعين في الاحكام لابن القطان الفاسي علي ابن عبد الملك ٣٨٩/٥ ط دار طيبة ط١ ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.

[4]- فتح الباري لابن حجر العسقلاني ٢٨٥/٢

[5]- المرجع السابق ١٩٣/٥.

صحيح من حيث الحكم، لكنه غير صحيح من حيث الرواية المدرجة، أما إن كان المدرج من قول من دون النبي ﷺ أعني الصحابي وصح من طريقه فهو موقوف، وإن كان من قول التابعي فهو مقطوع .

ثانيا: العلاقة بينهما في الإسناد:

١- للمدرج علاقة بزيادة الثقة، وبيانه: أن الثقة إذا زاد رجلا في الإسناد وهما، صح أن يقال عنه مدرج ومن هذا دخول المزيد في متصل الأسانيد[١] في المدرج في بعض وجوهه، وذهب الأستاذ الدكتور نور الدين عتر إلي أن المزيد في متصل الأسانيد يمكن أن يدخل في مدرج السند، ثم لفت إلي قضايا مهمة، فقال: (وجدير بالعناية هنا أن الحكم بالزيادة في هذا النوع – يعني المزيد – صعب شديد يقف علي حافة النقد، وخطر الانتقاض، بأن يكون الراوي قد سمع من الشخص الزائد، ثم طلب العلو، فسمعه من الشيخ الأعلي مباشرة، وقد وقع ذلك في أحاديث كثيرة لكنا نستأنس في هذه الحال بالقرائن وبأن الظاهر ممن وقع له مثل ذلك – كما قال ابن الصلاح – أن يذكر السماعين، فإن لم يجئ ذكر ذلك حملناه علي الزيادة المذكورة، كذلك قد ينتقض الحكم بالزيادة في هذا النوع بالمرسل الخفي)[٢].

ولمزيد من التوضيح يمكن أن يقال: إما أن يكون المزيد في متصل الأسانيد قد ثبت فيه وهم الزائد فالحكم يكون لمن انقص وهذا الوجه يجوز أن يدخل في المدرج[٣].

---

[١]- مصطلح المزيد في متصل الأسانيد مصطلح لم يعرف في العصور الأولي إلي زمن الخطيب، وكأنه أول من استعمله، وهذا النوع يختص بالأحاديث المتصلة المزيد عليها، لا بالأحاديث المنقطعة، وهذا ما ذكره ا د /نور الدين عتر في تفسير صنيع الخطيب في كتابه (تمييز المزيد في متصل الأسانيد) قال (لا عيب علي الخطيب في تصرفه في كتاب تمييز المزيد في متصل الأسانيد، وذلك لأنه كتاب خاص بنوع من زيادة الثقة في السند لها حكم خاص، وهو أن يروي ثقة حديثا بسند متصل سمع رجاله من بعضهم البعض ثم يروي ثقة آخر فيزيد في السند المتصل رجلا، فهذا قد يكون صحيحا، حيث يقع للثقة أن يسمع من راو مباشرة ويسمع عنه حديثا آخر بواسطة، وقد يكون خطأ، فصنف الخطيب كتابه القيم لبيان ما حكم له بصحة الزيادة من هذه الأسانيد المتصلة وما يحكم عليه بالوهم) حاشية شرح علل الترمذي ٤٢٨/١ والذين عابوا عليه هم بعض محدثي الفقهاء كما صرح بذلك ابن رجب قال: (وقد عاب تصرفه هذا في كتاب تمييز المزيد بعض محدثي الفقهاء) شرح العلل ٤٢٨/١.

[٢]- منهج النقد ا د نور الدين عتر ص٣٦٥.

[٣]- وهو أحد قسمي المزيد عند الخطيب في كتابه، كما ذكر ذلك الحافظ ابن رجب حين بيانه لتقسيم الخطيب للكتاب قال: (قسمه قسمين احدهما: ما حكم فيه بصحة ذكر الزيادة في الإسناد وتركها والثاني: ما حكم فيه برد الزيادة وعدم قبولها) انظر شرح علل الترمذي ٤٢٨/٢ .

وإما أن ترد الطريق الناقصة بلفظ يفيد السماع فيقال حينئذ: ربما سمع الراوي الحديث مرتين مرة بواسطة، ومرة بلا واسطة لكن بشرط عدم ثبوت وهم الزائد، فلا يكون هذا من المدرج .

وإما أن ترد الطريق الناقصة بصيغة لا تفيد السماع، فالحكم للزائد إذا جزم بالسماع ولم يثبت وهمه، فلا يكون هذا من المدرج كذلك لأن الطريق المزيدة في هذه الحال تكون أصلا بذاته .

٢- وثمة فرق آخر بين المدرج وزيادة الثقة، وهو أن في زيادة الثقة يكون الإسناد واحداً – أي متحد المخرج – ويكون المتن واحداً كذلك، فيزيد عليه الثقة بينما في المدرج لا يشترط هذا، فربما أدرج الراوي في الحديث كلاما للنبي ﷺ قد ثبت بإسناد آخر ويكون المتن مختلفا، أو أدرج كلاما للصحابي أو من دونه مثل ذلك .

٣-وفرق آخر بينهما وهو: أن زيادة الثقة زيادة مختصة بما يزيده الثقة خاصة، أما ما يزيده الضعيف فهو زيادة ضعيف، بينما المدرج فإنه يشمل ما يدرجه الثقة وما يدرجه الضعيف، وفي كلا الحالين هو مدرج .

وبقيت مسألة أخيرة في هذا الباب وهي: هل رفع الموقوف من قسم المدرج ؟

والجواب: أن المدرج كما سبق في التعريف (ما أدخل في الحديث وليس منه، موهما أنه من الحديث) فيكون قيد الإدخال هنا معتبرا، بمعني أنه لا يسمي مدرجا إلا إذا كان هناك دخول كلام في الحديث بحيث يمتزج به ويصير لفظا واحدا فيساق سياقا واحدا، من غير تمييز، فإن كان ذلك اللفظ الموقوف أدخل في الحديث بهذا الاعتبار صح أن يقال عنه مدرج، لذا عبر الحافظ في النخبة في أقسام المدرج بقوله (... أو بدمج موقوف بمرفوع فمدرج المتن) أما إذا رفع بأصله دون ذلك القيد فلا يكون من المدرج.

المطلب الثاني: علاقة المدرج بالمزيد في متصل الأسانيد

المزيد في متصل الأسانيد هو: أن يزيد راو في الإسناد رجلا لم يذكره غيره بمعني أن يزيد الراوي الثقة رجلا في الإسناد لم يذكره غيره من الثقات الآخرين ويكون ظاهر هذا الإسناد الاتصال .

وبناء علي ذلك فقد يشترك المدرج في بعض صوره مع المزيد في متصل الأسانيد، ومن ذلك ما أخرجه الترمذي من حديث الزهري، عن عمر بن عبد العزيز عن الربيع بن سبرة عن أبيه أن النبي ﷺ (نهي عن المتعة يوم الفتح) قال الترمذي:

سألت محمدا –يعني البخاري– عن هذا الحديث فقال: هذا حديث خطأ، والصحيح عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه ليس فيه عمر بن عبد العزيز وإنما أتي الخطأ من جرير بن حازم هذا مثال علي المزيد في متصل الأسانيد، وقد يدخل في مدرج السند وقد ذكرت لذلك مثالا في مطلب مدرج الإسناد من أقسام ا لمدرج .

وللمزيد في متصل الأسانيد شروط لابد من توافرها وهي:

١– أن يكون الزائد ثقة .

٢– أن تكون الرواية الناقصة والزائدة بصيغة الجزم وهي حدثنا بين الراوي ومن فوقه .

وللعلماء أقوال ثلاثة في حكم الزيادة:

١– القبول مطلقا وينسب هذا القول إلي جمهور الفقهاء والأصوليين فيقبلون وصل المرسل، ورفع الموقوف .

٢– الرد مطلقا وينسب هذا القول إلي بعض أهل الحديث، فلو جاء الحديث مرة مرسلا ومرة موصولا فإنهم يقبلون المرسل ويردون الموصول، ولو جاء الحديث مرة مرفوعا ومرة موقوفا قبلوا الموقوف وردوا المرفوع .

٣– القبول بشروط أو بقرائن ومن أهم هذه الشروط:

أ– أن يكون من زادها أكثر عددا ممن لم يزدها .

ب– أن يكون من زادها أتقن ممن لم يزدها .

ت– أن يصرح بالسماع بالتحديث في الرواية الزائدة .

وذلك لاحتمال أن يكون سمعه من رجل عنه ثم سمع منه مرة أخري إلا أن توجد قرينة تدل علي الوهم[١].

المطلب الثالث: علاقة المدرج بالمعلول

المعلول والمعل والمعلل شئ واحد، وكل جاء علي لسان المحدثين للدلالة علي معني واحد .

والعلة في الحديث لفظ جامع لما يقع فيه من خطأ لوهم الراوي، وصورها كثيرة تدرك بجمع الطرق والمقارنة بينها مع قرائن تنضم إلي ذلك .

---

[١]– انظر بلوغ الآمال ا. د / بكار ٣/١٨–٢٢.

ومن صورها: وصل المرسل، ورفع الموقوف، وإدراج شئ في الحديث، فالمعلول لفظ جامع لكل حديث وقع فيه شئ مما ذكر .

قال الحافظ ابن حجر(ثم إن الوهم إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فالمعلل)[١].

وذهب ابن الصلاح إلي أن المعلول هو: الحديث الذي اطلع فيه علي علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها، ويتطرق إلي الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر[٢].

فعرف العلة بأنها أسباب خفية غامضة قادحة فيه فقوله (هو الحديث الذي اطلع فيه علي علة تقدح ...إلي آخره) لم يبين فيه ماهية العلة، كل ما ذكره هو أنها تقدح، وأنها سبب خفي غامض قادح، أما ماهية العلة فهي ما ذكر آنفا مع قول الحافظ ابن حجر: أنها الوهم والخطأ من الراوي .

وفي الحقيقة هو مقتضي كلام ابن الصلاح (ويتطرق إلي الإسناد الذي رجاله ثقات) فكيف تتصور العلة في حديث الثقة اذا لم يكن من وهم وقع منه او خطأ صدر منه ؟ بل يؤكد هذا ما ذكره بعد عرضه صورا من المعلول (... أو وهم واهم بغير ذلك).

ومما يؤكد أن العلة تعم كل صور الوهم في الرواية قوله في مبحث المقلوب (ومن أمثلته ويصلح مثالا للمعلل) ثم ساق حديث ثابت عن أنس (إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتي تروني) .

قال إسحاق بن عيسي – راوي الحديث – فأتيت حماد بن زيد فسألته عن الحديث، فقال: وهم ابو النضر، ثم بين وجه العلة[٣].

ويشبه هذا أيضا قول الحافظ ابن حجر في مبحث المقلوب (كل مقلوب لا يخرج عن كونه معللا أو شاذا لأنه إنما يظهر بجمع الطرق، واعتبار بعضها ببعض ومعرفة من يوافق ممن يخالف، فصار المقلوب أخص من المعلل والشاذ)[٤].

---

[١]– خبة الفكر بشرحها نزهة النظر لابن حجر ص٧٢(الدار الثقافية – القاهرة بتحقيق عبد الكريم الفضيلي ١٤١٨ هـ – ١٩٩٣ م).

[٢]– علوم الحديث لابن الصلاح ص٩٠ فتح المغيث ٢٢٠/١.

[٣]– علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠٢.

[٤]– النكت علي ابن الصلاح لابن حجر ص٣٧٥ دار الكتب العلمية بيروت ط١ ١٤١٤هـ ١٩٩٤ م وقول الحافظ (كل مقلوب لا يخرج عن كونه معللا أو شاذا) مشكل في قوله (لا يخرج عن كونه معللا) فان العلة في كلامهم تكثر في أحاديث الثقات كما قرر الحاكم في معرفة علوم الحديث وهو يعد أول كتاب ذكر تعريفا للعلة وقد قال فيه وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم=

وهذا يتنزل علي المدرج أيضا، فيقال: كل مدرج لا يخرج عن كونه معلــلا أو شاذا، غير أن المعلول أعم، والمدرج قسم منه وليس قسيماً له، بل يؤكد هــذا تعريــف الحاكم للمعلول حيث قال: (المعلول ما يوقف علي علته أنه دخل حديث في حــديث أو وهم فيه راو، أو أرسله واحد فوصله واهم) فالمدرج يــدخل فيــه، لأن الإدراج علــة يوقف عليها بوسائل معلومة، وما علة دخول حديث في حديث إلا صورة من الإدراج .

وقد قال الحافظ ابن حجر في مبحث المضطرب في هذا المعنــي: (وقــد تكلــم الحافظ العلائي في مقدمة الأحكام علي الحديث المعلول بكلام طويل مفيد منه ما يتعلــق بما نحن فيه هنا ملخصا لانه شامل لكل ما يتعلــق بتعليــل الحــديث مــن اضــطراب وغيره)[1]

وذكر الإمام علي بن المديني شيئا مهما في هذا الباب قال: (الباب الــذي لــم تجمع طرقه لم تتبين خطأه)[2]، فقد حصر ما يقدح فــي المــروي بعبــارة (الخطــأ) وأحسب أن مراده من ذلك العلة .

وما تصرف الأئمة الحفاظ في كتب العلل بذكر المدرج فيهــا إلا دليــل علــي إندراجه تحت مسمي المعلول .

ومن هنا صح أن يقال: إن العلة لفظ جامع لكل ما يقع في الحديث من الخطــأ والــوهم والمدرج من هذا، فكل مدرج معلول وليس كل معلــول مــدرج، وصــح أن يقــال: أن البحث في الإدراج فرع عن البحث في المعلول .

=والجرح والتعديل، وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل (معرفة علوم الحديث ص ١٧٤) وهذا من الحــاكم محاولــة أولي لتحديد مفهوم عام للعلة ولا يمكن أن نسميه حدا بما يحمله الحد من الضوابط كما يلاحظ في كلام الحاكم قصر العلة علــي مــالا مدخل للجرح والتعديل فيه وهو مخالف لمنهج كتب العلل التي احتوت علي علل سببها جرح الراوي فكيف يكون المقلوب معللا مــن هذه الحيثية، وكأن المقلوب من شرطه أن يصدر عن الثقة، ولا أراه يقول ذلك قطعا، بدليل ما سبق في ذكره أول مبحث المقلوب فــي بيان أقسامه قال: (وقد يقع ذلك عمدا إما بقصد الإغراب...ثم ذكر حماد بن عمرو ممن كان يفعل هذا ومثل برواية لــه وحمــاد بــن عمرو ليس بثقة، وقال عنه الحافظ في السياق نفسه: وهو من المذكورين بالوضع، فكيف يكون حديثه معلولا أو شاذا وهــو يقــول: – أعني الحافظ (فعلي هذا لا يسمي الحديث المنقطع معلولا ولا الحديث الذي راويه مجهول أو مضعف معلولا، وإنما يــسمي معلــولا إذا آل أمره إلي شئ من ذلك – يريد من خفاء العلة – مع كونه ظاهر السلامة من ذلك) النكت ص ٢٩٥، قال هذا تعليقا علــي قــول الحاكم (وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واهٍ).

[1] – النكت لابن حجر ص٣٣١.

[2] – الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي ٢/٢٧٠.

فائدة:

ذكروا في تعريف الصحيح أنه: ما اتصل سنده بنقل الثقة عن مثله إلي منتهاه، ولا يكون شاذا ولا معللا .

وفيه إشكال وهو: إذا كان الشاذ – في الاصطلاح – لقباً علي نوع خاص، بتعريف خاص، وكان المعلول كذلك، فلماذا يستثني هذان دون سائر الأنواع الأخري المعلولة ؟ فأين محل المدرج والمضطرب والمصحف والمقلوب في هذا التعريف ؟ وكلها يجمعها ضابط واحد وهو التفرد والمخالفة، لكن ترتيبها في كتب المصطلح يوهم أنها متباينة يختلف كل نوع عن الآخر، أفلا يلزم من هذا أن يقال في التعريف هو: ما اتصل سنده بنقل الثقة عن مثله إلي منتهاه، ولا يكون شاذا أو معللا أو مدرجا أو مضطربا أو ....إلخ ؟ وهو جائز ولكنه ليس بجيد في صياغة التعريف ، فآل الأمر إلي تفسير العلة بما ذكر سابقا وأنها لفظ جامع شامل لكل هذه المباحث بما فيها الشاذ، ويمكن حينئذ صياغة التعريف بشكل أصغر وأشمل فيقال الصحيح (ما اتصل سنده بالثقات من غير علة) والله أعلم .

المطلب الرابع: علاقة المدرج بالشاذ والمنكر

المنكر والشاذ واحد عند ابن الصلاح، وذهب ابن حجر إلي أن الشاذ غير المنكر فالشاذ: ما يخالف فيه الثقة من هو أوثق منه[1]والمنكر: ما يخالف فيه الضعيف الثقة[2]وجعل المحفوظ مقابلا للشاذ، والمعروف مقابلا للمنكر .

قال: (فان خولف بأرجح فالراجح المحفوظ ومقابله الشاذ) .

وعلي هذا المذهب جري في تفسير بعض نصوص النقاد، من ذلك قول الإمام النسائي في حديث همام عن ابن جريج عن الزهري عن أنس في وضع الخاتم عند دخول الخلاء حيث قال: (وهذا الحديث غير محفوظ والله اعلم)[3].

قال الحافظ ابن حجر: (وحكم النسائي عليه بكونه غير محفوظ أصوب – يعني أصوب مما حكم عليه أبو داوود بكونه منكرا – فإنه شاذ في الحقيقة إذ المنفرد به من شرط الصحيح لكنه بالمخالفة صار حديثا شاذا)[4] .

---

[1]– شرح النخبة ص٣٤،٣٥ مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح ص١٠٤ وهناك أقوال أخري في الشاذ للشافعي والحاكم وغيرهما انظر أيضا تدريب الراوي ٢٣٢/١-٢٣٥، ومعرفة علوم الحديث ص١١٩، فتح المغيث ١٨٥/١.

[2]– المقدمة مع شرحها التقييد والايضاح ص١٠٦، تدريب الراوي ٢٣٩/١.

[3]– السنن لأحمد بن شعيب النسائي ٤٥٦/٥ برقم ٩٥٤٢ ط دار الكتب العلمية بيروت ١٤١١هـ – ١٩٩١م الطبعة الأولي .

[4]– النكت لابن حجر ص٢٧٥.

وفي هذا نظر، إذ أنزل حكم النسائي علي الاصطلاح الذي جري عليه، والسؤال: ما الذي يدل علي أن مراد النسائي بغير المحفوظ (الشاذ) لاسيما إذا علمنا أنه استعمل هذه العبارة في رواية من لم يعتمده كما في حديث حي بن عبد الله المعافري عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: مات رجل بالمدينة سنة ولد بها، فصلي عليه رسول الله ﷺ ثم قال: (يا ليته مات بغير مولده فقالوا ولم يا رسول الله ؟ قال: إن الرجل إذا مات بغير مولده قيس له من مولده إلي منقطع أثره في الجنة) قال لنا أبوعبد الرحمن: حي بن عبد الله ليس ممن يعتمد عليه – وسيأتي أنه يضعفه – وهذا الحديث عندنا غير محفوظ، والله أعلم، لأن الصحيح عن النبي ﷺ (من استطاع أن يموت بالمدينة، فإني أشفع لمن مات بها ما يلقي به المؤمن من الكرامة عند خروج نفسه)[1].

فيكون بذلك حكم النسائي موافقا لحكم أبي داوود، لا فرق بينهما، وأحسب أن هذا حجة في عدم التفريق بين الشاذ والمنكر إذا اعتبرنا – علي رأي الحافظ – أن غير المحفوظ هو الشاذ، وسيأتي في نصوص الحفاظ كالعقيلي وابن عدي من هذا .

قلت: وحي بن عبد الله المعافري له ترجمة في الجرح والتعديل[2] قال فيه أحمد: أحاديثه مناكير وقال البخاري: فيه نظر وقال النسائي: ليس بالقوي وقال ابن معين: لا بأس به وقال ابن عدي: أرجو أن لا بأس به إذا روي عنه ثقة[3].

فيبعد بهذا أن يكون مراد الإمام النسائي بغير المحفوظ الشاذ الاصطلاحي الذي فسر به الحافظ قوله هذا.

وبمثل هذا رد أ. د / نور الدين عتر علي الشيخ المباركفوري صاحب تحفة الأحوذي إذ قلد الحافظ ابن حجر في تفسير قول الإمام الترمذي (غير محفوظ)، قال الدكتور: (وكذلك مؤلف مقدمة تحفة الأحوذي تأثر بالحافظ ابن حجر، جري علي خلاف ما حققناه في شرح الترمذي (غير محفوظ) فقد نقل عبارة الحافظ ابن حجر في الشاذ ثم قال: قلت: والمراد بقول الترمذي هذا الحديث غير محفوظ أي شاذ إنتهي .

---

[1] – سنن النسائي الكبري ٦٠٢/١-٦٠٣ رقم ١٩٥٨.

[2] – الجرح والتعديل لابن ابي حاتم ٢٧١/٣ ط١ دار احياء التراث بيروت ١٣٧١ هـ ١٩٥٢م.

[3] – ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي ٤٠١/٢ رقم ٢٨١١ ط١ دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م والمغني في الضعفاء ١٩١/١ رقم ١٨١٩ بتحقيق ا د / نور الدين عتر دار احياء التراث العربي بيروت ط١ ١٣٩١ هـ ١٩٩١م.

قال الدكتور: وذلك غفلة منه عن مقصد الإمام الترمذي، هذا وقد سبق لنا التمثيل لما يقول الترمذي (غير محفوظ) من كلا النوعين في الفصل السابق، فمثلنا بمخالفة الثقة بحديث حماد بن سلمة في الآذان بالليل، وبمخالفة الضعيف بحديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم في الاغتسال لدخول مكة ...)[1]

وإنما يريدون بقولهم (محفوظ) بيان الأرجح من مقابله، وبقولهم (غير محفوظ) بيان المرجوح، كما قرر ذلك العلامة المعلمي قال: (فالمحفوظ عندهم ما كان أرجح من مقابله، فنقد كلمة الخطيب إنما هي بالموازاة، فإن بان رجحان ما ذكره أخيرا صح كلامه حتي علي فرض أن يكون الثاني ضعيفا، فإن الضعيف أرجح من الأضعف ....)[2]

بل إن إطلاق الحفاظ عبارة (غير محفوظ) لا يعنون به الشاذ الاصطلاحي المتداول، فإنهم ربما عبروا في أحاديث بقولهم (منكر غير محفوظ) وكان الإمام العقيلي ممن استعمل هذه العبارة، ومن ذلك قوله في ترجمة إبراهيم بن محمد الشامي (مجهول وقع إلي أصبهان، حديثه منكر غير محفوظ) ثم ساق من حديثه (لا تعزير فوق عشرة أسواط)[3].

وفي ترجمة إسماعيل بن مسلم اليشكري عن ابن عون قال: (لا يعرف بنقل الحديث، وحديثه منكر غير محفوظ، بصري) وساق من حديثه (لكم من العنب خمسة أشياء حلال يأكلونه عنبا وعصيرا مالم يغش...الحديث)[4] وكذا جاء في تراجم: رزق بن الأسود القرشي و سليم بن عيسي[5]، إلي غير ذلك من المواضع .

وحكم علي حديث عثمان بن سالم عن زر بن حبيش أن عائشة كانت مع النبي ﷺ يأكلان طعاماً إذ جاء سائل فقال: تصدقوا يرحمكم الله، فقالت عائشة: يرزقك الله، فقال النبي ﷺ (لا تعودي إلي مثل هذا، إذا وضع الطعام فجاء السائل فأطعميه) قال العقيلي: والحديث منكر غير محفوظ[6]

---

[1]- الإمام الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين أ . د/ نور الدين عتر ص١٩٠ مؤسسة الرسالة ط٢ ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨م.

[2]- التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل . عبد الرحمن المعلمي ١٦١/١ ط دار الكتب السلفية.

[3]- الضعفاء الكبير للعقيلي ٦٥/١ ط١ دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤م.

[4]- المصدر السابق ٩٣/١.

[5]- المصدر السابق ١٦٣،٦٧/٢.

[6]- المصدر السابق ٢٠٣/٣.

واستعمل ابن عدي عبارة شبيهة بهذه وهي قوله (غير محفوظ منكر المتن والإسناد) كما في ترجمة بشر بن إبراهيم الأنصاري قال عنه: منكر الحديث عن الثقات، ثم ساق من حديثه ما رواه عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: (الأرواح جنود مجندة، فما كان في الله ائتلف وما كان في غير الله اختلف، يوشك أن يظهر العلم ويخزن العمل ويتواصل الناس بألسنتهم ويتباعدون بقلوبهم، فإذا فعلوا ذلك طبع الله علي قلوبهم وسمعهم) قال ابن عدي: (وهذا الحديث غير محفوظ منكر المتن والإسناد)[1] وإذا رجعنا إلي مصطلح الشاذ عند الحافظ ابن حجر فإنه ربما استعمله في مواضع في غير المعني الاصطلاحي الذي ذهب إليه، بل ربما جمعه مع لفظ المنكر، فيقول (شاذ منكر) كما في قوله في حديث عائشة في قصة بني المصطلق قال (ووقع في حديث ابن عمر خلاف ما في الصحيح، وأن سبب توجهها لقضاء حاجتها أن رحل أم سلمة مال فأناخوا بعيرها ليصلحوا رحلها، قالت عائشة: فقلت إلي أن يصلحوا رحلها قضيت حاجتي، فتوجهت ولم يعلموا بي فقضيت حاجتي...)[2] قال (وهذا شاذ منكر).

وبعد: فالذي ينبغي أن يصار إليه هو عدم التفريق الاصطلاحي بين الشاذ والمنكر حتي يتطابق هذا مع الواقع العملي عند الأئمة الحفاظ، ويصفو بذلك كدر الإشكال في هذه المسألة، ومن خلال نصوصهم في استعمال مصطلحي الشاذ والمنكر يتبين أنهم يطلقونها علي وصف حال الرواية بغض النظر عن حال الراوي، فإنهم ينظرون إلي مدي الموافقة والمخالفة في الرواية ولا يعتبرون في إطلاق هذين المصطلحين حال الراوي من حيث التعديل والتجريح .

وعلي هذا لا يكون المدرج خارجا عن كونه منكرا أو شاذا، بل حتي علي مذهب الحافظ ابن حجر في التفريق بين المصطلحين يكون المدرج داخلا فيهما بوجه، لأن المدرج إما أن يصدر عن ثقة أو يصدر عن ضعيف، والمدرج لابد وأن يكون مخالفا يروي ما لا يرويه الآخرون فيكون حديثه حينئذ منكرا أو شاذا بحسب حاله، وهو لازم قول الحافظ عن المخالفة (وأما المخالفة فينشأ عنها الشذوذ والنكارة، فإذا روي الضابط أو الصدوق شيئا، فرواه من هو أحفظ أو أكثر عددا بخلاف ما روي

[1] – الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ١٤/٢ترجمة بشر بن إبراهيم ط دار الفكر بيروت١٤١٤ هـ ١٩٩٤م.

[2] – فتح الباري لابن حجر كتاب التفسير باب لولا إذ سمعتموه ٣٩٣/٩.

بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين، فهذا شاذ، وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ فيحكم علي ما يخالف فيه بكونه منكرا)[1].

المطلب الخامس: علاقة المدرج بالموضوع

قد يُلحق بالحديث الموضوع حديث أخطأ فيه الراوي، فألحق به جملة ليست منه بغير قصد – ويكون الأصل معروفا – فهذا عند كثير من العلماء من الحديث الموضوع[2].

قال ابن حجر (فالكذب هو الإخبار بالشئ علي خلاف ما هو عليه، سواء كان عمدا أم خطأ ...) .

لكن الأولي الذي يحسن أن يعتمد في هذه المسألة هو مراعاة قصد الراوي وعدمه، فإن كان عن قصد وعمد فهو الموضوع حقيقة، وإن كان عن غير قصد وعمد فهذا يقال فيه باطل وشبهه، وهو أولي من عبارة موضوع مع جواز إطلاقها، وقد أشار إلي هذا العلامة المعلمي في قوله (إذا قام عند الناقد من الأدلة ما غلب علي ظنه معه بطلان نسبة الخبر إلي النبي ﷺ فقد يقول: باطل أو موضوع وكلا اللفظين يقتضي أن يكون الخبر مكذوبا عمدا أو خطأ إلا أن المتبادر من الثاني الكذب عمدا، غير أن هذا المتبادر لم يلتفت إليه جامعوا كتب الموضوعات بل يوردون فيها ما يرون قيام الدليل علي بطلانه وإن كان الظاهر عدم التعمد[3]وقد عد ابن الصلاح ما يقع فيه الراوي من نسبة الكلام إلي النبي ﷺ من غير قصد شبه الوضع فقال: (وربما غلط غالط فوقع في شبه الوضع من غير تعمد كما وقع لثابت بن موسي الزاهد في حديث (من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار)[4] وتبعه السيوطي في التدريب، غير أنه جعله من المدرج تبعا للحافظ ابن حجر، قال السيوطي: (وربما وقع الراوي في شبه الوضع

---

[1]– هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر ص٥٤٥ ط دار الفكر بيروت ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م.

[2]– في تعريف الموضوع نظران الأول: وهو طريقة ابن الجوزي وغيره، فإنه يجعل الموضوع كل حديث ثبت بطلانه سواء تعمد فيه الراوي أو لم يتعمد الثاني: وهو طريقة ابن الصلاح والنووي وآخرين، وهو أن الموضوع خاص بما يتعمد فيه الراوي، إما إن كان عن خطأ سماه بعضهم شبه الموضوع، أو باطل ونحو هذا.

[3]– الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة للشوكاني (صفحة ز) مقدمة المحقق .

[4]– علوم الحديث لابن الصلاح ص١٠٠ .

غلطا منه بغير قصد، فليس بموضوع حقيقة بل هو بقسم المدرج أولي كما ذكره شيخ الإسلام في شرح النخبة، بأن يسوق الإسناد فيعرض له عارض ...إلخ)[1].

مما سبق يمكن القول أن المدرج قد يكون موضوعاً حقيقة إن قصد إليه الراوي وإذا سمي مدرجا فمن حيث اللغة فحسب، ويكون شبه الموضوع إذا لم يقصد إليه أو يتعمده، ومنهم من سماه مدرجا في هذه الحالة، لا شبه الموضوع كما في نص السيوطي السابق .

ومن الأحاديث التي أدرجت فيها ألفاظ، وحكم الأئمة عليها بالوضع حديث غياث بن إبراهيم، فقد أخرج الخطيب من طريق زهير بن حرب قال: (قدم المهدي عشرة محدثين منهم الفرج بن فضالة وغياث بن إبراهيم، وكان المهدي يحب الحمام ويشتهيها، فأدخل عليه غياث بن إبراهيم، فقيل له: حدث أمير المؤمنين، فحدثه بحديث أبي هريرة (لا سبق إلا في حافر أو نصل) وزاد فيه (أو جناح) فأمر المهدي له بعشرة آلاف، فلما قام قال: أشهد أن قفاك قفا كذاب علي رسول الله ﷺ، وإنما استجلبت ذاك أنا، فأمر بالحمام فذبحت ...)[2].

وهذا الخبر معروف من حديث أبي هريرة [3] لكن بغير زيادة (أو جناح) وقد عد موضوعا لهذه الزيادة التي زادها غياث بن إبراهيم متعمداً [4] وبسبب هذا الحديث و أضرابه حكم الأئمة عليه بالترك، قال أحمد والبخاري والنسائي والدارقطني: متروك الحديث، وقال يحيي بن معين: ليس بثقة، وقال ابن حبان: يضع الحديث[5].

وفي الفصل للوصل ذكر الخطيب البغدادي مثالين من المدرج وجعلهما تحت عنوان (ومن الأحاديث الباطلة المرفوعة إلي رسول الله ﷺ التي دونت عن رواتها،

---

[1] – تدريب الراوي لعبد الرحمن السيوطي ٢٨٧/١ ط مكتبة دار التراث ط٢ (١٣٩٢هـ–١٩٧٢م) .

[2] – تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٣٢٣/١٢–٣٢٤ ط دار الكتب العلمية بيروت، والذهبي في ميزان الاعتدال ٤٠٦/٥ ترجمة غياث بن إبراهيم.

[3] – سنن الترمذي ٥٦٣/٢ رقم ١٧٠٠ ط١ دار الكتب العلمية بيروت ١٤٢١هـ –٢٠٠٠م وقال: هذا حديث حسن، وأبو داوود في سننه ٢٩/٣ رقم ٢٥٧٤ بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط دار إحياء السنة النبوية، وسنن النسائي ٥٣٥/٦ رقم ٣٥٨٧، وسنن ابن ماجة ٩٦٠/٢ رقم ٨٧٨ بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط إحياء التراث العربي بيروت .

[4] – كشف الخفا للعجلوني ١٤٢/٢ وقال: وزيادة أو جناح كذب موضوعة باتفاق المحدثين ط دار احياء التراث العربي بيروت.

[5] – الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٢٧٤/٢ رقم ٢٦٨٩ ط دار الكتب العلمية بيروت ط١ (١٤٠٦ هـ –١٩٨٦م).

ووقفنا علي عللها) ثم ساق حديث شيخه التوزي وهو أبو الحسن أحمد بن علي بسنده إلي أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (ما عزت النية في الحديث إلا لشرفه)[1].

وهذا الكلام ليس من المرفوع، وإنما هو قول يزيد بن هارون، وقد وهم فيه التوزي، قال الخطيب: (وإنما هو قول يزيد بن هارون، وقد وهم شيخنا فيه) ثم ساق حديثا آخر مثل الذي سبق، وذكر أن رجال إسناده كلهم ثقات غير أن أحد الرواة وقع في الخطأ إذ الزق إسناد الحديث إلي متن آخر دون قصد إليه[2].

فهذان الحديثان حكم عليهما الخطيب بالبطلان ولم يحكم عليهما بالوضع ولعله نظر إلي عدم القصد والعمد فيهما، بل صرح الخطيب بوقوع الوهم فيهما، وذكرهما في كتابه الفصل للوصل، لأن كل لفظ منهما مدرج في حديث آخر .

والحاصل أن إدراج شئ في الحديث بقصد التعمية والعمد إليه يجعل صاحبه وضاعا كذابا، وإن كان بغير عمد وقصد إلي ذلك فلا يكون كذابا أو وضاعا ولو كان ضعيفاً. والله أعلم .

وذهب جماعة من علماء الأصول إلي أن من وقع في الإدراج يكون مطرح الحديث مجروح العدالة لأنه تحريف للكلم عن مواضعه، فهو ملحق بالكذابين، ذكره أبو المظفر السمعاني، قال: (وأما من يدلس في المتون فهذا مطرح الحديث مجروح العدالة وهو ممن يحرف الكلم عن مواضعه، وان كان ملحقا بالكذابين ولم يقبل حديثه)[3].

وهذا بناءً علي تسمية المدرج تدليس المتن في اصطلاحهم، وبه اعترض الإمام الزركشي علي الإمام ابن الصلاح في جعله المدرج في غير مبحث التدليس، قال الزركشي: (وأما تدليس المتون فهو الذي يسميه المحدثون المدرج، وهو أن يدرج في كلام النبي ﷺ كلام غيره، فظن السامع أن الجميع من كلام النبي ﷺ وقد ذكره المصنف – يعني ابن الصلاح – في النوع العشرين، وكان ذكره هنا – يعني في التدليس – أنسب، وممن ذكره هنا من الأصوليين الأستاذ أبو منصور البغدادي وأبو المظفر

---

[1]– الفصل للوصل للخطيب البغدادي ٨٠٠/٢ ط دار الهجرة للنشر الرياض الطبعة الأولي تحقيق محمد مطر الزهراني، والعلل المتناهية لابن الجوزي١٣٢/١ط دار الكتب العلمية بيروت ط١ (١٤٠٤ هـ – ١٩٨٣م).

[2]– الفصل للوصل للخطيب البغدادي ٨٠٠/٢.

[3]– قواطع الأدلة في الأصول لأبي المظفر السمعاني ٣٤٩/١ ط دار الكتب العلمية بيروت ط١ (١٤١٩ هـ – ١٩٩٧ م) قال عنه الزركشي في مقدمة البحر المحيط ٨/١ (وهو أجل كتاب للشافعية في أصول الفقه نقلا وحجاجاً).

السمعاني، وقال: وهو مطرح في الحديث مجروح العدالة وكذلك ذكره الماوردي والروياني في الحاوي والبحر في كتاب القضاء، فقسما التدليس إلي ما يقع في الإسناد وإلي ما يقع في المتن، ثم قالا: (من عرف بتدليس المتون فهو مجروح مطرح)[1].

وأجاب الدكتور زين العابدين بن محمد بلا فريج محقق نكت الزركشي عن هذا الكلام بجواب حسن، يحسن سرده بألفاظه، قال:

أولا: لا أعلم من أقسام التدليس فيما اصطلح عليه علماء هذا الفن تدليس المتن، وإنما التدليس كله متعلقه الإسناد والرواة، فهو في الإسناد والشيوخ والتسوية والعطف والقطع وليس منها ما يتعلق بالمتن .

ثانياً: إن صح إطلاق التدليس في هذا فليس عليها كلها بل علي بعضها، وذلك بحسب الباعث علي الإدراج فيكون القول بوصف جميع أقسام الإدراج بالتدليس من باب الدعوي أعم من الدليل، فإن الدليل لم يعط إلا وجها واحدا واحتمالا لا جزما، ومن ذا الذي يحكم بتدليس راو كان دافعه في الإدراج بيان غريب في المتن، واستنباط حكم فقهي، أو يرفع توهما ليس مقصودا عن النص الحديثي، نعم يؤاخذ الراوي ويقع عليه اللوم إذا لم يفصل كلامه عن الكلام المرفوع لكن الباعث إذا كان ما تقدم أو ما يشبهه لا يسوغ الحكم بتدليسه، لأن التدليس تعمية فهو قصد وترصد للأمر، وهذا لا قصد عنده، غاية ما عنده دمج كلامه بالنص وعدم اعتبار وجوب الامتناع من التصرف بكلامه في وسط النص أو أوله أو آخره، ولم أجد فيما أعلم وبحثت أن من أغراض المدرجين في المتون من يقصد الإدراج لأجل التعمية وتغيير الحقيقة، اللهم إلا أن يتوسع في الأمر فيلجأ إلي أبواب الوضع، فإننا سنجد أن من الوضاعين من يزيد كلاما في المتن ويدرجه عمدا لحاجة في نفسه، كما في قصة غياث بن إبراهيم مع المهدي وزيادته في النص (أو جناح) أو يقع الإدراج في حديثهم جهلا أو سهوا أو يدخل عليهم من جهة خارجية، وبذلك يتبين أن المدرج لا يمكن اتصافه بالتدليس لعدم توفر شرطه فيه وهو قصد التعمية، وأي فائدة للراوي الثقة في إدراج كلامه في الحديث وتوعير

[1] – النكت علي مقدمة ابن الصلاح محمد بن بهادر الزركشي ١١٣/٢ مكتبة اضواء السلف ط١ (١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م) والزركشي في البحر المحيط في أصول الفقه ٣٦٧/٣ ط١ دار الكتب العلمية بيروت(١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م) والشوكاني في إرشاد الفحول ص١٠٢ بتحقيق أبي مصعب محمد سعيد البدري ومحمد بن محمود بن النجار ط١ مؤسسة الكتب الثقافية بيروت(١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢)، شرح الكوكب المنير ٤٤١/٢ بتحقيق د/ محمد الزحيلي مكتبة العبيكان (١٤٠٣ هـ – ١٩٩٣م).

أمره علي الناس، ولو أطلقوا التدليس في هذه الحالة علي الإدراج من جهة اللغة لكان له وجه، والذي يدل علي خلاف هذا وأنهم يريدون التدليس المذموم ما أجروا عليه من أحكام المدلس .

ثالثا: إن عدم ذكر ابن الصلاح لإدراج المتن في مبحث التدليس كما اقترح المؤلف – يعني الزركشي – يرجع إلي ما تقرر قريباً، فهو لا يري أن المدرج مدلس حتي يدخله في صفوف المدلسين ويورده في أبواب التدليس .

رابعا: الأحكام الصادرة في حق المدرج والإدراج من طرح وجرح عدالته ولحوقه بالكذابين يستحقها الذي سلفت الإشارة إليه إن كان بنية الإلباس والتعمية وسوء نية أما إن حصل منه ذلك علي وجه البيان والاستنباط، وفي الوقت نفسه أساء بما صنع من عدم فرز كلامه من كلام النبي ﷺ فالذي عليه المحدثون أن مثل هذا لا يجرح فضلا عن أن يطرح حديثه ويلحق بالكذابين، وحتي تدليس الإسناد والتسوية[1] لا يقبلون ما عنعن فيه ويقبلون ما صرح فيه بالتحديث أو الإخبار وغيره من طرق الاتصال، وهذه كتب القوم شاهدة علي ذلك[2].

قلت: ويفترق المدرج عن الموضوع أيضاً باعتبار حال فاعله، فإن الغالب في المدرجات أن تكون من تصرف الثقات بخلاف الموضوع فإن واضعه كذاب .

وثمة فرق آخر من حيث الحكم، فالموضوع المختلق مردود لا تحل روايته، فضلاً عن العمل به، وواضعه متوعد بالنار، بخلاف المدرج، فربما كان حديثاً مرفوعاً وصح من طريق آخر، أو ربما كان حديثاً موقوفاً وصح من وجه آخر، صحيح قد يكون الموضوع كذلك في بعض صوره – بمعني أن يكون خبراً موقوفاً رفعه كذاب قصداً لحاجة في نفسه – بينما المدرج لا يكون راويه متعمداً وقاصداً للتعمية، كما سبق بيانه .

---

[1] – تدليس الاسناد: أن يروي الراوي عمن عاصره ولقيه ولم يسمع منه أو لقيه وسمع منه حديثاً لم يسمعه منه بصيغة توهم السماع منه .
أما تدليس التسوية: فهو أن يروي الراوي عن شيخه الثقة حديثاً سمعه منه ورواه ذلك الثقة عن ضعيف أو أكثر وقد رواه ذلك الضعيف عن ثقة آخر فيجعله الراوي من رواية شيخه الثقة عن الثقة الآخر بلفظ يوهم السماع منه مسقطاً ما بينهما من ضعيف أو ضعفاء بشرط أن يكون الثقتان قد لقي أحدهما الآخر فيجعل الإسناد عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل، والحامل للراوي علي اسقاط الضعيف أو الضعفاء أن يستوي السند كله في نظر غيره ثقات انظر بلوغ الآمال لأستاذنا أ د / بكار ٨١/٢ مطبعة مروة الخير.

[2] – الزركشي وكتابه النكت علي مقدمة ابن الصلاح د/ زين العابدين بن محمد بلافريج، الدراسة والفهارس ص٢٥٧ مكتبة أضواء السلف ط١ (١٤١٩هـ – ١٩٩٨ م).

المبحث الخامس

المطلب الأول: المدرج وأثره في الخلافات الفقهية

كما أن لزيادة الثقة وإثباتها أو ردها أثر في المسائل الفقهية واختلاف العلماء فيها، وكما أن للوقف والرفع أثر أيضا، فإن للإدراج كذلك أثرا في الحكم علي بعض المسائل التي وقع في النصوص الخاصة بها كلام مدرج سواء من الصحابة رضوان الله عليهم أو ممن بعدهم وأضرب لذلك مثالاً مكتفياً به خوف الإطالة .

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ علمه التشهد في الصلاة فقال: قل التحيات لله . فذكر التشهد، وفي آخره: أشهد أن لا اله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد[1].

ففي هذا الحديث إدراج، وهو قوله: (فإذا قلت هذا...إلخ)، فهو مدرج من كلام ابن مسعود، لا من كلام الرسول ﷺ هذا الإدراج كان سبباً في حصول خلاف فقهي في مسألة مهمة في الصلاة ألا وهي:

مسألة التسليم . وذلك الخلاف وقع بين الحنفية والجمهور، فالحنفية الذين اثبتوا هذه الجملة وجعلوها من صلب الحديث المرفوع قالوا بعدم فرضية السلام مستدلين بالقدر المدرج من الحديث .

قال النووي: قال أبو حنيفة: لا يجب السلام ولا هو من الصلاة، بل إذا قعد قدر التشهد ثم خرج من الصلاة بما ينافيها من سلام أو كلام قيام أو فعل أو غير ذلك أجزأه وتمت صلاته .

وأما الجمهور: المالكية والشافعية والحنابلة فقد ذهبوا إلي أن التسليم (الخروج من الصلاة) فرض، والصلاة بدونه باطلة، قال النووي: وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم واستدلوا بجملة نصوص ولم يعتمدوا علي حديث ابن مسعود آنف الذكر علي اعتبار اللفظ المدرج وأنه من كلامه، وليس من كلام رسول الله ﷺ من هنا تدرك أهمية إثبات المرفوع من كلام رسول الله ﷺ وتمييزه عن الموقوف من كلام الصحابة والمقطوع من كلام التابعين ومن بعدهم، فإن الاحتجاج بالحديث

[1] – سبق تخريجه.

المرفوع هو الأصل، أما الاحتجاج بكلام الصحابي ففيه خلاف بين المحدثين والأصوليين، كما هو معلوم، مما لا مجال للحديث عنه الآن .

المطلب الثاني: حكم الإدراج في الحديث

اتضح لنا فيما مضي أن الإدراج علة يعل بها الحديث، سواء وقعت في المتن أو الإسناد لذا فتعمد الإدراج حرام، بل هو أمر قادح في عدالة الراوي، لاسيما إذا انبني علي ذلك شئ من الأحكام العلمية أو العملية، وكما نقلت سابقاً قول الإمام أبو المظفر السمعاني: (وأما من يدلس في المتون فهذا مطرح الحديث مجروح العدالة وهو ممن يحرف الكلم عن مواضعه وإن كان ملحقاً بالكذابين ولم يقبل حديثه) .

إلا أن الحافظ السيوطي رأي أن تفسير الغريب الذي يقع في متن الحديث غير ممنوع، واستدل بفعل الزهري وغيره من أساطين الرواية له والذي أراه أن لا بأس بهذا الاستثناء لاسيما إذا أتي بفصل يبين المدرج .

قال النووي: كله حرام، وقال السيوطي: بإجماع أهل الحديث والفقه وعبارة السمعاني وغيره: من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة وممن يحرف الكلم عن مواضعه وهو ملحق بالكذابين[1].

قلت: وذلك لما يتضمنه الإدراج من التلبيس والتدليس ومن عزو القول إلي غير قائله وهذه هي علة التحريم وقد سبق قول العراقي: وعمد الإدراج لها محظور .

وأجازه قوم إذا كان من غير عمد، كالسيوطي والزهري وغيرهما فلا حرج علي المخطئ إذا كان عن غير عمد إلا إن كثر خطؤه فيكون جرحاً في ضبطه واتقانه.

وجوز هؤلاء أيضا الإدراج في الاستنباط للأحكام من الحديث النبوي أو بيان حكم شرعي يمهد له بقول الرسول ﷺ أو تفسيره لبعض الألفاظ الغريبة فإنهم قد تسامحوا فيه، والأولي أن ينص الراوي علي بيانه[2].

قال السيوطي: وعندي أن ما أدرج لتفسير غريب لا يمنع ولذلك فعله الزهري وغير واحد من الأئمة، وقال مثله شيخ الاسلام، وقال السيوطي أيضا في ألفيته:

---

[1]- تدريب الراوي ٢٧٤/١ .

[2]- بلوغ الآمال ١٩٩/٢.

وكل ذا محرم وقادح وعند التفسير قد يسامح[1]

المطلب الثالث: أشهر المصنفات في المدرج

لا شك أن أشهر هذه المصنفات هو كتاب الخطيب البغدادي الفصل للوصل المدرج في النقل، قال السخاوي[2]: وقد صنف الخطيب في هذا النوع كتاباً سماه الفصل للوصل المدرج في النقل ولخصه شيخنا – يعني ابن حجر العسقلاني – مع ترتيبه له على الأبواب وزيادة للعلل وغيره وسماه: تقريب المنهج بترتيب المدرج، وقال فيه: أنه وقعت له جملة أحاديث علي شرط الخطيب ... وأنه عزم علي جمعها وتحريرها والحاقها بهذا المختصر أو في آخره مفردة كالذيل، وكأنه لم يبيضها فما رأيتها بعد أ هـ .

قال العراقي[3]: وهذا النوع قد صنف فيه الخطيب أبو بكر كتابه الموسوم بالفصل للوصل المدرج في النقل فشفي وكفي[4]وهناك كتاب آخر للسيوطي وهو المدرج إلي المدرج وكتاب للسيد عبد العزيز الغماري وهو عبارة عن ترتيب لكتاب السيوطي علي المسانيد وحروف المعجم وسماه (تسهيل المدرج الي المدرج) .

---

[1] – تدريب الراوي ٢٧٤/١ وانظر ايضاً ألفية السيوطي ص٧٣ وتعليق أحمد شاكر عليها ص٧٨،٧٩.

[2] – فتح المغيث للسخاوي ٢٧٢/١-٢٧٣.

[3] – التقييد والإيضاح للعراقي ص١٢٧.

[4] – قال في التدريب علي ما فيه من أعواز وقد لخصه شيخ الإسلام وزاد عليه قدره مرتين وأكثر في كتاب سماه (تقريب المنهج بترتيب المدرج) التدريب ٢٧٤/١.

أهم النتائج

بعد هذا العرض لمادة البحث يمكن تسجيل أهم النتائج المستخلصة منه وهي:

١- تعريف المدرج (ما أدخل في الحديث وليس منه، موهماً أنه من الحديث) وهو شامل لمدرج الإسناد والمتن مما ليس منه بالأصل .

٢- الإدراج في عصر الصحابة لا يكاد يوجد وهو في عصر التابعين قليل، لكن زاد وروده بعدهم .

٣- استعمال مصطلح الإدراج بالمعني الذي جاء في التعريف قديم جاء علي لسان الحفاظ كابن المديني والبخاري ومسلم وغيرهم .

٤- القاعدة: أن الأصل ما كان في الحديث فهو منه، إلا أن يقوم دليل علي خلافه وبهذا يتميز المدرج عن زيادة الثقة .

٥- البحث في الإدراج فرع عن البحث في المعلول، إذ هو نوع منه لا قسيم له .

٦- المدرج لا يخرج عن كونه شاذاً أو منكراً بحسب حال المدرج .

٧- قد يندرج المدرج في الحديث الموضوع من وجه إن عمد إليه الراوي بقصد ورام التمويه والتزوير .

٨- المدرج حديث ضعيف وإن صح اللفظ المدرج في الخبر من وجه آخر، فالحكم بالضعف يكون علي اللفظ الذي فيه الإدراج .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلي الله علي سيدنا محمد وعلي آله وصحبه وسلم.

مصادر البحث

١-القرآن الكريم جل من أنزله .

(أ)

٢-أحكام أهل الذمة لابن القيم تحقيق يوسف بن أحمد البكرى وأحمد بن توفيق العاروري الناشر رمادى للنشر – الدمام ١٤١٨هـ /١٩٩٧م .

٣-إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للإمام الشوكانى ت ١٢٥٠هـ ط مؤسسة الكتب الثقافية . بتحقيق محمد سعيد البدرى ومحمد محمود النجار .

٤-أضواء على السنة المحمدية لمحمود أبورية – دار المعارف بمصر الطبعة الثالثة بدون تاريخ .

٥-الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ لمحمد بن عبدالرحمن السخاوى تحقيق محمد عثمان الخشت – مكتبة ابن سينا بالقاهرة بدون تاريخ .

٦-الاقتراح فى بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد ت ٧٠٢هـ الناشر دار الكتب العلمية – بيروت .

٧-الإمام الترمذى والموازنة بينه وبين الصحيحين أ.د / نورالدين عتر ط مؤسسة الرسالة .

٨-الأنساب للصنعانى ط دار الجنان .

(ب)

٩-الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير تأليف أحمد محمد شاكر مكتبة محمد على صبيح وأولاده – القاهرة .

١٠-البحر المحيط فى أصول الفقه للزركشى ط دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى .

١١-البداية والنهاية فى التاريخ لابن كثير تحقيق د/ أحمد أبو ملحم وغيره ط دار الريان للتراث الأولى ١٤٠٨هـ /١٩٨٨م .

١٢-بلوغ الآمال من مصطلح الحديث والرجال أ.د/ محمد محمود بكار مطبعة مروة الخير

١٣-بيان الوهم والإيهام الواقعين فى الأحكام لابن القطان الفاسى ط دار طيبة .

(ت)

١٤- التاريخ الكبير للبخارى ط المعارف العثمانية .

١٥-التاريخ الأوسط للبخارى تحقيق تيسير بن سعد ط دار الرشد – الرياض ١٤٢٦هـ /٢٠٠٥م .

١٥-التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للإمام العراقى ت ٨٠٦هـ تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان .الناشر المكتبة السلفية -المدينة المنورة ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م .
١٦-التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد لابن عبدالبر ت ٤٦٣هـ تحقيق مصطفى بن أحمد العلوى الناشر وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية - المغرب ١٣٨٧هـ .
١٧- التنكيل بما فى تأنيب الكوثرى من الأباطيل لعبدالرحمن بن يحيى المعلمى تحقيق محمد ناصر الدين الألبانى . الناشر المكتب الإسلامى .
١٨- تاج العروس لمحمد بن محمد بن عبدالرازق المرتضى الزبيدى . ط الكويت الثانية .
١٩- تاريخ بغداد للخطيب البغدادى ط دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٧هـ /١٩٩٧م.
٢٠- تدريب الراوى للسيوطى ط منشورات المكتبة العلمية - المدينة المنورة الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ /١٩٧٢م .
٢١- تقريب التهذيب لابن حجر ط دار المعرفة - بيروت . و دار الفكر ١٤١٥هـ ١٩٩٥م .
٢٢- تهذيب التهذيب لابن حجر ط دار الفكر - بيروت ١٤٠٤هـ /١٩٨٤م . ودار الفكر ١٤١٥هـ /١٩٩٥م .
٢٣- تهذيب الكمال فى أسماء الرجال للحافظ المزى . ط مؤسسة الرسالة ١٤١٣هـ ١٩٩٢م ط الأولى .
٢٤-توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائرى - مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - سوريا .
٢٥- توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار للأمير الصنعانى تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد . مكتبة الخانجى الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ .

(ث)

٢٦- الثقات لابن حبان البستى - حيدر آباد الدكن بالهند الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ /١٩٨٤م.

(ج)

٢٧- الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع للخطيب البغدادى تحقيق محمد رأفت سعيد مطبعة الفلاح بدون تاريخ .
٢٨-الجرح والتعديل لابن أبى حاتم الرازى - حيدر آباد الدكن بالهند الطبعة الأولى ١٣٧١هـ /١٩٥١م . تصوير دار الكتب العلمية - بيروت .

(ح)
٢٩- الحديث والمحدثون لأبى زهرة . ط المكتبة التوفيقية .
٣٠- حياة محمد ﷺ د/محمد حسين هيكل ط دار المعارف.
(د)
٣١- دفاع عن السنة للدكتور محمد أبوشهبة مكتبة السنة بمصر الطبعة الأولى ١٩٨٩م .
(ر)
٣٢- رجال صحيح البخارى المسمى بالهداية والإرشاد فى معرفة أهل الثقة والسداد لأبى نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذى تحقيق عبدالله الليثى ط دار المعرفة – بيروت ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م ط الأولى .
(س)
٣٣- السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامي د / مصطفى السباعى المكتب الإسلامى دار الوراق للطباعة والنشر .
٣٤- سنن ابن ماجه بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقى ط إحياء التراث العربى – بيروت .
٣٥- سنن أبى داوود بتحقيق محمد محى الدين عبدالحميد ط دار إحياء السنة المحمدية
٣٦- السنن الكبرى للبيهقى وبذيله الجوهر النقى ط دار المعرفة ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
٣٧- سنن الترمذى ط المكنز الإسلامى وط الكتب العلمية – بيروت .
٣٨- سنن الدارقطنى ط عالم الكتب – بيروت ط الأولى ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م .
٣٩- سنن الدارمى للإمام أبى محمد عبدالله الدارمى ط دار الفكر – بيروت ١٣٩٨هـ /١٩٧٨م .
٤٠- سنن النسائى ط المكنز الإسلامى . وط دار الكتب العلمية – بيروت .
٤١- سير أعلام النبلاء للإمام الذهبى ط مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤١٢هـ ١٩٩٢م ط الثامنة .
(ش)
٤٢- الشذى الفياح من علوم ابن الصلاح لبرهان الدين الأبناسى تحقيق طلاح فتحى هلل مكتبة الرشد ١٤١٨هـ /١٩٩٨م .
٤٣- شرح التبصرة والتذكرة للعراقى تحقيق عبداللطيف الهميم ط دار الكتب العلمية ١٤٢٣هـ /٢٠٠٢م .

٤٤- شرح الكوكب المنير بتحقيق د/محمد الزحيلى ط مكتبة العبيكان .
٤٥- شرح علل الترمذى د/نورالدين عتر ط دار الملاح للطباعة الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ /١٩٧١م .

(ص)

٤٦- صحيح البخارى للإمام أبى عبدالله البخارى ط جمعية المكنز الإسلامى ١٤٢١هـ .
٤٧- صحيح مسلم للإمام أبى الحسين مسلم بن الحجاج ط جمعية المكنز الإسلامى ١٤٢١هـ وبشرح النووى ط دار الفكر – بيروت ١٤٢١هـ /٢٠٠٠م .

(ض)

٤٨- ضحى الإسلام لأحمد أمين مطبعة الاعتماد ١٩٣٤م.
٤٩- الضعفاء الكبير للعقيلى تحقيق د/عبد المعطى قلعجى دار الكتب العلمية بيروت ط الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
٥٠- الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى تحقيق عبدالله القاضى دار الكتب العلمية بيروت.
٥١- الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين أ.د/ أحمد محرم الشيخ ناجى "رحمه الله" ط دار طيبة للطباعة والنشر – أسيوط .

(ط)

٥٢- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكى ط دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبى .

(ظ)

٥٣- ظهر الإسلام لأحمد أمين بتحقيق محمد فتحى أبوبكر ط الدار المصرية اللبنانية .
٥٤- العلل لعلى بن المدينى بتحقيق د/ مصطفى الأعظمى ط المكتب الإسلامى بيروت .
٥٥- العلل الكبير للترمذى بترتيب أبى طالب القاضى ط عالم الكتب – بيروت ومكتبة النهضة العربية .
٥٦- العلل المتناهية لابن الجوزى ط دار الكتب العلمية – بيروت .
٥٧- علوم الحديث لابن الصلاح بتحقيق د/نورالدين عتر ط دار الفكر – دمشق .

(ف)

٥٨- فجر الإسلام لأحمد أمين ط مطبعة الاعتماد ١٩٣٤م.
٥٩- فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى ط دار الفكر .
٦٠- فتح المغيث للسخاوى ط الكتب العلمية بيروت .

٦١- فتح المغيث للعراقى زين الدين عبدالرحيم بن الحسين حققه أ/ محمود ربيع ط دار الفكر ١٤١٦هـ /١٩٩٥م .ط الأولى .
٦٢- الفصل للوصل المدرج فى النقل للخطيب البغدادى ط دار ابن الجوزى و ط دار الهجرة للنشر بالرياض بتحقيق د/ محمد مطر الزهرانى .
٦٣- الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة للشوكانى ت ١٢٥٠هـ تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمى ط دار الكتب العلمية – بيروت .

(ق)

٦٤- قواطع الأدلة فى الأصول لأبى المظفر السمعانى ط دار الكتب العلمية – بيروت ط الأولى .

(ك)

٦٥- الكاشف فى معرفة من له رواية فى الكتب الستة للإمام الذهبى تحقيق د/عزت على عيد عطية وموسى محمد على ط دار الكتب الحديثة – القاهرة .
٦٦- الكامل فى ضعفاء الرجال لابن عدى ط دار الفكر ١٤٠٩هـ /١٩٨٨م. ط الثالثة .
٦٧- كشف الخفا ومذيل الإلباس فيما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للإمام العجلونى ط دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٨هـ /١٩٨٨م . ط الثالثة .

(ل)

٦٨- لسان العرب لابن منظور ط دار صادر – بيروت بدون تاريخ .
٦٩- لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث أ/ عبدالفتاح أبوغدة ط دار البشائر الإسلامية – بيروت ط الرابعة ١٤١٧هـ .

(م)

٧٠- المجتمع المدنى فى عهد النبوة الجهاد ضد المشركين د/أكرم العمرى ط دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع .
٧١- المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل لأبى عبدالله الحاكم النيسابورى تحقيق أحمد بن فارس السلوم ط دار ابن حزم ١٤٢٣هـ /٢٠٠٢م .
٧٢- المدرج إلى المدرج للسيوطى ط الدار السلفية – الكويت .
٧٣- مسند الإمام أحمد لأحمد بن حنبل ط دار صادر – بيروت، ط مؤسسة الرسالة بتحقيق شعيب الأرناؤط وعادل مرشد وغيرهم ١٤٢٠هـ /١٩٩٩م . ط الثانية .

٧٤- مسند أبى داوود الطيالسى ط مجلس دائرة المعارف النظامية – الهند .
٧٥- مصادر التاريخ الإسلامى ومناهج البحث فيه د/سيدة إسماعيل كاشف ط دار الرائد العربى ١٩٨٣م .
٧٦- المعجم الكبير للطبرانى بتحقيق حمدى السلفى ط مكتبة الزهراء الحديثة – الموصل – العراق .
٧٧- معرفة السنن والآثار للبيهقى ط دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٢هـ ١٩٩١م .
٧٨- معرفة علوم الحديث للحاكم شرح وتحقيق د/أحمد فارس السلوم ط مكتبة المعارف – الرياض ١٤٣١هـ /٢٠١٠م .
٧٩- المغنى فى الضعفاء للذهبى بتحقيق أ.د/نورالدين عتر ط إحياء التراث العربى – بيروت
٨٠- مقدمة ابن الصلاح – محاسن الاصطلاح د/ عائشة بنت عبدالرحمن (بنت الشاطئ) ط دار المعارف .
٨١- المنار المنيف فى الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية تحقيق يحيى بن عبدالله الثمالى ط دار علم الفؤاد للنشر والتوزيع .
٨٢- منهج النقد فى علوم الحديث أ.د/ نورالدين عتر ط دار الفكر المعاصر ودار الفكر – دمشق .
٨٣- الموقظة فى علم مصطلح الحديث للذهبى تحقيق على بن أحمد الرازحى ط الآثار ١٤٢٨هـ /٢٠٠٧م .
٨٤- الموطأ للإمام مالك برواية يحيى الليثى تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى ط دار الحديث مصر ١٩٩٣م .
٨٥- ميزان الاعتدال للذهبى ط دار المعرفة – بيروت و دار الكتب العلمية ١٤١٦هـ /١٩٩٥م .

(ن)

٨٦- نخبة الفكر بشرحها نزهة النظر لابن حجر ط الدار الثقافية – القاهرة بتحقيق عبدالكريم الفضيلى ١٤١٨هـ /١٩٩٣م.
٨٧- النكت على ابن الصلاح لابن حجر ط دار الكتب العلمية – بيروت ط الأولى .

٨٨- النكت على مقدمة ابن الصلاح لمحمد بن بهادر الزركشى ط مكتبة أضواء السلف ط الأولى .
٨٩- النكت على نزهة النظر فى توضيح نخبة الفكر لابن حجر لعلى بن الحسن الحلبى ط دار ابن الجوزى .
٩٠- هدى السارى مقدمة فتح البارى لابن حجر ط دار الفكر – بيروت .

(و)

٩١- الوسيط فى علوم مصطلح الحديث لأبى شهبة ط عالم المعرفة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .